



۱۱۷ ۱۳۱

۱۳۱ ۱۱۷

هذا الحفاية القصيد والتوسل
لقرم قوله الدور والتسلسل
للعالم الخبير الشيخ احمد
عبد الرحيم حفظه
الله، ويبلغه مناه
امين

١٤٢٢
١٠/١٢/١٤٢٢

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب <u>مجموع قصيد ٣ كسب</u> الرقم <u>٨١٦</u>
اسم المؤلف _____
تاريخ النسخ _____
عدد الاوراق <u>٥٤</u> القياس <u>١٦٨٢</u>
ملاحظات <u>٨٥</u>
<u>٢٨١٦</u>

بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** الواجب **والمشكر**
 له بقلب منه واجب **احمد** لا اله الا **ما** يشكره طبق
 ما في الآية **والمشكر** ان لا اله الا الله شهادة مستقر
 ليس عنه بالآلة **والمشكر** ان لا اله الا الله شهادة مستقر
 الخاتم **تعالى** كوكبه في حسنه عن كونه **انها** من به
 عقد المملكات انتظم **وفوقه** ليس الا الله في **الفضل**
 صلى الله عليه كما يليق **وسلم** صلاة **وسلاما** هرا
 للمعرفة **سلم** وعلى سائر النبيين والمرسلين **وال**
 كل والصحابة اجمعين **ما** يدعى عليه **الستوى** داس
 ومضى **بشكر** بقوله **فلنعم** **و** **ار** او ما يتسلسل
 فقه **و** **نق** الى جوده وكرمه **اما بعد** فيقول من
 طول عمره على التقصير **ثاوي** **احمد** بن عبد الرحيم
 ابن مسعود بن ابي السعد الطرمطاوي **قد** غفلت
 عن من الدهر **يرحمه** **جلا** فيها السردى بعد الحجاب **وحية**
 قرأت اجل ما ينقط به **وخير** **سماير** **مطالعة** حواشي
 غاشية **المحققين** سيدي محمد الامير على **بشرح** **لمشيخ**
 عبد السلام **على** جوهرة ابيه في علم الكلام **فهي**
حواش **شددت** **الربا** **الرجال** **و** **تناقضت** فيها **الحوال**
الرجال **سماير** في قوله **التسلسل** **والدور** **فقد وقع**
فيها **الاضطرار** **والنقص** **فبعد** **الاطلاع** **استخرجت** **الله**
في **شرح** **هذه** **القول** **وان كنت** **لا احاذي** **الا** **مير** **لكن**
لكل **من** **رجال** **ودوله** **قلعي** **بلغ** **بلغ** **الرجال** **من**
اشرب **من** **مشرب** **الصافي** **الزلزال** **فشرح** **حزنا** **شرا**

يركن

يركن اليه **الود** **و** **يحمد** **من** **محاسنه** **الصند** **من**
شرح **لاهل** **الذي** **بالحسن** **مبتسم** **فاقصر** **مقالك**
عنه **ايها** **اللاهي** **فانه** **بلسان** **الحال** **معتذر** **من** **هفوة**
صد **عن** **ذ** **الله** **بالله** **مرجته** **بما** **ليسهل** **الوصول**
مدخلا **فيه** **عبار** **ان** **الاصول** **وسميتها** **بناسلة**
القصود **والتوسل** **لفهم** **قوله** **الدور** **والتسلسل**
البسه **الله** **حلة** **القبول** **ونفع** **به** **هو** **خير** **ما** **مولى**
واعلم **انه** **لما** **كان** **واجب** **الوجود** **انما** **ثبت** **بابطال**
الدور **والتسلسل** **عند** **المحققين** **حتى** **ذكر** **في** **شرح**
المقاصد **ان** **بعضهم** **نوع** **صححة** **الا** **تستدل** **كل** **بحيث**
لا **يفتقر** **الى** **ابطال** **الدور** **والتسلسل** **وذكر** **ان**
استدل **لوه** **بوجوه** **منها** **انه** **لو** **لم** **يكن** **في** **الوجود** **وان**
واجب **لكانت** **باسرها** **ممكنة** **فيلزم** **وجود** **الممكنات**
بذواتها **وهو** **محال** **وتظرفيه** **بان** **وجود** **الممكن**
من **ذاته** **انما** **يلزم** **لو** **لم** **يكن** **كل** **ممكن** **مستند** **الى** **ممكن**
اخر **لا** **الى** **نهاية** **وهو** **مفني** **التسلسل** **كتب** **المحقق**
سبح **الله** **تراه** **من** **صيب** **الرحمة** **ما** **انتمناه** **بعد** **ان**
استحب **على** **جملة** **المستقبلين** **ذيل** **بسم** **الله** **والحمد**
على **قول** **المشرح** **وكل** **من** **وجب** **افتقار** **العالم** **اليه**
لا **يكون** **وجوده** **الا** **واجبا** **لا** **اجازا** **والا** **لزم** **الدور**
والتسلسل **عند** **قول** **المص** **فواجب** **له** **الوجود**
قوله **والا** **يكن** **وجوده** **ليس** **الا** **واجبا** **ان** **كان** **اجازا**
اذ **لا** **واسطة** **بينهما** **في** **كل** **وجود** **فاذا** **ارتفع** **احدهما**

ثبت الآخر بلا واسطة رتبة ولو كان جازيا للزم
 أحد أمرين **أما الأول** والتسلسل الباطل اتفاقا
 في طريق الاستدلال على أن فاعل العالم واجب
 لوجوده لا في طريق اثبات قدم العالم وحدوثه
 فعليه حلاق في التسلسل مشهور يستلزم الآثار
 إليه أن يشاء الله قال ألبوسسي إلا أن طريق استدلال
 الفلاسفة على ثبوت واجب أن قالوا العالم ممكن
 بذاته فلا بد له من موجب فإن كان واجبا فممكن
 المراد وإن كان ممكنا فلا بد له من علة يترجح بها
 وجوده عن عدمه فاما أن يكون يلزم الدور والله
 والتسلسل واما أن ينتهي إلى واجب وهو المطلوب
 وطريق المتكلمين أن قالوا تثبت حدوث العالم وكل
 حادث فله محدث فاما أن ينتهي إلى قديم لا يفتقر
 إلى غيره واما أن يلزم الدور أو التسلسل **أي لانه**
لو كان وجوده جازيا لا احتاج لمرجح يترجح طرفه
 عن طرفي العدم سواء قيل يتساوى في الممكن وهو
 المرجح أو بان العدم أو بان العدم أو في به من الوجود
 لسبقه عليه نعم الحاجة على الثاني استند منها
 على الأول وإن استويا في أصل الاحتياج إلى مرجح
دفع لما لا يمكنه من دوحه عنه على القولين عنده
 عدم المرجح من **التكلم أي تكلف** أي ارتكاب التفسير
 في اثبات حكم من الأحكام لا مركاتبات الوجود الجازي
 هنا لانه من غير مقتض بقتضيه وداع يستدعيه

فمحصله



فمحصله أنه حكم بمتشطر واحد وعدول عن الآخر
 بلا شاهد ولا جرم أن هذا المرجح أيضا لا بد
 لوجوده من مرجح يترجح عن العدم دفعا للتكلم
فمرجحه مثله يحتاج لمرجح **لانفقاد المماثلة**
 بين الجميع في جواز الوجود المقتضي للمرجح دفعا
 للتكلم **فإن استمر** أي دام أكثر ما لحق من المرجحات علم
 الاحتياج دواما **فهكذا** أي مثل ما سبق منها فمرجحا
تسلسل حيث تسلسل أمر المرجحات أي اتصل بعضها
 ببعض أي ما لا نهاية في المختار وينتهي تسلسل متصل
 بعضها ببعض ومنه تسلسلة لحد يدها **والا** يستمر
 هكذا بل عاد إلى الأول مباشرة أو بواسطة فهو دور
 سبقي **حيث** **دار الأمر** ورجوعه إليه أي المرجح الأول
 والاحتياج لبيان مناسبة اللغة الاصطلاح وقد ظهر
 بما تقتض عدم اندراج الدور في التسلسل وللإمام
 اللقاني كلام يأتي **أن قلت** سواء يؤخذ مما سبق
 مقدس على لسان مسائل يريد أبطال الملازمة
 بين جواز وجود الآله والدور أو التسلسل محصله
 لا تسلم تلك الملازمة بل يكون مثلا المؤثر الأول في
 الموجودات هو الجازي المحتاج للمرجح **ويكون المؤثر**
الثاني في الأول واجب الوجود أو يكون **من نفسه**
 أي الثاني من المؤثرات فيمن قبله **واجب الوجود** وهو
 من ذاته فتح يتم كون المؤثر الأول مثلا جازي الوجود
 والثاني أو من بعده واجبه **لا يحتاج** لمرجح أصلا لعدم

لعدم القائل **ولا دور هنا ولا تسلسل قلنا** في دفع
هذا السؤال ٢ إذا ثبت أن الثاني أو من بعده واجب
الوجود قاذن **هو الله** وأما غيره فليس الله بل هو **خ** نزل
من جملة أفراد العالم لا تأثير له في شيء من الأشياء لقيام
الأدلة الواضحة على أنها في محلها أي محالها المذكورة
مبسوطة فيها وهي من مباحث الأحيان **علي أن الله**
قام القدرة لا يشغله مقدور عن مقدور **عاما**
لا يعجزه أمر من الأمور قال السعد علي العقاد
الشفية لأن العجز عن البعض نقص وانتقار إلى مخصص
مع أن النصوص القطعية فاطقة بشمول القدرة
فمن علي كل شيء قد يراد بها أن لا ينفك من الله
لا يقدر على كل من واحد والنظام أنه لا يقدر على خلق
الهمم والقبح والباطل أنه لا يقدر على مثل مقدور
العبد وعامة المخلوق أنه لا يقدر على نفس مقدور
العبد غنى عن الاستعانة بغيره **ولا تأثير لاحد**
في فعل من الأفعال لأنه لو أثر غير واجب الوجود لكان
محتاجا لمن يعينه في تأثيره فينتهي كونه تام القدرة
عاما وقد ثبت تمام قدرته وهو ما **في اسم المص** أي مص
جوهرية التوحيد الفظي الشهير الفريد الشبوح
أبراهيم الثاني عن الله بركاته فريد الدور والتسلسل
ما أي كلام فضله الذي لا يحتمل التاويل حقيقة الدور
اصطلاحا **توق الشيء على ما** أي شيء آخر قد **توق**
هذا الشيء الآخر **عليه** أي ذلك الشيء بوضوح هذا

ما في المواقف وشرحه في مقصد امتناع الدور عن
الاقام كل واحد منهما على تقدير الدور مفتقرا إلى الآخر
المفتقر إليه أي إلى ذلك الواحد فيلزم ح **افتقار**
أي افتقار كل واحد إلى نفسه وهو محال إذا افتقار
نفسه لا يتصور إلا بين شيئين فليق يتصور بين
ذلك الشيء ونفسه ثم ذلك **التوقف** **أما مرتبة**
أن كان المتوقف والمتوقف عليه اثنين **وهو** ما يقال
له الدور **المصرح** لظهور ما يستحالته أو التوقف فيه
بمجرد النظر **أو غيرا** **تب** إذا كانت المتوقفات فوق
أثنين **وهو** ما يقال له الدور **المضمر** لخطأه بالنسبة
للمصرح أن قلت هذا لا يشمل التوقف غيرتين أي
واسطتين زيدا وحمدا وعمرا وحمدا وعمرا ونسرا
أو حمدا وزيدا قالوا **أجب** زيادته والعنى أنه بعنوان
خاص كالأخرين قلنا المراد **عرا** **تب** في التثنية الثاني
ما يع مرتبتين اصطلاحا كما يعلم من قولهم واشترينا الله
أو **عرا** **تب** أن كانت فوق اثنين فهو شامل له معنوت
عنه بعنوانه **وحقيقة التسلسل** اصطلاحا على
ما في المواقف وشرحه أن يستند الممكن إلى وجوده
إلى علة مؤثرة وتستند تلك العلة المؤثرة إلى علة
أخرى مؤثرة فيها وهلم جرا إلى غير النهاية وقال
المص **ترتب أمور عن متناهية** أي غير منقطعة **الترتب**
سواء رجعت إلى الأول أم لا **فبح** بين الدور والتسلسل
عموم وخصوص مطلقا **كل دور تسلسل في المعنى**

ولا عكس **لهذا** أي لكون كل دور تسلسلا في المعنى
ربما يقتصر في بعض المراتب مثلا على بيان بطلان
التسلسل فقط ولا يتعرض فيها لبيان بطلان الدور
المحتاج اليه اذ لم ينظر من لا خبرة له في علمه بحقيقتها
وان التسلسل يشتمل على دور **تقصير الشخص المقتصر على**
بيان بطلان التسلسل مع انه مندرج فيه **تنبيه**
قرر عن المحشئ ان التقصير العدول عن الشيء مع
احسانه بخلاف التقصير في العدول في نفسه العدول عنه
لعدم احسانه انتهى ما للمصنف **واخذ** أي ثم انصرف ادراج
الدور في التسلسل من كلام السعد التقياني في شرح
المقاصد حيث قال **ما نصه البحث السادس بريد**
أي اريد بما في مقاصدي بيان استحالة الدور والتسلسل
وعبر عنها بعبارة جامعة أي شاملة لهما
وهو يستحيل ان يتوالت في الوجود شيء بدل وهو وهي
أي العبارة فالمتذكر هنا ليس لرجوع الضمير لبيان
لان وقوع ثم بعد ذلك ما هنا تقر في بل باعتبار الخبر
ونقل هذه العبارة اذ لم يلفظ يتوالت في الوجود
واظنه هو ما في المقاصد حيث قال عبر في شرح
المقاصد عن الدور والتسلسل بعبارة شاملة
لهما وهي ان يتوالت في الوجود أي قيام الوصل
بالعلة أي كون الشيء محتاجا اليه في وجود اخر
وبالمعلولية أي كونه محتاجا قال في الموازن وشيخ
ونصير احتياج الشيء في غيره ضروري حاصل

بلا

بلا التسلسل فان كل واحد يعلم احتياجه الى امور
واستغناؤه عن امور والتصور السابق على التقيد
بق الضروري اولى بان يكون ضروريا فاحتاج اليه
في وجوده شيء سمي علة وذلك الشيء المحتاج يسمى
معلولا انتهى وذلك كعروض المؤثرية والآثرية **لا إلى**
نباية أي انقطاع لذلك العروض بسواء جعلت
المعروضات في الاول وهو الدور ام لا وهو التسلسل
فلا تناقض بين كلاميه هنا واخرى وقد اشار الى ما قلناه
مصورا ذلك بقوله **بان يكون كل ما في فرد هو**
معروض للعلة معروض للمعلولة باعتبار ان كل ما قام
به احداهما وتصنف به لتمام به الاخرى وانصق بها **و**
ينتهي أي ما في فرد من العلة محض بعرض له العلة
دون المعلولية وان ابتدا معلول محض من حيث ان يوصف
بالمعلولية لا بالعلة كما يستصح ان شأ الله تعالى فان
كانت المعروضات لكل من العلة والمعلولية متناهية
راجعة ليد بها **فهذا هو الدور** ويكون مرتبة
ان كانا أي معروضات كل من العلة والمعلولية فردين
الشيئين ووثيق عواطف ان كانت المعروضات افرادا فوق
الاثنين **والا** تكن المعروضات المذكورة متناهية فهذا
هو التسلسل انتهى كلامه فاعلم منه انه انفي المصنف
رحمه الله في عدم النباية **المأخوذة** له بقوله غير
متناهية في تعريف التسلسل بما في هذه العبارة
السعد في شرح مقاصده وهو من قوله

ان يتنزل الى ابي لا الى نياية حيث جمعها في تعريف جامع لهما
واخذ تقدم النهاية فترى ان ثم ادريج المص **ولو التفت**
اي نظرت **عجزها** اي عبارة السعد وهو جملة فان كانت
العروضات في **الشعور** بينهم ويجعل قدره عن عدم الاطلاع
عليه **ما يمكنه ادراج** **دور حقيقة الدور** في حقيقة
التسلسل لكنه لم يلتفت اليه فامكنه الادراج **فتأمل ما يري**
كلام المص وعجز عبارة السعد من الفتا في حيث ذال ادراج
وهذا فصل وما يري كلام السعد واولا خذ من مثله
التنا في واجعل ما قدمناه لك من الجمع بين عينيك وثبت
به في هذا المقام قد ميك **وقوله** اي السعد وعبر ان
ان كانت فوق الاثنين هو معنى قول المص وهو المصغر
وهو ما فيه اكثر من واسطة كالمثال السابق وقوله
مرتبة ان كانا اثنين وهو معنى قول المص وهو
لحي الدور المصريح وهو ما اي الذي **الواسطة فيه**
يو ضحه **زيدا** و**جدا** و**عمرا** و**جدا** فزيد من حيث
كونه اول في المثال متقدم على نفسه من حيث كونه
ثانيا اذ هو اول اول واحد **الموحد له** ثانيا وكذا
متاخر من جهة كونه ثانيا عن نفسه من جهة كونه اول
اذ هو ثانيا اثر له اول اول يكون متقدما على نفسه
متاخر عنها ولكن **التقدم والتاخر هنا بمرتبة**
واحدة **والمراد بها الواسطة** وهو **عمر في المثال المذكور**
لتوسط بين زيد اول اول ونفسه ثانيا اول كونه واسطة
في تقدم زيد وتاخره عن نفسه **وبعضهم** كالوصف

في
دور
و
في



في المواقف **يجعله** اي يقتصر على جعل الدور في مثل
ما هنا **مرتبتين** **وصدر** **ب** اي بهذه الوجه **العلامة**
الشهاب بن سبيد ي احمد الملوي اي جعله اول كلامه
في الحاشية على هذا الكتاب مقدما له على الوجه
الاول للدلالة على اوليته لذاته **ومحوه للمعنى**
وانما صح جعله فيما تقدم بمرتبة بناء على ان المراد
بها الواسطة وجعله هنا بمرتبتين **بنا على ان المراد**
بالمرتبة **هنا المكان المعنوي** اي الحالة
المقتضية للتقدم والتاخر ولا مشاحة في الاعتبار
وعلى المغايرة بين التوق في كلام المص السابق
والتقدم في التوق مرتبة والتقدم اثنتان و
جهة كما لو خذ من اليوسي انه اعتبر في المتقدم تقدم
الشيء على نفسه وذلك ان كلا تقدم على الاخر من
حيث انه فاعل مفعول ولكن من ذلك ان يتقدم كل
على نفسه من حيث انه فاعل فاعلها ويتاخر عنها
من حيث انه مفعول مفعولها ولا شك ان التقدم
بمرتبتين واما التوق فقد اعتبر فيه توفيق الشيء
على غيره ولا شك انه ليس فيه الامرتبة واحدة
وتواغر هنا توفيق الشيء على نفسه جاز فيه مرتبتان
ايضا وكذا لو اعتبر في ذلك تقدم الشيء على غيره كان
هكذا فلا يشكال **وبناء** كونه بمرتبتين **ح** انه **ظاهر**
ان **عمر في المثال** المذكور زيد اول واحد عمر اي قد
تقدم على نفس زيد من جهة كونه ثانيا بمرتبة

هذا شارح لامتين فوق

ن

أي حالة **تأثيره فيه** المعنوية **تزيد** من جهة
 كونه أولا وقد تقدم على **عمره** معنوية أيضا هي
 تأثيره فيه **فانه** أي زيد من جهة كونه أولا **مؤثره**
 أي **عمره** من قبل أي قبل تأثير عمره فيه فكان هناك
 تبيين معنويين مقتضيين للتقدم هما تأثير عمره
 في زيد من جهة كونه ثانيا وتأثيره في زيد قبل من جهة
 كونه أولا في عمره فاذا **زيد** من جهة كونه أولا
 في المثال يكون حصوله **سابقا** أي متقدما على حصول
نفسه من جهة كونه **ثانيا** فيه **مرتبتين** معنويتين
 تأثير عمره فيه من جهة كونه ثانيا وتأثيره هو
 من جهة كونه أولا في عمره لانه مقدم على عمره والمقدم
 على نفسه هو والمقدم على المقدم على شيء مقدم على
 ذلك الشيء ضرورة وكذا يكون زيد من جهة كونه
 ثانيا عن نفسه من جهة كونه أولا **مرتبتين** معنويتين
 هما **الأثر** **بشيء** من جهة كونه ثانيا **لعمري**
 وتأثيره عمره من جهة كونه أولا لان زيد من جهة
 كونه ثانيا أثر لعمره فيتأخر عنه وعمره أثر له من جهة
 كونه أولا فيتأخر عنه أيضا والمؤخر عن المؤخر عن
 شيء مؤخر عن ذلك الشيء ضرورة ويزيد هذا
 المقام المدمج توضيحا بالتحقق الحسنوسي في شرح
 البري وأما بطلان الدوس فلما فيه من كون الشيء
 الواحد سابقا على نفسه مسبوقا بها إما لزوم
 سبقته على نفسه فلان صانعه أثر له فيجب

ان

ان يتقدم على صانعه لوجوب سبق المؤثر على اثره
 لكنه هو ايم اثر لصانعه فيجب ان يتقدم ايم
 صانعه عليه لعين ما ذكر قلزم ان يتقدم بمرتبتين
 لانه مقدم على صانعه المقدم على نفسه والمقدم على
 المقدم على الشيء مقدم على ذلك الشيء ضرورة وكذا
 لك ايضا فيجب ان يتأخر عن نفسه بمرتبتين وهو
 الذي عنت بفقائي مسبوقا بها وذلك لانه اثر لصانعه
 فيتأخر عنه والمؤخر عن المؤخر عن الشيء مؤخر عن
 ذلك الشيء ضرورة وبالمجمل فاللائم في الدور ان
 يتقدم حصول الشيء على حصول نفسه بمرتبتين
 وان يتأخر حصوله عن حصول نفسه بمرتبتين والتقدم
 والتأخر على ما ذكرنا متلاني مان انتهى ويغفر له هذا
 السلك اللطيف **زيد** **عمره** **زيد** **فاد** انظر فيه
 على الوجه المعتاد وجدت **زيد** **اولا** جهة عينك
 ونفسه **ثانيا** جهة يسارك وقد تو بسط بينهما
 عمره ولا شك في تقدم زيد **اولا** على نفسه **ثانيا**
 لتقدمه **اولا** على عمره والمقدم عليه **ثانيا** ولا شك
 في تأخر زيد **ثانيا** عن نفسه **اولا** لتأخره عن عمره
 المتأخر عنه وكل بمرتبتين كما علمت **فتأمل** في الكلام
 منضاح لك المقام **ان قلت** لا تسلم الدور هنا لانه لا دور
 الامع اتحاد الجهة التوقف وهنا قد **انقلت**
 أي اختلفت **جهة التوقف** اذا احدها متوقف **من**
حيث كونه استرا **والآخر** متوقف عليه من حيث

دور
 دور
 دور

فتح لادور حاصل قلت في دفع هذا منع ما قلت
من الفكال جبهة التوق في هنا يكون احدهما اثر
والاخر موثر بل هما اي الاثرية والموترية **ثان**
كل من المتوق والمتوق عليه لا يخرجان عن
جبهة الوجود اي وجود كل من المتوق والمتوق
عليه لا يخرجان عن جبهة الوجود الخارجي فلا
يوجد احدهما خارجا الا اذا كان الاخر موجودا
فيه فيوجد معه فنصدق على كل منهما انه اثر وموثر
لان احدهما اثر فقط والاخر موثر فقط حتى تختلف
الجهة **واما مثال اختلاف جنس الجهات** فطلق التوق
ما في الكلام الذي سبق لك تحقيقه في ما يستلزم
الاستدلال على وجود الصانع في تحقق الوجود
الخارجي في الخارج لا في المعرفة والعلم اذ لم يكن موجودا
قبل غير معدوف حتى يتوقف على المعرفة **والتوق**
على العالم معرفة الصانع والعلم به لا وجوده اذ هو
موجود ازل لا وابد **ان قلت** دليلك منقوض بالاضاف
بان يقال كما في شرح المواقف كل منهما ممتنع الى الاخر
فيلزم افتقار كل الى نفسه فلو صح ما ذكر فم لا يمنع
المضافات التي هي لانه قد حصل الدور فيها اي على
زعمكم صحة ما ذكر المساواة الابوة مع التوبة ونحوها
له فيلزم حكم ايض منها واللائم باطل فكذا الملزوم قلت
اجاب الامام الرازي كما في شرح المواقف مع المتن بما
حاصله ان هذا لا يرد نقض لان الاضافات

لا العالم العاوي والسفلى حيث استدعيه فقد اختلفت جهتا التوق في الخارج
امور يتوقف وجودها على

امور اعتباريات في الازدهان لا وجود لها في الخارج فلا
توصف بالافتقار اصلا فضلا عن ان يغتفر كل الى الاخر
وكلامنا في الوجودات الخارجية لانها هي التي يقال فيها
التوق في لاني الاعتبارية الذهنية **ان** يجاب بان غا
ية ما فيهما اي المتضايفين ان تلتزمهما على تقدير
كونهما موجودين ليس لا فتقار كل منهما الى صاحبه بل غلته
اتحاد اي وحدة السبب المقضي لهما هو كما رايت
بطرة شتم المواقف استلزم كل منهما الاخر فلا نقض بوجه
وقريب منه اي الجواب الثاني ما في الذي استلزم
بين اهل العلم من ان هذا الدور الواقع في نحو الابوة
مع البنوة **دور** اي مصاحبي اذ لا خلاف بينهما الا في
اعتبار وحدة السبب في الجواب الثاني واما التلازم فهو
يقول اي توقف المعية وهو توقف كل من المتضايفين
على صاحبه الاخر معناه كما قال بعض المحققين ان تغفل
النسب ان معان غير ان تتقدم احدهما على الاخر كما
ان تغفل النسبتين معا لا يستلزم ان يكون ذلك بطريق
العقد لهما بل معناه ان تغفل ذات الابن بوصف كونه ابنا
يستلزم ويبين تغفل ذات الابن بوصف كونه ابنا
وهكذا وبهذا التعريف يدفع ما يقال ان النفس
لا تلقت لتحيين معانها معني تغفل التحيين معا
وهو اي الدور المهي **وجود** بين كل متلازمين غير
متاخر في وقوعه لانه لا يلزم فيه ما في السبقي مما
ذكر ويذكر **واما المستحيل** الدور السبقي السبقة ووجه

الاعتبارية في الجواب الثاني
الاعتبارية في الجواب الثاني
الاعتبارية في الجواب الثاني

النسبية فيه كالذي قبله ظاهران هما بعدهما واستحالة
 هذه **الماتية من التناقض من حركات مختلفة وهو ما يلزم**
 من ان الشيء الواحد سابق اي متقدم على حصول نفسه
 لا سابق عليه وذلك بواسطة سبقه للغير ولا سبقه
 كما سبق قال اليوناني فان قيل اما التقدم الزماني
 في الدور بين الاستحالة ولم لا نقول انه تقدم ذاتي ثم
 لان ما في لا فرق بينهما في الاستحالة علي ما لا يخفى
 ومن ثم وافق الحكماء علي استحالة التقدم مع ان تقدم الواجب
 عندهم ليس في ما يابل ذاتيا اقول والتقدم الذاتي
 هو الذي اعتبره في المقاصد حيث قال اما الاول اي
 استحالة الدور فلا استحالة تقدم الشيء علي
 نفسه بالمعني الذي يصح قولنا وجد فوجد علي ما هو
 اللازم في العلية حيث يصح وجد فوجد حركة اليد فوجد
 حركة الخاتم بخلاف العكس ثم قال فان قيل تقدم الشيء
 علي نفسه غير لازم لان المحتاج الي الشيء لا يلزم ان يكون
 محتاجا الي ذلك الشيء اذ العلة القريبة كافية والا
 لزم التخلي قلنا ما لم يوجد البعيدة لم توجد القريبة
 وما لم يوجد القريبة لم يوجد المفلول وهو معنى
 الاحتياج انتهى وقوله **متأخر عن نفسه لا متأخر**
 عنها ولا لازم لما قبله ويصح ارادة السبق واللاسبق
 والتأخر واللاتأخر عن الغير فهما لا عن النفس وان
 كان لازم ما ويصح التوحيده والتأخر في عباراتهم هو
 ما قرناه به الكلام وايضا ما يلزم من ان الشيء الواحد

موثر

موثر لا موثر ولا اثر علي قياس ما قبله والله هو اي
 تحقق هو ذاته خارجا وليس هو اي لم يتحقق والتنا
 قض **للمفارقة بين المتقدم والمتأخر** اي السابق واللاحق
 سابق والمتأخر واللامتأخر كما هو منواله السابق
 ومثله ما بعده ان قلت المفارقة لا تصلح علة للتناقض
 فالسواد يفاير البياض ولا تناقض قلنا المراد مفارقة
 خاصة تقتضي عدم الاجتماع والارتفاع كما يفيد
 التقييد بين المتقدم والمتأخر وبين **الانوار والموثر**
 وكون الشيء هو وليس هو وتلزم هذه **المستحالات**
 كلها في كل واحد **ما لا يفقد فيه الدور** السابق وان اردت
 كلاما اجماليا يتعلق بالدور بعد هذا الكلام المفصل
 فلنذكر لك كلاما ملتبسا بالجملة فنقول **استحالة**
الدور تعلم بالضرورة فلا يحتاج لنظرو وما ذكر وبذلك
 ليس اسناد لا لابل هو تنبيه قال العلامة القدوي
 بذلك في صورة الدليل لان الضروريات قد يثبت عليها
 ان الة لما يكون في بعض الاذهان القاصرة من الخفا
 او ان لم تعلم ضرورة فهي **تكاد** ان تعلم كذلك فلا يحتاج
 لكبر كلفة في النظر **قالوا** اي العلم او خصوص المتكلمين
 ولما في هذه الدليل من المناقضات التي قد لا يستقيم
 جواب بعضها اني بما يشعر بالثبوت وهو **قالوا يستدل**
علي بطلانه اي الدور ايضا كما استدل عليه بالتناقض
 باخذ ادلة **بطلان التمسك** الاحد عشر الاية بعد
 وهو الاول منها في العدد وحاصله علي ما يوجد من الواقع

هذا هو الدور

وشرحه ان **المجموع** ما في السلسلة المشتملة على
 الممكنات التي لا تتناهي بحيث لا يدخل فيها على ها ولا
 يخرج عنها شئ منها وكذا **ما في الدور** بالاولى **حادث**
صورته تحدث كل جزء من اجزائه واحتياج المجموع
 اليها واحتياج الى الحوادث اولى بان يكون حادثا ولا
 واسطة في الموجودات بين القدم والحدث
فلا بد للمجموع من مؤثر يورثه قايما ذلك المؤثر نفسه
 اي المجموع فيلزم ان يكون الحشوي موجودا قبل نفسه
 وهو هذا **بان** او ذلك **المؤثر بعضه** فيلزم ان ذلك
 البعض او جزء نفسه لان موحد الكل موحد لاجزائه
 كلها ومن جعلها ذلك الجزء **والحشي لا يكون علة لنفسه**
وغیره فاذا بطل كون المؤثر نفس المجموع او بعضه
تبين انه اي المؤثر **مخرج عنه** اي المجموع لان
 الممكن محتاج في وجوده الى ما يوجد به **فليكن** الخارج
 وحده **هو المؤثر في كل جزء** من الاجزاء **والمتفضل**
الفرض لانا قد فرضنا ان كل واحد من الافراد مستند
 الى اخر منها فاذا كان الامر الخارج موحد الجزء من الاجزاء
 فلا يكون ذلك الجزء مستندا الى علة موجودة داخله
 والا لو ارد موحد ان على معلول واحد شخصي واذا
 لم يستند ذلك الجزء الى علة داخله كان طرفا لتلك
 السلسلة فتكون متناهية مع فرضها غير متناهية
فليتأمل في هذا الدليل فانه غير مسدد لما ان للفلسفي
 ان يقول العلة الخارجية اما ممكنة والفرض ان لا يخرج

عن

الممكنات شئ منها والالزم خلاف الفرض او واجبة
 والواجب واحد لا يصدر عنه الا واحد **حق** في
 وما هتا ليس كذلك فبطل كونه خارجا وقد بطل قبل
 كونه نفسه او بعضه ولا مؤثر حشوي وهو باطل
 اي وعلى سلامة هذا الدليل من هذا التاميل
 فقيه من قبل الفلاسفة اعتراضات اربعة ونقص
 ثاني بعضها خاص بالنسلسل وبعضها فيه وفي الدور
 وقد تبين بعضها **فهم** استندراك على ما يتوهم
 من بطلان الدور باحد ادلة بطلان النسلسل من انه لا
 مناقشة مع انه **في التعبير** بذات اي لفظ مجموع **في**
جانب النسلسل لا الدور مناقشة من قبل الفلاسفة
 ترجعه **من حيث** ان المجموع كالجبرج والمجمل **بذلك**
 اي يستند بالتناهي لان ما لا يتناهي ليس بمجموع بل ذلك
 انما يتصور في التناهي **والفرض** اي المفروض عندهم
عدمه اي التناهي ولكن اجيب عن هذه المناقشة
 بان هذا **نزاع لفظي** اذ المراد بالمجموع ههنا هو تلك
 الامور بحيث لا يخرج عنها واحد منها وهذا اعتبار
 معقول في الامور المتناهية وغير المتناهية فيكون
 ملاحظة حالة متاملة لجميع احادها انما المتناهي
 يتصور كل واحد مما لا يتناهي مفصلا وبطلان
 عليه المجموع **بذلك** لا اعتبار **فما** هو مجرد وقته **في شرح**
السيد علي المواقف من محلي ومخلصه ان هذا
 النزاع ليس حقيقيا يرجع للمعني بل هو لفظي **يرجع**

لحد اللفظ والعبارة يمكن انقصي اي التباعد عنه
 والتخلص منه بحمل القول بعدم صحة اطلاق المجموع
 هنا على ارادة المتناهي وهو الامور التي لها صور
 متناهية والقول بصحته على **ارادة غير المتناهي**
 وهو المحركات المتسلسلة الغير المتناهية بحيث
 لا يخرج عنها واحد منها **واورد** من قبل الفلاسفة
 ايضا على ابطال التسلسل بحدوث المجموع كما في شرح
 السيد علي المواقف بلفظه ان الاتحاد الممكنة المتسلسلة
 الى غير النهاية اذا كانت متعاقبة لم يكن لها مجموع موجود
 في شئ من الازمنة ومحصلة **ان التسلسلة المتناهية**
 فيه اي الموجودات افرادها بعضها عقب بعض كالخزائن
 الفلكية **لم تحتمل في الوجود** في من ما فليس ثم هيبة
 مجتمعة يقال لها مجموع يحكم بحدوثه ويحتاج لوثر
واجيب عن هذا الايراد **بان** اي كلامنا في العقل
 المؤثرة كما صرح به بذلك في شرح المواقف وهو
مبنى على القول بوجوب اجتماع العلة والمعلول
 قال في المواقف ونشرجه بحيث ان تكون موجودة
 مع المعلول اي في زمان وجوده والا اي وان لم يجب
 ذلك بل جاز ان يوجد المعلول في زمان ولم توجد
 العلة في ذلك الزمان بل قبله فقد افرق اي جاز
 افرقهما فلو كان عند وجود العلة لا معلول وعند
 وجود المعلول لا علة فليس وجوده لوجودها فلا
 علة بينهما فان قيل **ح** ما معنى قولهم العلة متقدمة

بلح مقابلة

على

على المعلول قلنا كما قال معنى تقدم العلة على معلولها
 هو ان العقل يحزم بان ما لم يتم لها وجود في نفسها
 لم توجد غيرها فلهذا الترتيب العقلي المستقر بالله
 بالتقدم الذاتي وهو الصحيح لقولنا كانت العلة
 فكان المعلول من غير عكس فان احدا لا يمتنع في انه
 يصح ان يقال تحركت اليد فتحركت الخاتم ولا يصح ان
 يقال تحركت الخاتم فتحركت اليد فبالضرورة هناك
 معنى ترتيب المعلول على العلة ومنه من عكسه
 انتهى نعم كما كان يتوهم من دفع الايرادين المتقدمين
 تمام الدليل استدرك **بمعنى** **يرد** على ما في شرح مقاصد
 السيد **ان وجود الهيئة الجامعة امرا اعتباريا لا لها**
دلة في الخارج **على وجود** **ان الاتحاد** فيكون علة المجموع
 نفسه بمعنى **بلى** في وجوده **هو** **في كل واحد** من غير
 حاجة الى امر خارج عنه بان يكون الثاني علة للاول
 والثالث للثاني وهكذا اقل واحد من الاتحاد علة
 منها ولما لم يكن المجموع الماحض على هذا الوجه غير الافراد
 لم يحتاج الى علة خارجة عن ادل الافراد ولا امتناع في
 قبيل الشئ بنفسه على هذا الوجه ولا يخف ان
 هذا الايراد مبنى على ان المراد بالمجموع الهيئة الجامعة
 عليه لكن في تتم المواقف ان المجموع معنيين احدهما المركب
 من الهيئة ومعلومها فيصيرها متبنا واحدا فليس
 مرادها لانه ليس موجودا ولا يمكن الوجود ايم لان
 الهيئة الواحدة اية المعارضة في العقل امرا اعتباريا

ذهبي

بمقتضى وجوده في الخارج واستحالة جز من المركب
مستلزمة لاستحالة الكل والثاني معروض تلك النتيجة
فقط وهو المراد هنا وهو موجود يمكن يحتاج الى علة
خارجة عنه ونقل عن ثم المقاصد بناء على الابرار على
المعنى الثاني حيث اورد ان المجموع بهذا المعنى هو معنى
الاحاد وليس له وجود مغاير لوجود ان الاجز افع
بختار ان علة الجميع نفسه بان يعلل كل واحد من اجزائه
بما قبله على الترتيب الطبيعي ولا استحالة فيه انما
المستحيل تقليل واحد معين بنفسه لما فيه من تقدم
الشيء على نفسه او نقول لا علة لهذا الجميع لاستغايه
عن العلة بوجوه كل واحد من اجزائه عن علة ولا وجوه
له غير واجبات السيد عنه بالفرق بين تقليل واحد
من السلسلة باخرتها وبين تقليل مجموعها بمجموعها
وهما امران متغايران ينزما لزوم والثاني بديهي البطلان
لان العلة الموحدة للشيء واحد مركب من اجزاء متناهية
او غير متناهية بحيث ان تتقدم عليه بالوجود وتقدم
الشيء على نفسه بالوجود باطل وفي بطلان الاول خفا
يستدل عليه ببطلان الثاني وربما يؤخذ بها باق
في وانت خبير ان رد هذا الجواب تام وقيل لنا من قبل
الخصم العلة لكل لا يجب ان تكون علة موحدة لكل واحد
من اجزائه حتى يلزم من كون العلة الموحدة للسلسلة
جزا منها كون ذلك الجزء موحدا بنفسه اذ الزم اصل
الدليل اي ان من الخضم في الرئيسية المركبة من المتقدم

والاحاد

والاحاد انما مجموع حادث فلا بد له من موثر فاما
ان قانا معاشر اهل الحسنة نقول انها حادث فانت
الواجب اذا اثر في ممكن كان مجموعها وذلك المجموع من حيث
هو مجموع لا شك انه ممكن لا يحتاج الى جزية الذي
هو غيره فبح لا بد لها اي العلية المذكورة من موثر فاما
نفسها انما سبق في تقرير الدليل ويحتاج ان يكون ذلك
الموحد موحدا لكل من اجزاء متنازع كون الواجب اثر الشيء
وجوابه من قبلنا ان هذه اي الرئيسية المركبة من
القديم والحادث فيها بعض قد يسمي داني الوجود لا يستند
لشيء وهو يستند لتاثير في الغير اليه بخلاف سلسلة
الممكنات فكما مستوية في الحدوث الذي يجب استنادها
لبعضها ولا يصح اعتنادها لبعضها وتفسرها قال اي وجع
الامر ان قولنا الهيئة المركبة من القديم والحادث حادث
بالنظر الى بعضها امكن فقد حكم عليها بالحدوث من
حيث بعض اجزائها الحادث فقط لا من حيث البعض
القديم والاما صح ذلك الحكم بخلاف ما قالوه اي الفلاسفة
فانهم نظروا للجميع لا لبعض فتدبر ما ذكر ولا تنس
لهم ان يقولوا بمثل ما قلنا لما عانت ان الكلام في الممكنات
المفتقرة وانت خبير مما سبق قبل عن السيد خلافا
للسيد بانه لا زيادة لوجود الهيئة المحببة في الخارج
على وجود ان الاحاد ولو كان المجموع وجودا ايدا
على وجود كل واحد من الاحاد لكان شيئا اخر مغاير لها
اذا لا يد على الشيء غيره وتحتم علينا الاعتراف بالسابق

فيما لا يزال لا يقق عند حد حتى يثبت به الوجود
 كما سيأتي تحقيقه اللهم الا ان يفرض بطريق التنازل
 فيما يوجد فيما لا يزال بالفعل لكن يفكر عليه فقط الي
 غير النهاية علي ان ما يوجد بالفعل فيه يدعي التناهي
 من غير فرض قائم **وقد يقال** ايراد من قتل الفلاسفة
 علي المشق الاول وهو **المساواة المستحيلة** التي هي
 مساواة الزايد للناقص وتسلم تلك المساواة لانها
 اذا رددت عند اهل السنة **القائل** اي مماثل لكل من السلسلتين
في القدر اي الكم **قوي** بهذا المعنى **قرع** الا **مختصا** والضبط
 ولا يشي منها عتناه فمصور تصح الحكم عليه بالمساواة
 المذكورة اذ لا تصور المساواة والحكم بها الا في مشاه
 محصور فمن اين العلم باستحالتهما والحكم بها **وان ارد**
بما عندهم **عدم تناهي كل** من السلسلتين اي انهما
 متساويان في عدم التناهي **فاستحالتهما** اي المساواة به
 المعنى **هي** عيني الدعوي **التي ادعاهما** الفلاسفة وهي
 تستلزم امكانيات الي ما لا نهاية **وجوابه** اي هذا القيل
 القيل من قبل اهل السنة اختيار المعنى الاول وهو
 ان المراد بالمساواة هنا التماثل في القدر ومنه **توقف**
القائل اي مماثل كل من السلسلتين **علي** الا **مختصا** اي
 لا يسلم هذا التوقف بل معني تماثلها **هو كونها** بحيث
لا تحتوي احدهما اي احد مجموعي السلسلتين **علي**
 اي قدر **لا ليس في** المجموع **الاخر** بل يكون جميع ما اشتمل
 عليه ذلك اشتمل عليه هذا **وظ** ان المساواة بهذا المعنى

مستحيلة ضرورة **الله** اي التماثل لهذا المعنى الذي
 هو معناها **كذب في الفرض المذكور** في صدر الدليل
 من زيادة احد المجموعين علي الاخر بقدر متناه الكذب
 ما هو بمعني العيني يستلزم كذب ذلك العيني ايضا
 ضرورة **فاحد** **هما** وهو مجموع السلسلة الثانية
لا محالة في انه **محتوي علي ان** **يد** من الاخر لتحقيق به
 زيادته عنه بقدر متناه وهو من الطوفان الي الا
 والتشي بدون زيادة لا يساوي نفسه مفرها لما علمت
 ان المطبق هو عين المطبق عليه لكن بزيادة افرا د
فبالضرورة **يقرب** المجموع **الاخر** المجرد عن الزيادة
 الذي هو مجموع السلسلة الطوفانية **قبله** اي الزائد
 المحتوي علي ان **يد** وهو **متاخر** عن الاخر الذي لم
 يحتو عليه من الجزئية التي فرض عدم تناهي السلسلتين
 فيها **عقد** **ان** **ما** اي العيني الذي **زاده** **الا** **احد** **المحتوي**
 علي ان **يد** اي متاخر من الطوفان الي الان **المفروق**
تناسله والزايد علي المتناهي بمتناه متناه **فتنا**
هما اي مجموع السلسلتين **قطعا** **وليس** **لهم** اي
 الفلاسفة **مخلص** اي حجة وطريق مخلص مما الرقيم
 اهل السنة من وجوب احدي نعتين بين كل عددين
 متقابلين بحيث اذا نعتت احدهما ان نعتت الاخرى
 فلا مخلص **عن ان** **يحتوي** **اي** **احد** **السلسلتين** **علي** **ان** **يد**
 فتفاوتا **واذا** **لا** **يحتوي** **علي** **ان** **يد** **فيمساوي** **يا** **والا**
 تقل **ليس** **لهم** **مخلص** **عن** **احد** **النعتين** **للزم** **ان** **يوجد**

عدنان متغايران ليس بينهما مفاضلة ولا مساواة
فان تقع التقيضان وان تفاهما محال فما ادى اليه وهو
 عدم التناهي محال فتبت المطلوب **وليس لهم** **اب**
 القلاصة ايضا ان ينقصوا علينا ما الزمنا له
 من التناهي فيقولوا ان التناهي انما يلزم في الطريق
 الذي فيه التفاوت وهو جرتنا فيما لا يذال لا في
 الطرق الاخر وهو جرتنا الا في ذلك مبطلا
 لا نقول بعدم التناهي لان ذلك مدفوع من قبل اهل السنة
 بما علمته اولاً من تقرير الكلام عند الفرض في مجموع الجملتين
 اي السلسلتين من حيث كل مجموع مع المجموع الاخر
 لان حيث الافراد الموحودة في الخارج حتي يلزم ما قالوه
 فالمنظور المجموع مع المجموع في نسبة النظر اي العقل
 يقطع النظر عن الافراد فان العقل يحكم بان المجموع النقط
 المقنطه اقل من المجموع المقنطه منه بقدر الافتتاح
 وانه لا يجد في كل عدد من احدى الحيتي الزيادة واللا
 زيادة ولا ثالث فيلزم التناهي غايته انه يتعدى في
 حكم تناهي الافراد من اول الامر فيستدل على
 تناهيها بحزم العقل انه لا يجد من اكثر زيادة واللا زيادة
 وقد انتفت الثانية فتبينت الاولى وهذا تقرير الكلام
 بما اى وجه لا يخلص للعلاصة منه وهو لا العقل
 قد اصلهم عن العقائد الالهية اليقينيه وساووس
 شيطانيه تخيليه اذا جاءها الغيار اي الميراث
 الصحيح اي الدليل الموجد لم يجدها الاكسراب بقبعة

ولا
 تناهي
 في
 المجموع
 مع
 المجموع
 الاخر

بحسبه الظمان ما حتى اذا جاءه لم يجده شيئاً قالوا
 ايرادا على المشتق الثاني وهو التفاوت يريدون
 نقض برهان التطبيق بمراتب الاعداد والضمير ليس
 للفلاصة لما صرح به اليوسفي ويعلم ايضا من استقصا
 عبارة ثم الواقع الا انه عن الخلاف في شروط البرهان
 من سقوط النقص بالاعداد عندهم ايضا عما استرطوه
 في هذا الدليل لكن ينتج النقص بخلافه في بعض الموجهات
 وحاصل ذلك القيل لا نسلم ما ادعيت من استلزام
 التفاوت التناهي بل **التفاوت لا يستلزم التناهي**
والسند اي المحجة في ذلك اننا فرض جملتين من ال
 عداد هما **تضعيف** **تخو** **واحد** **مران** **غير متناهية**
تضعيف اي وتضعيف **تخو** **الاثنين** **لكذلك الواحد**
 في كونه **مران** **غير متناهية** ثم تطبق احدهما على
 الاخرى بان تضع الاولى من الزائدة بان الاول
 من الناقصة وتورد الكلام في مع ان هاتين الجملتين
 غير متساويتين بالضرورة **قلنا** معاشرا هل تعلم
 في دفع هذا العقل ما جاءه هذا النقص الا من اطلاق
 ما قبلنا فاننا فرضنا الذي فرضناه في الدليل انما هو
تفاوت **مخصوص** **بفقر** **متناه** **كما** من الطوفان في الان
 الذي سبق قريبا وهذا يستلزم التناهي بلا ريب لا مطلق
 تفاوت حتى ينقص بمراتب الاعداد فانه وان تفاوت
 تضعيف الاثنين على تضعيف الواحد الا ان التفاوت
 ليس بقدر متناه فلا يستلزم التناهي وهذا الجواب

(

2

اغايبه فيها من التتبعين لا فيما ذكره السعد
 من انه لو صح ما ذكر لم يمتد في الاعداد بان يطبق
 من الواحد الى ما لا يتناهى ومن الاثنين الى ما لا
 يتناهى وتقريره كما مر حتى يلزم تناهى الاعداد وهو
 باطل اتفاقا فانه قد يقع تنفع فيه العلاوة الاثنية تامل
 وهما هي انا ان لم يجد في الجواب عن النقص بما ذكر
 فلنخرج دفعه على ما في الموافق ونشرجه وهو ان
 العلولات بل جميع ما يستدل بالتطبيق على بطلان
 التسلسل فيه قد ضبطها وجود فليس المذكور الذي
 هو العلولات واخوانها امرا وهميا محضاً حتى يكون
 انقطاعها في التطبيق بانقطاع الوهم وذاتها تنافيه
 باعتبارها بخلاف مراتب الاعداد فانها ذهنية محضه
 فلا يكون ذهابها في التطبيق الا باعتبار الوجود للشيء
 عاجز عن ملاحظة تلك الامور الوهمية التي لا تتناهى
 فتقطع تلك الامور بانقطاع الوجود عن تطبيقها
 فلا يلزم محذور وتحقيقه ان الاعداد لكونها ذهنية
 محضه ليس فيها جملتان في نفس الامر تطبيقاً فتخا
 انها اي الجملتين المعروضتين في الاعداد تنقطعان
 في التطبيق بانقطاع الوهم عن التطبيق لجزءه
 وليس يلزم من انقطاعها انقطاع ما لا يتناهى في
 نفس الامر فلا يتصور ان يكون انقطاعها في نفس
 الامر او تخالفاً وانما لا ينقطعان ولا يلزم من ذلك
 تساويهما في نفس الامر لان هذا التساوي فرع

وجودها

في نفس الامر
 لا يكون
 جملتان
 في نفس الامر

لا في مال وجوده في نفس
 الامر

وجودها في نفس الامر فانه يلزم منه احد من
 اما انقطاعه فيكون ما لا يتناهى في الواقع متناهياً
 فيه او عدمه اي عدم انقطاعه في نفس الامر
 فيلزم تساوي الجملتين الزائدة والناقصة وكلاهما
 محال لما عرفت اه فتخلص من هذا ان **هذا** المتناهي
 او البرهان التطبيقي والاول انسيب بما قبل والثاني
 الموافق لما ياتي والمأخوذ من عبارة **لا يلزم** التعبير
 بلا يلزم في بعض المتظاير وبلا يجري في بعضها الآخر
 لم يظهر في سرفيه لا يبق بفضل المحشني اعتماد عليه
في الاعداد ان اريد بها المقدورات فهي لا تخرج عن
 المقدورات والعلومات الاثنية الا باعتبار وان
 اريد بها الفاظ التي يعد بها فهي منزهة وان اريد بها
 الكميات وهو الظاهر فانه قوله بعد والاول فصل فكل ما وجد
 بالفعل لا في الكمية امرا اعتباري لا وجود لها الا
 بالوجود العقلي لا العقلي اللهم الا ان يراد باعتبار محله
 نعم هذا الاعتبار لا يخرج عما قبل ويعد تعين هذا
 الوجه بتوجه علة تعلقات الصفات الاثنية على
 الاعداد ايم وعلى اي وجه لا يلزم فيها **الله** **قاصر**
على الموجودات الخارجية والاعداد ليست كذلك
 لانها امور وهمية خيالية لا وجود لها في نفس
 الامر حتى يكون هناك جملتان تطبيقان قال السعد
 في نظم الفقايده وهذا التطبيق انما يكون فيما دخل تحت
 الوجود دون ما هو **هو** وهي محض فانه ينقطع بانقطاع

٢

الوهم فلا يرد النقص مما ثبت الاعداد بان يطبق حملنا
 احدهما من الواحد الى نهاية والثانية من الاثنين
 لا الى نهاية ولا بمعلومات الله تعالى ومقدوراته
 فان الاولى اكثر من الثانية مع لاتنا ههنا التي
 وما يقال اذا كانت الاعداد لا وجود لها فكيف
 حملنا بلاننا ههنا كنظيرها الاتي مدفوع الى
 قولهم الاعداد لا نهاية لها ليس المراد منه ان ما
 لاتنا هي يدخل في الوجود وانما هو تخيل ووهيم
 محض كشوم فراغ فوق السما او تحت الارض لانها
 بية له وذلك لكونها لا تنقضي على حد لا يتصور فوق
 اخر في المستقبل والا تحمل قولهم بلاننا ههنا على
 في التخييل نظرا لما مضى منها فلا يصح اذ كل ما وجد منها
 في الخارج بالفعل قائم فيه البرهان فتناه عقلا قال
 ابيونسي فان قيل التطبيق في افراد الحركات الماضية
 مثلا انما هو محض وهم اذ ليس هناك حملتان حقيقة
 واعتبارا الحسي بغيره باطل وبالوجه الذي جري
 الوهم هنا يجري في الاعداد ونحوها ايضا والا فها
 الفرق الذي قلنا لا فرق في معنى التطبيق فانه
 حقيقة واحدة في الجميع وانما الفرق فيما يستعمل
 فيه فانما لا وجود لها اذ لم تخصص عدم لزومه
 بالاعداد كما انه لا يلزم في تعلقات الصفات ولو حادثة
 لانها امور اعتبارية ذهنية لا تثبت لها في الخارج
 والا يكن لا تثبت لها خارجا اي لو كان لها تثبت

ولا يوافق افراد الاعداد
 ولا يوافق افراد الاعداد

خارج

خارجي لتسلسل الامر كما يعلم بعد وصرح به السعد
 في غير موضع من كيم المقاصد فيقال في بيان تسلسل
 الامور الاعتبارية لو كان لها تثبت خارجي تخيير
 وحصر القول من قال للاعتبار تثبت في جملة
 بمبحث سبق الكلام فيه في عبارة الموجودات في
 مبحث الاستدلال على حدوث العالم بثبوت اي الاعتبار
 هذا متحصري امرين لا ثالث لهما اما ان يكون محض
 الذهني لا مع الخارج ونحن لا نعلم منه في قد وافقتنا
 على ما قلنا من ان الاعتبار بثبوت ذهني خالص
 عن ثباته الخارج او ان لا يكون بثبوت محقق الذهني
 بل مع الخارج ونحن لا نقول به في قد خالفنا وكونك
 التسلسل لان ثبوت الخارج امر اعتباري اي يحتاج
 لثبوت خارجي وهكذا هذا لثبوت اعتباري يحتاج
 الى اخراي ما لا نهاية والتسلسل باطل فما ادى اليه
 وهو ان الاعتبار بثبوت خارجيا باطل فما ادى اليه
 وهو حريان هذا ان كان انما يخص بالوجودات
 وانما في التناهي في الاعتبار بان باطل فتبت المطالب
 وهو انه لا يجري فيها كما انه لا يجري في مقدورات
 المولي سبحانه وتعالى اي متعلقان قدرته التي تعلقت
 بها تعلقا صلوحيا لا تخير با حادثة فان كل ما تعلقت
 به كذلك ووجدتها بالفعل فهو متناه عقلا قائم
 فيه البرهان فلا حوادث لا اول لها وانما عدم تناهيها
 اي مقدورات المولي بمعنى عدم وقوعها عند حد

لا يتصور فيه فوقه اخر لا معنى ان ما لا نهاية له ودخل
في الوجود لانه محال فتبين ان القول فيها **نظير ما سبق**
تلك في الاعراض ان نسوا بسوا الفرق الا ان اعتبار
بها ما وجد ثم اللهم الا ان يعتبر محلها كما سبق وفي
التسمية الاستلزام ايضا اذا قامت تعليلها وفتلك
ان كل ما وجد من المقدورات لا ينتج عدم جريانها
فيها بل ينتج ان القصر على الموجودات المذكور في
جانب الاعداد ويدفع هذا التعليل للتفسير المتعارف
من الكاف المؤكد ينتظر ان بعد واما عدم جريانها
فيها فعلة القصر على الموجودات فتساوي ما هنا
ما سبق وكذا المذكور في المقدورات بل والاعداد
على ما سبق **معلوماته** اي متعلقاته عامة تعالى
المايزة **الوجودية** اي التي تطلق بالانها توجد تعلقا
تتجيزيا قد بنا على ما روجه السنوسي والمجرب
من انه ليس للعلم الا هذا الوجود في الماضي او الحال
او المستقبل اما هو اطوار في العلوم لا في العلم وهو
حيا قد بنا على ما ذهب اليه غيره فلا يجري فيها
البرهان لانه قاصر على الموجودات ومعنى عدم تناسلها
انما لا يشترى اليحد ليس فوقه اخر ولا فكل ما وجد
منها متناه اما معلوماته تعالى الوجودية الواجبة
كذا انه فلا ينال في فيها مطلقا لانها قديم واحد
والفرق في سلسلتان وكلما لانه فقل نزاع في بشرط
البرهان باق **واما معلوماته العدمية** الجائزة وكذا

المستحيلة

المستحيلة بالاولى فهي بمنزلة اي بعلعن مورد اي محل
ورود هذا الدليل من الموجودات اي الذي هو
الموجودات الممكنة او مطلقا على ما يذكر فيما تقدم في
الاعداد بل وفي نظائرها ان دفع قول الخيال ان
الاعداد لا نهاية لها حقيقة باعتبار علم الله تعالى
فيجري فيها هذا البرهان اي ولا ينتج التناهي
اي فلا يسلم ان التطبيق يجري بمتناه ولا يخالف
وجاء ان دفاع هذا القيل بما سبق ذكره لا خلاف
في قصر هذا البرهان على الموجودات نعم في عدم
العلم وغيره خلاف في جواب هل يكفي فيه مطلق
الوجود من غير تقييد بكونه على سبيل الاجتماع مع
الترتيب الطبيعي كالعلة والمعلولان او الوصف
كالاعداد او لا منه كالنفوس الناطقة المغارفة
او على سبيل التعاقب كحركة كرات الفلكية او لا بد
فيه من الاخبار اي الوجود على سبيل التعاقب مماثل
ومنهى اي هذا الخلاف اي انه مبني على خلاف
مفر في جواب هل يكفي في التطبيق بالامتداد الزمني
كالخاص في اعداد الحصى فيبني عليه انه يكفي مطلق
الوجود او لا بد فيه من الامتداد الذاتي كالحاصل
في الجليل فيبني عليه انه لا بد من التعاقب ودرج
صاحبها الموافق ونسب على الاول ولعلها لم يهمل بالثاني
لتخلفه في بعض الموجودات كالنفوس الانسانية
فيكون فاقصنا للدليل ودفع عيانها في ذلك مع

فيها

فيها

مع ما للحكما هنا وذلك عقب ما قلنا ه عنها فترتيب
 في الاعداد وانما قلنا قد ضبط وجوده في العقل قد
 اجتمعت في الوجود في الوجود لثباته في كل مال
 وجود اما معاسوا كان بينهما ترتيب اولي لكن واما
 علي سبيل التعاقب في بلا اجتماع في الوجود فان
 ترتيبها اي ترتيب هذين النوعين اعني المجتمعة
 في الوجود والمتعاقبة فيه ليس بمجرد اعتبار الهم
 كما في مراتب الاعداد لان الاتحاد فيهما قد انقضت
 بالوجود في نفس الامر اما مجتمعة او متعاقبة
 وقال الحكماء انما يعتد بالتسلسل في امورها وجود
 بالفعل وترتيبها واضحا واما طبعا فيسقط عنهم ذلك
 النقض وتلخيص ما ذكرناه انه اذا كانت الاحاد
 موجودة معا بالفعل وكان بينهما ترتيب ايضا فاذا جعل
 الاول من احدي المثلثين بان الاول من الجملة الاخرى
 كان الثاني بان الثاني قطعا وهكذا فيتم التطبيق
 بلا شبهة واذا لم تكن موجودة في الخارج معالمة
 بتم لان وقوع احاد احدها بان الاحاد الاخرى ليس
 في الوجود الخارج اذ ليست مجتمعة بحسب الخارج
 في زمان اصلا وليست في الوجود الذهني ايضا لاسيما
 لوجودها مفصلة في الذهن دفعة ومن المعلوم
 انه لا يتصور وقوع بعضها بان بعض الا اذا كانت
 موجودة تفصيلا معا اما في الخارج واما في الذهن
 وكذا الا يتم التطبيق اذا كانت الاحاد موجودة معا

ولم يكن بينهما ترتيب بوجه اذ لا يلزم من كون الاول
 بان الاول كون الثاني بان الثاني والثالث بان
 الثالث وهكذا الجوانب ان تقع احاد كثيرة من احدها
 بان واحد من الاخرى اللهم اذا لاحظ العقل كل واحد
 من الاول واعتبره بان كل واحد من الاخرى ليس
 العقل لا يقدر علي استحضار ما لا نهاية له مفصلة
 لادفعة ولا في زمان مستناه حتى يظهر هناك تطبيق
 ويظهر الخلق بل ينقطع التطبيق بانقطاع الوهم
 واستوضح ما صورناه لك بتوهم التطبيق بين
 جيلين متدين علي الاستقوا وبني اعداد الخمسة
 فانك في الاول اذا طبقت طرف احد الجبلين علي
 طرف الاخر كان ذلك كافيا في وقوع كل جزء من احدهما
 بان الجزء من الثاني وليس الحال في اعداد كذلك بل لا
 بد لك في التطبيق من اعتبار تفاصيلها كما كوافقد
 ظهر انه لا بد من هذين القيدين في تمام البرهان
 التطبيق فلا نقض بالاعداد اصلا قال المصنف وانت
 تعلم ان الدليل يبيّن برهان التطبيق عام لقيامه
 مقام وجوبه في كل ما ضبط وجوده كما قررناه لك
 وتخصيص المدلول ببعض ذلك المصنوط اعني
 المقيد بالاجماع في الوجود مع الترتيب بوجه
 من الوجود اعتراف بالخلق اي تخلق المدلول عن
 الدليل في بعض الاخر اعني المواد المتعاقبة
 والامور المجتمعة بلا ترتيب وانه يوجب بطلانه

من احدهما

الاول

الاول

أي بطلان هذا الدليل لكونه متقوضا وهو
 أنه على كل من القولين لا يتأتى جريانه في قول
 واحد لأنه مفروض في سلسلتين وذلك مقتضى
 هذا وما غير الواحد كمالا لأنه تعالى فيلزم القول
 بتناهيها على القول الأول أنه موجود وان
 لم تكن متعاقبة لكن لا تدرك ذلك التناهي قال
 تعالى ولا يحيطون به علما وفي الحديث لا تحصى
 ثنا عليك وأما ما سبق عند الكلام على دخول
 الشيخ عبد السلام على قول أبيه فواجب له الوجود
 أو نقلا عن أبي مردي عيسى السكتاني وإرضاء
 من أن حالات الواجب تعالى الوجودية لا لها
 لها حقيقة أي لا باعتبار عقولنا أو كلفان
 أو غير ذلك فهو يعلمها تفصيلا ويعلم أنها لا تناسبة
 لها والتناهي بين التفصيل واللامتايه في الحوادث
 فهو مبني أي ما سبق عنه على القول الأخير فيما يظهر
 أنه لا بد فيه من التعاقب والاتقاف في صفاته
 تعالى فلا يجري فيها مجلأه على الأول فليست
 البناء على هذا القول مع أن عدم تناهيها من صني
 السكتاني الذي هو من حلفي الحسيني مع فقال
 أنها ليست بمنية على قول مع لا تنافيهما وأما
 السكتاني لأنها ليست بسلسلتين وهذا الدليل
 قد أقاد السعد في من المقاصد أنه لا يتنج استحالة
 سلسلة واحدة لا نهاية لها إلا بان يتوزع منها

أي

أي السلسلة الواحدة **سلسلتان** وذلك كان
 يؤخذ فرد منها ويترك فرد وهكذا إلى الأول أي
 نهاية له ويجعل الماخوذ من الأفراد سلسلة والمتر
 وكت منها أخرى فيحصل هناك سلسلتان تطبقان
 كما علمت فتأمل هذا فإنه لا يفيد سوى تساويهما
 فلا يصح أن يقال كما سبق أما أن يتساوينا أو يتفاوتا
 أي إلا أن بلا حظ من ياداهما بقوله لا يبقى ذلك
 علمت مما سبق أنه ليس هناك سلسلتان تطبقان
 وأما اعتبار المتي بنفسه بنقص حواء فليكن ما هنا
 طريق أخرى في الدليل والله اعلم **الدليل الثالث**
 من أدلة بطلان التسلسل تقريره أن العلية
 والمعلولية مثلان ما أن أي متضا بقا حقيقيا
 معني أنه لا يتحقق فرد من هذه الأقسام وبأنه فرد
 من هذه لا تضاهيها مشهور بالأنه لا يلزم التكاثر
 فيه كعامة لها معلولات كثيرة لكن في هذا المثال وإن
 لم يحصل التكاثر في العلة والمعلول فقد حصل في
 العلية والمعلولية لأن بان كل معلولية فيه
 عليه وذلك كالآبوة والبنوة ومعنى تلامهما أنه
 بحيث لا يتحقق أفراد من هذه الأحوال أنه
 قد يتحقق بقدرها أفراد من هذه الأثر أي تعلم
 أنه متى تحققت عشر أبوات مثلا فلا بد من تحقق
 عشر بنوات أيضا معها وقد يقال قد تحققت الآبوة
 بدون البنوة في آدم عليه الصلاة والسلام وبالعكس

الشيخ

٢

الابن الاخير وبجوابه ان كان الابن الاخير بوصف
 بالبنوة لا بالابوة فالجد الاعلى يكون ملتصقا بعلمه
 فهو صواب بالابوة لا بالبنوة فتح فردا البنوة وفرد
 الابوة **فذلكا** فترجع الصير فتردهما الصادق
 ولا يصح رجوعه للابن والجد لان سياق الكلام ليس
 لهما على ان المتضايق فيهما مشهور لا حقيقي يلزم
 فيه التكاثر كان له ابنا كثيرة ولا يصح ان يصح
 رجوعه لنفس الابوة والبنوة وان كان المتضايق
 عليه وهو الماخوذ من ثم الموافق حيث قال صارفا
 المتن عن ظاهره واما الاستثنائية وهي بطلان
 الثاني فلان العلة والمعلول اي العلية والمعلول **تلك**
 متضايقان تضائفا حقيقيا ومن ثمة انهما التكاثر
 في الوجود اي اذا وجد احد المتضايقين الحقيقيين
 وجد الآخر قطعا فلا بد ان يوجد بازا كل واحد
 من احدهما واحد من الاخر فيكونان متساويين
 في العدد ضرورة وانما يجب في المتضايقين
 المشهورين كان واحدا ابنا كثيرة لكن بان اكل بنوة
 ابوة اه لان القياس تكافؤا بـ **التباين** ولا يقال
 ان الابوة والبنوة ثابتهما مجازي فيجب حذف
 التاخر لان محل ذلك في غير ضميره فيجب ان يظهر
 العيان لا العيان نظرا ولكن ان ترجع ايضا الصير
 هنا لالابوة والبنوة لانها في معنى المتضايقين
 فصح التذكير وما سبق ويأتي من كل نظير فاحمله على

ما يناسب

ما يناسبه والخطيب بسير و على تقدير سلسلة العلل
 التي الكلام فيها غير متناهية مدخول الواء يلزم وهذا
 متعلقه مرتبط معه باول الكلام متهم له اي ان العلية
 والمعلولية متلازمان متكافيان كالابوة والبنوة ويلزم
 ح على تقدير **تخلق** **هنا** تكافؤ **المجموع عليه عند الفقد**
 اجماعا مستند العقل بمعنى انه قاض بالتكافؤ في كل
 متضايقان حقيقيين للزوم سبق العلة وتاخر المعلول
 كما يأتي في برهانه ففسر به ايندفع ما قيل انه تلازم
 العلية والمعلولية بمعنى انها متي وجدت وجدت وبالعكس
 هو متحقق في الاخر فلا جوب التكافؤ امر زائد لا يسلم
 الاجماع عليه واما التكافؤ في الابوة والبنوة فالتكافؤ
 وما قيل ان العلة قد تتشاعرها معلولات ولا تكافؤ
 فهو ساقط بما سبق وبيان ذلك انه لو تسلسلت العلية
 الى جزئية نهائية لزم عدد المعلولية على العلية لان
 الفرد **الاخر** بوصف بالمعلولية دون العلية **تلك**
 فيكون كل ما هو علة في هذه السلسلة معلول من غير
 عكس ولا يقال من اين العلم بالتساوي حتى يوصف فردا
 له والمعلولية دون العلية اذ الفرد من حال اخرية من
حيثما **فيما لا يزال** لاني الانزل وهي معلومة التناهي
 فطعا ثبت انه اجز معلول لا غير وكل واحد منهما فليس له
 من الافراد **فيه** **عليه** من حيث تايثر ومعلولية
 من حيث اثره ليس علة ومعلول باعتبارين واذ امر
 علمت هذا فاما ان ينتهي ما قبله الي فرد ملتصق بغيره



كلام في مدغور
 وان من

المتعدد الآخر فيكون علة غير معلول نظير ما في الوجه
 الذي سبق لك تريبا في مثال الابوان والبنوان حتى في يحصل
 التكافؤ هنا ايضا اي تساوي عدد العلوية والمعلولية
 كما هو حقهما فتح تقطع السلسلة وهو المطلوب
 والافئته الي فرد بعكس الاخر في لزم ان العلوية من
 حيث هي معلولية لا يقيد كونها فردا اخر او جدم من افرادها
 فرد ليس بانزائية اي مقابلة فرد من افراد العلوية
 فانتفي التكافؤ وهو باطل فما ادعي اليه وهو عدم انقطاع
 عما باطل ايضا قال المحقق السعد التفتازاني في ثم المقاصد
 ويجوز لك ان تقرره اي هذا البرهان ايضا بطريق
 القطع والتطبيق كما قرره بهذا الطريق وذلك بان تقرره
 المعلوليات بسلسلة والعليات اخرى تطبق مبدأ سلسلة
 المعلوليات وهي مبدأ الفرد الآخر على مبدأ سلسلة
 العلويات والاعتمادية وهما اي الفرد الذي قبله من ضرورة
 ان الاخر معلول فقط لما قبله علة وان كان معلولا ايضا بالاعتماد
 السابق لكن العنصر من انتزاع العلويات سلسلة على حدة
 والمعلوليات كذلك فلا تتكاثف في زيادة سلسلة المعلوليات
 على سلسلة العلويات بالفرد الآخر المعلوم المحض وقياس
 ما من عن السنوسي وان كان لا مانع مما هنا ان يقال
 بان تطبيق سلسلة العلويات على سلسلة المعلوليات
 بمقابلة فرد من هذه بفرد من هذه اخذ من جهته
 من سلا الى الازل فان اياي مجموعا السلسلتين بحيث يكون
 كل من هذه اي سلسلة العلويات بانزائية فرد من هذه

اي

اي سلسلة العلويات وهكذا الى مالا نهاية له في الازل
 لزم مساواة الزايد الذي هو سلسلة المعلوليات
 للنقص الذي هو سلسلة العلويات والاعتمادية
 لزم عدم التلازم بينهما فتخلق الكافؤ المجمع عليه
 وكلاهما اي مساواة الزايد للنقص وعدم التلازم
 محال فما ادعي اليه وهو عدم التناهي محال ايضا فثبت
 المطلوب لانه اذا انتفت المساواة بسبب نقص فرد
 من العلويات والتفاوت بسبب وجود التكافؤ ثبت
 عدمهما وهو المتكافؤ في فرد المودي للتناهي والله اعلم
 الدليل الرابع من ادلة بطلان التسلسل اللاحد
 عشر تقريره ان ما وقع من الافراد بين المعلول المعين
 الاخر وكل فرد من افراد السلسلة اي سلسلة العقل التي
 فرضت غير متناهية متناهية ضرورة ضرورة بحاصرين
 هما هذا الاخر وذلك الفرد ويستحيل ان ما لا يتناهي
 يحيط به امران متناهي السلسلة كلها ايضا فانها لا تزيد
 على مجموع ذلك اي الواقع بين الاخير وفرد ما من السلسلة
 الاكسمة الذي اعتبر اجزا والفاصلة التي في جانب العمل
 فان ما عداها واقع بينهما وهو متناه ولا يزيد الكل الا بها
 فليكن متناهي ايضا قال في ثم المواقف وليس ما ذكره
 اي العنصر من قبيل ان يقال انما بين اوب اقل من ذراع
 وما بين ب وح اقل ايضا وما بين ح و د كذلك فيكون
 ما بين ا و د اقل من ذراع فانه منظم الغضاد بل هو من
 قبيل ما بين اوب اقل من ذراع وما بين اوح اقل ايضا وما بين

١٢
 ١٣

ع

ع

ع

وما بين اوزن كذا ذلك فاذا اخذت مع الواقع بينه وبين
 الم يورد علي ما هو اقل من زراع لا ينقطه وهذا حكم
 صحيح اهـ وهذا كما قال مبني علي دخول المبدأ واللا
 لقال لم يورد علي ما هو اقل من زراع لا ينقطه او زكماً
 صنع هنا بقي ان الغاية لم تعلم فلم يتم هذا البرهان واجب
 بانه حديثي كما اعترف بذلك من اخرج به قال في شرح
 الموافق وذلك لان العلة لو كانت متناهية لظهر
 ظهوراً تاماً ان ما عدا واحدة مما منها واقع بيننا
 وبين المعلول الاخير واما اذا فرضت غير متناهية
 كما فيما نحن بصدد فليس يظهر هذا المعنى فيه اذ لا يتصور
 هناك واحدة من العلة الا وتبطل علة اخري فليبق
 بتصور الاختصار لكن صاحب القوة الحديثة يعلم
 ان هناك واحدة من العلة وان لم تنفصل عنده ولم يمكن
 العقل ان يشير اليها اشارة علي اليقين وان تلك الواحدة
 مع المعلول الاخير محبطة بما عداها اهـ ولا يخفى ان
 الحديث لا يلزم به الخضم فلم يتم الحصر تامل **واقترن**
العصدة رحمه الله في متن الموافق علي بيان هذه
 الادلة الاربعة وعنون عنها كصاحب المقاصد فيها
 وفي الثلاث الاقية بالوجوه في بحث ابطال التسلسل
 وهو المقصد الثامن من المرصد الخامس من الموقف
 الثاني منها وقيد ببيان لان العصدة ذكر ارجح فيها
 وجهها كما حال بانه علي بحث الالهيات وتنص
 عبارته مع التسم الوجه الخامس اننا نثبت في الالهيات

انها

انها الكل اي جميع الممكنات الموجودة الي الواجب
 لذاته وعنده تنقطع السلسلة لاستحالة ان يكون
 الواجب لذاته معلولاً لغيره فهو طريق للسلسلة وهذا
 الوجه يختص بالتسلسل في العلة دون المعلولات وانما
 يتم اذ اثبت الواجب الوجود بطريق لا يحتاج فيه
 الي ابطال التسلسل لان بطلان التسلسل بهذا الوجه
 موقوف علي ثبوت الواجب فهو اثبت الواجب ببطلان
 التسلسل كان كل منهما موقوفا علي الآخر والله اعلم
وفي السعد رحمه الله تعالى في **تم المقاصد** علمت
 الوجوه الاربعة التي بيئتها في الموافق في هذا البحث
 اي بحث بطلان التسلسل وهو البحث السادس
 المعقود لاستحالة كالدور من المذهب الخامس من
 الفصل الثالث من المقصد الثاني دليله **في**
 التسلسل ايضا **خامساً** بحسب التعداد هنا وان كانت
 هناك وجهاً رابعاً وهو اي تقديره ان من القواعد
 المقررة عندهم **وجوب سبق العلة** علي المعلول فيعزل
 المعلول المحض ثم يطبق بين سلسلتين العلة والمعلولان
 بعد جعل كل من الاحاد متعدياً باعتبار صفتي العلة
 والمعلولية فح **لا يبد** في تحقق ذلك المسبق من زيادة في
لها اي العلية فيكون علة ليس معلولاً كما ان الفرد المعقول
 معلول ليس علة وما بينهما علة ومعلول باعتبارين
 فتنتهي السلسلة **والا** يكن لا يبد لها ان كانت العلة
 والمعلول **سبيين** اي مستويين في الوجود علي التقاب

من غير سبق لفرد من العلة بمعنى ان كل علة وجدت
 قارنها مغلولا لفرد من منها مضطربين بعد فردين
 كذلك وهكذا وهو باطل فان قيل بعد الاظهر الا اذا
 كان السابق زمانيا وهم يقولون ان سبق العلة ذاتي
 قلنا لا فرق فان العلة لا تفعل الا قبل المفعول كالشمس
 قبل ضوءها وحركة الاصبع قبل حركته الخاتم فلا بد ان
 هناك معنى يصح ترتيب المفعول عاي العلة كما سبق تحققت
 عن شئ الموافق والمقاصد فارجه اليه والله اعلم
 وتاد في ثم المقاصد اي دليل لا تساد بها بحسب العلة
 هنا وان كان ذرها خامسا هناك ~~تختل هذه التسلسل~~
 اي وهو ان التسلسل المذكورة عدد ذني لا يتخلوا **ما ان**
تقسم بمساويين بان تكون قطعتين افرادهما مساويا
 او لا تنقسم بهما بان تكون قطعتين تزيد افراد احدهما
 فردا او لا تأتلك لهما يحزم العقل فاذا انتفى احد هما
 ثبت الاخر فلا بد من انقسامهما **بما** احدهما **تقع**
التقيضان لا انقسام بمساويين ولا انقسام بهما وهو
 محال فتكون التسلسل اما ان وجبا ان كانت منقسمة بمساويين
 او ان لم تكن كذلك **وكل منهما** اي الزوج والفرد
متناه بلا ريبه **ضرورية** **حصرة** اي كل بين حاصرين
 اي ما قبله وما بعده ومن المحال ان لا يتناها هي يكون بين
 امرين محيطين به واذا اردت بيان ذلك **الحصر**
 فان كل زوج اقل عدد من الفرد حال كونه **بعدة**
 اي الزوج بواحد واكثر منه اي الفرد حال كونه قبله

وهو مقبول
 وهو مقبول
 وهو مقبول
 وهو مقبول

اي

اي الزوج بواحد وذلك كالاربعة فانها زوج
 مرتبتها بعد مرتبة الثلاثة التي هي فرد قبلها
 وتلك التي من هذه بواحد ومرتبتها قبل الخمسة
 التي هي فرد ايم بعد هار هي اقل منها بواحد كذلك
 وهذا حكم الزوج مع الفرد وكذلك الفرد مع الزوج بلا
 فرق فان كل فرد اقل من الزوج بعدد واكثر منه قبله
 بواحد وذلك كالثلاثة بين الاثنين والاربعة
 فانها فرد بعد الاثنين اكثر منها وقبل الاربعة اقل
 انهما التسلسل وعلي هذا يمكن الاستدلال ايضا
 بان التسلسل عدد كل عدد محصور لانه هو ما سواي
 نصف مجموع حاشيته فالاربعة عدد حاشيته الثلاثة
 والخمسة ومجموعهما ثمانية الاربعة نصفها والله اعلم
 وزاد السعد في الشئ المذكور اي دليل لا يبطل التسلسل
سابع في عدنا وهناك ايم وهو ان التسلسل
محتوية على احاد والوف فلا يتخلوا ما ان تكون
 عدة احادها مساوية لعدة جملها اذا جعلت الوفا
 او اكثر او اقل فان كانت عدة احادها مساوية لعدة
 جملها اذا قسمت الوفا لزم مساواة الاحاد للوف
 وهو لا يستحيل وان تفاوتا اي عدد الاحاد
 والوف استحال ايضا ان يكون المنقايون الوفا
 فتبين انما اقل من الاحاد في تشمل الاحاد كما في المقام
 على جملة بقدر عدة الوفا ان كانت من الجانب
 والاخر في بقدر الزايد والاولي اي عدة الوفا ان كانت

وهو مقبول
 وهو مقبول

من الجانب المنتهي حقيقة او فرضا وقعت الثانية
 من الجانب الغير المنتهي فتتأهي عدة الاكوف ضرورة
 وجود مقطع يكون مبدأ الزائد في تتناهي السلسلة
 لتألفها من جملة متناهية الاعداد والاختاد وان كانت
 من الجانب الاخر الغير المنتهي وقعت الثانية من
 الجانب المنتهي ما بين الطرفين ومبدأ عدة الاكوف
 فتكون متناهية وهي فضل احاد السلسلة على
 عدة الاكوف فاذن التفاوت بقدر متناه اذ ليس
 الا بقدر تسمايه وتسعة وتسعين وهو ما يزيد
 الالف الاكوف اي جنته على جنس الواحد والتفاوت
 بالمتناهي متناه بلا شبهة فتتأهي السلسلة قال في
 المقاصد ويرد عليه وعلى بعض ما سبق منع كقولهم
 التساوي والتفاوت في غير المتناهي ومنع لزوم انقطاع
 الاقل فيه انه على انه ان اريد بالتساوي مجرد وقوع جز
 من هذه بارز اجزاء من هذه فلا تقسم استحالته بهذا
 المعنى ولكن الجواب بعدم ارادة هذا المعنى وان المنظور
 له المجموع لا الافراد كما سبق نظيره والله اعلم وبقيت
 ادلة اخرى غير هذه السبعة تعلم من كلام اي القوم
 مفرقة بقيدها بمجموعة بشر البري للامام السنوسي
 وحاشية سيدي حسن اليوسفي عليه ومن المقاصد
 للمحقق السعد التفتازاني ايضا كما افادها الاولان
 وافاد هو السبعة المنقذة لكن بقيدها الجميع في بحث
 حدود الاجسام لا في بحث بطلان التسلسل كالسابقة

فانها

فانها افاد جميعها فيه ثم المقاصد واربعه منها ثم المواقف
 وهذه الادلة الاخرى **منها** اي بعضها الماخوذ من من
 وهو الدليل الثامن من ادلة بطلان التسلسل بالمتسلسلة
 للعدد السابق والاخر رابع في اسم البري واليوسفي
 ان كل فرد من افراد السلسلة من افراد السلسلة **بحكم فانه**
 فرع اي انقضى قبله فرد غيره منها اذ فرع ما لا نهاية له
 قبل كل فرد ثابت لا متناهي فانه عند فرع لا يتخلو اما ان يختار
 ان يتغير **بمسلسلة الاحكام** بالفرع هكذا الى ما هنا
 يلة فتكون سلسلتها ان لية اي ليست مسبوقه وهي
 مسبوقه قطعا بسلسلة الافراد المحكوم عليها بالفرع **وهي**
 لوجودها قبل اي قبل ذلك الحكم ضرورة ان وجوده فرع
 وجود المحكوم عليه وما من المحكوم عليه الا قبله اخر
 فيكون هنا ان لية سلسلته الحكم وسلسلة المحكوم
 عليه **فيلزم** ح سبق الان في اي سلسلة المحكوم عليه
 الان في اي سلسلة الحكم **وهو محال** لان ماهية الان لية
 عدم المسبوقية وقاخر بسلسلة الحكم عن تلك يفتني مسبوق
 قيتها بما فتكون ان لية لان لية فتلك **تناقض** اذ المتأخر
 ليس ان ليا ضرورة الله مسبوق ان يختار ان تنتهي سلسلة
 الاحكام لتفرد من افراد السلسلة الاخرى لا يحكم عليه
 فرع قبله غيره فيكون سلسلة الحكم اول وهو باطل قال
 السنوسي في نعم البري لانه يلزم عليه ان يوجد عدد متناه
 وبطلان هذه الادلة لان زيادة الواحد على عدد ما زيادة
 شئ متناه والعرض ان المزيد عليه متناه **التي** فيكون مجموعها

فانها افاد جميعها فيه ثم المقاصد واربعه منها ثم المواقف

متأهبا ضرورية فالحكم بان المجموع غير متناه ووضح البطلان
 ان **فقط سلسلة** لكن هذا البرهان غاية اذ **الزم**
 من سبق الفرد اي افراد المحكوم عليه **الفرد** اي افراد الحكم
 سبق **المجموع** اي جملة الاول **للمجموع** اي جملة الثانية
 ولا يلزم ذلك الا لو تناهت لكون فرد من الحكم المحكوم به
 عليه لا يتقدمه شيء من الاحكام فتدبر المقام فان
 هذا الزوم قد لا يسلم كما عرفت وحاول **اليوناني** رحمه
 الله في الجواب **الالتفات** اي النظر **للجنس** اي جنس الحكم
 والمحكوم عليه **المحقق في الفرد** الذي فردا حيث قال في
 حاشية شر الكري فيكون هنا قسمان ان يبان وهما جنس
 الحكم وجنس المحكوم عليه ويلزم بسبق الثاني على الاول
 لكن سبق الاول على الثاني محال فما ادى اليه محال
 وانما فرض الكلام في الجنس ان اذ هما الاثر لبيان عند الخصم
 واما الاستصحاب فتأدب غير ان لية وفاقا انه ثم ان لم
 يخبر في المناقشة على انه انما يتم اذ الزم ان **فلنخرج على ان**
التحقق ان الحكم بل وصحته هذا البشارة لقول **السنوسي**
 اول الدليل بدليل ما هنا وهو يحكم بانه فرع من ان يصح
 في كل حادث يتوحد حكم بفراغ ما لا نهاية له قبله لا الي اول
 في الاحكام اي ان افراد الحكم الذي هو انشأ فراغ ما
 لا نهاية له بل وصحتها **امورا اعتبارية لا تتوحد لها في**
 الخارج زائدة على سلسلة المحكوم عليه حتي يكون هناك
 سلسلة اخري مسبوقة وحاول **اليوناني** الجواب بما لم
 يظهر ثم قال وعلى الكلام مع ذلك ثلاثة اسئلة وهو

ان

ان يقال لا احتساب في ذلك امر يتوحي وانما هو اعتبار سلمنا
 ولا نسلم ان سبق الافراد على الافراد يستلزم سبق الجنس
 على الجنس وانما ذلك لو تناهت لكون كل فرد من المحكوم
 عليه لا يتقدمه شيء من الاحكام سلمنا ولا يسلم ان
 سبق المحكوم عليه على الحكم سبق من ماني وانما هو ذاتي
 والسبق الذاتي لا ينافي القدم فهذه ثلاثة اسئلة
 وقد علمت ان الاولين يندفعان وان الثالث قوي بمقابل
 نعم ضعف دليل من اذ له حواذث لا اول لصائل وبطلانه
 لا يصح الاستصحاب لانما طرق كثيرة واحد منها يكفي في
 المظالم وقد تقدمت قواطع في استحالة حواذث
 لا اول لها الله وكما ياتي معني هذا المحمدي اخرا لبراهين
 الدليل **التاسعة** من الادلة **الاحد عشر** لزوم اجتماع الوجود
 اي وجود الافراد في الجملة **والعدم** ان لا ضرورة ان كل فرد
 من افراد السلسلة مسبق **بعده** الا في بيان التلازم
 كما بيني السنوسي ان تقول كل واحد منها مسبق بعدم
 لا اول له وتلك القدمان كلها تكونها لا ترتجيب فيها حقيقة
 في الانزل اي مشاركة في الانضاف بالان لية دفعة واحدة
 وقدم جنس السلسلة **يستدعي** وجود الافراد اي افرادها
 في الجملة اذ الجنس لا يعقل وجوده الا في فرد من افراد
 فيلزم ان يكون ذلك الفرد الجائز موجودا ان لا لكن عدمه
 السابق عليه ايضا ان في لان عدم كل جائز ان في مقدم عليه
 فقد اجتمع في الانزل وجود ذلك الموجود وعدمه وهو
 محال ضرورة والسابق مع المسبق عدم الوجود

تدبر المقام

والتناقضان الحدوث والازلية فان قالوا ان عدم
قبل جميعها لزم ان لها اول وهم يقولون لا اول لها هذا
خلق وتماقت وفي اليومين قلع فرضت حركاتها
دنه فعدم كل واحدة سابق عليها ان في الحوادث
هو الذي لا وجود له في الانزل فيكون عدمه انزيا
وتلك العدميات كلها ان ليه اما ان تكون تنقارئة
في الانزل او متقدم بعضها على بعض فيه او تتأخر
كلها عن الانزل والعقمة حاصرة باطل تقدم بعضها
على بعض في الانزل اذ لا ترتيب فيه كما بينا قبل
وباطل تأخرها جميعا عن الانزل واللام تكن ان لست
وكان وجود الحركة هو الانزل هذا خلق فتبينت
المقارنة وهو المظنون اه تدبر فقد وقع فيه كلام للسعد
ناقته اليوسفي فانظره والله اعلم **الدليل العاشر**
من الواحد عشر لزوم فراغ اي انقضا مالا نهاية له عددا
قبل ما وجد منها الان وهو اي فراغ مالا نهاية له باطل
لان فراغ العدد يستلزم انها طرفية فسليلة لا اله
لها باطل ايضا وربما عرفت من هذا بان **الفراغ** اي فراغ
مالا نهاية له فيما لا يزال اي من طرفنا وعدم النهاية
من طرف الانزل وهذا الاعتراف ذكره في متن المقاصد
قال ومنها من الادلة انها لو كانت الحركة المماضية غير
متناهية لامتنع انقضاؤها لان مالا يتناهي لا ينقضي
ضرورة واللازم باطل لان حصول اليوم الذي نحن
فيه موقوف على انقضا ما قبله ورد بالمتن فان غير

المتناهي

وهو متناهي الخواص والصفات التي هي في الوجود والعدم والغير المتناهي
فثبت فيكون محالاً على الضرورة ويلزم عليه ان يكون متناهي

المتناهي انما يستحيل انقضاؤه من الجانب الغير المتناهي
اه لكن يؤخذ من تقرير السنوسي هذا البرهان
في ثم البرهان عند الكلام على ابطال حوادث لا اول
لها رفع ذلك اي الاعتراض الماخوذ من اعتراض حيث
قال يلزم على وجود حوادث لا اول لها ان يكون
دخل في الوجود وخرج من حركات الافلاك ومحورها
على الترتيب واحد بعد واحد عددا لا نهاية له والجميع
بين الفراغ وعدم النهاية جمع بين الفراغ وعدم
النهاية جميعا متناقضين فيكون محالاً على الضرورة
ويلزم عليه ان يكون وجودها متناهي الخواص لان محالاً
لتوقفه على المحال وهو فراغ مالا نهاية له اه وحاصله
اي الدفع الماخوذ من تقرير السنوسي ان معنى حوادث
لا نهاية لها انه اي الشأن او المسمى دخل في الوجود حوادث
لا نهاية لها فقد حصرها الوجود اي دخلت فيه
وقد عرفت ان فراغ مالا نهاية له قبل كل عطف ثابت لا شك
فيه عندهم فيبقى تفرغ وتكون لانه نهاية لها هذا تناسل
قض وتماقت ليس من تنقمة كلام السنوسي هنك
بل ذكرها في مقام غير هذا سبق ولنوضح كلامه بكلام
قرر عنه على ثم البرهان انه اذا كان ما وجد الان متوقفا
على فراغ ما قبله وهكذا الى مالا نهاية يلزم انه لا يوجد
الا اذا فرغ جميع ما قبله وهو جميع التسلسلة وفراغ مالا

مناسبة له محال اي من جهة المبدأ فأتحدت المبرسة
للفراغ وعدم النهاية ولا يصح الابراد الا لو علق الفراغ
بفرد فقط مع انه علق بفراغ الخبيث وهم يعلمون ذلك
اهاه وهذا الكلام الذي علمته في الدفعة له ان يتناط
اي نوع مناسبة وتعلق ظاهر يعقل علماء العقول
كلما وجد في الخارج من الماهيات لا بد ان يكون مستحصا
مقبولا بمبدأه وببهي ماهية مخلوطة وبشرط شي حيث
أخذت مع قدرها يد عليها ووجودها في الخارج ما لا
مزية فيه فان وجودها لا يتناقص في الخارج بغير
لاسترة فيه وهي عبارة عن الماهية الكلية والتشخيص
فالماهية المخلوطة موجودة قطعا وعمامة في شئ
الموافق فانظروا **ولذلك** اي لكون كل ما وجد **مستقوا**
اي محال العلم **وجود الكلي** فيه اي الخارج عن الذهني
الاني ضمن فرد من الافراد لانه شئ ماهية مجردة وبشرط
لاشئ وهي لا توجد في الخارج والا لحقها الوجود
الخارجي والتعريف فلم تكن مجردة عن جميع اللو احق
الدليل **الحادي عشر** متساو عليه **تقتصر** في الدلة
المبطللة للتسلسل ولا تزيد وان كان هناك ادلة اخري
تفعل من كلامهم كما قدمناه لك عن المواقف وبشرط
لاننا اقطع من عرضها علي ان قاطعا يكفي في رد الخصم
تقريره انه اي الشان حيث كان كل فرد من الافراد
حادثا وفاقا لتسليمهم ان جميع الافراد حادثه كان
مجموع اي جملة ما في السلسلة مادنا ايضا قطعاً ضرورة

انه لا وجود للكل الا بوجود اجزائه التي يتركب منها
ولا وجود للجنس الا بوجود افراد **المشتركة** تحتها
وهذا التوسيع في الدائرة والا فالمجموع كل متاخر من
اجزائه الاحاد لا كلي فالتسلسل سلسلة قال البوسي
ولا يصح لهم القول بانفكاك الجهة اي الحدوث باعتبار
الاستحاض والازلية باعتبار الجنس لان كونها حوادث
يقضي الا افراد منها في الانزل وكونها لا اول لها بحسب
الجنس يقتضي ان هناك فردا او افرادا في الانزل **اذ**
في ذلك يتحقق الجنس وهذا تناقض اه وهري
للمحتش الا بشاره لما ذكر من الدلة بقول **تأمل**
تأثير طبق عدة محصورة **سبق** انقسام الايق حكم عدم
فراغ مجموع بيان حسن **في** روضة تارة عقول الامم
بعد اذ قد اورد المحدثه علي ما صنعناه بسوا الا والن
مونا **التسلسل** حيث قالوا ما الزمقونا من استحالة
التسلسل في الماضي بلزكم مثله في المستقبل كنعم **لكننا**
قلنا لم في دفعه **هذا** الذي الزمقونا به في المستقبل
يرجع لعدم وقوف مقدورات القادر المطلق عند
حد وهو جابر لا استحالة فيه لعموم تعلق قدرته
بقاي وارادته بكل ممكن علي انه ليس حقيقة الحادث
ان يكون له اخر ومن حقيقته ان يكون له اول وامام
قلتم به **ان يرجع لوجود** **المكن** ان لا يكون انزليا لكن
عدمه السابق عليه انزلي ايضا فاجمع في الانزل مع
الوجود وهو محال بالظن لا يتعلق به القدرة ولا

بعد نقصانها لا يزال متعلق بالمستحيل فتزبد به
 سبق قاطع لا يوترق في حجر فلا يعد نقصاناً فيه لأن
 هذا ليس وظيفه قال **المستحيي** في تتم اللزوم
 والمثال القاري بين كلامنا وكلامهم الذي ضربه اعتنا
 بين لا يخاف فيه فمثال كلامنا شخص ملزم قال **لشخص**
آخر لا أعطيك درهمي في زمن ما إلا وكما اتفقنا
اعطيك بعد ذلك درهمي آخر فانه لا يصح في ذلك
 الالتزام ولا يتحقق حيث صدر من لا يخلق وعنده ولا
 عتبه مانع فكذلك نقيم الحنان ومثال كلامهم **ان يقول**
ذلك الملزم للآخر لا أعطيك درهمي الا اذا كنت اعطيك
اعطيتك قبله درهمي آخر الى ما لا نهاية وهذا الالتزام
 غير ممكن لتوقفه على فراغ ما لا نهاية له فكذلك تسلسل
 الممكنات لما لا اول ولما لا آخر وهذا المثال يلفظ المحقق
 المستحيي رضي الله عنه لتزبد عن لفظه هنا ادما
 به وتختتم بتركه ما استندت اليه الحاجة قال وقد
 ضربنا اعتنا لما ادعوه من حوادث لا اول لها ولما ادعنا
 من حوادث لا آخر لها مثالين بعينين هما امر الاستحالة
 فيما ادعوه وامر الجواز فيما ادعينا فمثلاً الاول علزم
 قال لا اعطي فلانا في اليوم الغداني درهمي حتى اعطيه
 درهمي قبله وهكذا الى اول من المعلوم ضروره ان
 اعطاه الدرهم الموعود به في اليوم الغداني محال لتوقفه
 على محال وهو فراغ ما لا نهاية له بالاعطاء متتابع
 شيء ولا ريب ان ما ادعوه من حوادث لا اول لها مطابق

لهذا



لهذا المثال فان اعطا الفاعل للفعل مثل الحركة في زمانها
 هذا او في غيره من الزمان المماضية متوقفاً على اعطائه
 قبله من الحركات متتابعه متباعدة ما لا نهاية له فالحركة
 للفعل في الزمان المخصوص من المعين نظير الدرهم الموعود
 به في الزمان المخصوص من الحركة التي لا تنتهي قبلها نظير
 الدرهم قبل ذلك الدرهم فيكون وجود الحركة للفعل في
 هذا الزمان مثلاً مستحيلاً كما استحالة وجود الدرهم الموعود
 عوده في الزمان المعين المستخص وكذا يلزم ان يكون
 وجود ثاني هذا الزمان وجود سائر الجواهر ان كانت
 والنزاع مثلاً مستحيلاً لتوقفنا على وجودها قبلها
 لانها يلة لها ولا خير في قضيتهم كالتبيان ومثال
 ما ادعينا في نحن في نعيم الجنة فالوقال الملزم لا اعطي
 فلانا درهمي الا واعطيه درهمي بعده وهكذا الى آخر
 هذا الامر يرب لعاقلي في جوازها اذ حاصلة التزام الملزم
 عدم قطع الاعطاء بعد ابتداءه فان كان من لا يعرض مثله
 خلق في دعوته ولا موق لذاته ولا عجز عنه نفوذ قدرته
 واداته فانا نقطع بوقوع ذلك منه ابداً ونؤمن من
 وليس ذلك الا الله تعالى ولا ناجل وعلا فرب هذا المثال لا يخفى
 مطابقته لما ادعينا من نعيم الجنة للمؤمنين ولما ادعنا
 من عذاب جهنم للفلاسفة القائلين بقدم العالم واصرارهم
 من الطبايعيين وسائر الكافرين فتمثال الله سبحانه
 وتعالى ان جعلنا في الدنيا والاخرة من حوزة المفلحين
 الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون امين وقد انشكر

باب العالين

هذه النعم والاعزاز مما طغى به القلم وانما يلحق
 العذر من اهل المروءة والهي ومن لم يلبس لب لا يقاوم
 نعم الله تعالى سيدنا محمد الفاتح الخاتم
 وعلى الله ما تكلمت الخواتم وكان الفراغ من كتابته
 يوم اربعه الاحد قبيل ظهره اخرت بضع الادل من الف
 وما تقي وتقفن
 بيد رقتنا الخاد ثا بجيشها دابت لها الامارة عيشها
 فقدت اسيرة غيرها من ضمها مفضوصة الاطراف داهية
 بالله يدع الله عبد الله بال اطلاق من ابد العوم وانتم
 وصلي الله على سيد ولد محمد ثا سيدنا
 محمد خاتم عقد السابقين للجنان
 واله وصحبه المرشد بن المهدي
 حشرنا الله معهم في سلك
 العناية والولادة
 ودفع عناهم
 شبه الغواية
 امين

في يوم اربعه الاحد
 قبيل ظهره
 اخرت بضع الادل
 من الف

نظم الجمل التي لها محل الاغراض التي
 لا محل لها

وقد جعلنا عشر اوتوا نصفها لها موضع الاعراض مبينا
 فوصفيتها حاليتها خبرية مضاف اليها واحلت بالقول معلنا
 كذلك في التعليق والشرط والجزا اذا عامل ياتي بلا عمل هنا
 وفي غير هذا الاحل لها كما انت صلة مبدوءة واولئك المنى
 وفي الشرط لا تعمل كذا ان جوابه جواب يمين فاذره فاذك العنا
 مفسرة تاتي وفي الحشو مثلها كذلك في التحصيف فافهم باعنا
 من شقيق المخله

بسم الله الرحمن الرحيم ورتبته
الحمد لله الذي وفقنا لهذا الكتاب ونصلي وندعو على
انبيائك الذين انتخبهم من خلقه في كل امة ولا سيما سيدنا محمد
الذي قربته ورفعته له بحاجته حتى في قدره في كتابه في توسيع
اوله اقربا **والذي** اقرنت عليه بامورنا في حكم النفس
فتوكل على الله انك على خوف طيبين **انك** لا تسمع كوني ولا تسمع
الصم الدعاء اذا اولوا امر رب **صلى** الله عليه وعلى آله وصحبه
والتابعين **وتابعهم** يوم الدين **وبعد** فيقول القائل
الفقيه **والذي** القدر محمد بن محمد الملقب بالشيخ **تعالى** الله
باللطف وحسن التدبير **قد** كنت ابيت ابساتا تتقلب
بكلمة ولا سيما وهي في غاية الحسن والافتقار ناشئة عن
تحقيق وثقة رفيق ومعان كيف وهي لحسان الزمان وواجه
الراخوان الشيخ احمد بن الشيخ احمد السجاعي عامل في الله
وبابه والمسلمين بالاهل **بحاه** سيدنا محمد وله غدتان
فوضعت عليه تخلقها لطيفا في زمن قصير بعد الفناء
فاعتني به بعض الاذكياء وحشاه **واورد** عليه من الراعي رضاه
ما استفاد بفضل الله على معناه **ثم** حشاه بعض حزم جيجا
عن بعض ذلك الاعتراضات لا عن جميعها لعدم اطلاعه
على جميع الحاشية الاولى وقد من الله على باطلاعي عليها
فوضعت هذه تانسان ذلك مع مزيد فوائد قاقول
بسم الله استوفى قال المص **وبالتي** لا سيما اعلم انه يخفى اللفظ
بالسعة والحمد لله في الامور ذوات البال الحديث المشهور
ولاشك ان هذا التاليف من ذوات البال وحاشا المصان

لا يعلم بالحديث فيكون ان يكون ابتداءها منطلقا وذلك
الا انه حثرت عادة المؤلفين بادراجها في مولعاتهم لفظا
وربما والمص خالفهم في ذلك فلا بد لهما لغتهم من نكتة
تلقاها والله اعلم بصحة لفظه بان نالوه الله الله ليس
من المؤلفات ذوات البال التي حثرت لعادة فيها بما ذكر
حتى ياتي على عاداته وهذا لا غبار عليه وهو المراد بقوله
في الصغير وكأنه تركها من النظم ههنا لفظه بان
بالغة هذه ليس من الامور ذوات البال وهذه الحسن
تواضع من ذاب الرجال انهم قالوا لغتهم من مانصه و
الاستب في الصغير ان يقول وكأنه تركها من النظم اشارة
الى عدم يقين رستمها لان قول النبي صلى الله عليه وسلم
لا تبدؤا بسم الله ثم اعم من ان يكون لفظا وخطا
او خطا لا لفظا او لفظا لا خطا لان حذف الممول يؤذي
بالعموم وان كان التوا بالترتيب على لفظها مع كتابتها
اكثر من التوا بالترتيب على قول احد لها فقط واماما
ذكره من المصممة فلا يضره من علة للمركز اللهم الا ان
يكون بمولته انه ليس بمن يودي محمد على ما ينبغي للبدن
لا يظهر في حياته السعة من تأمله الا كلاحه وانول
انما الذي لا يضره من علة ما ذكره هو من الاشارة اذ حيث
كان لا ابتداء الرسمي اخللا في الحديث وان لم يكن على
سبيل التبيين وكأنه جمعه مع اللفظ في كثير تواليا وحثرت
عادة المؤلفين به قدما وحديثا فلا ينبغي تركه فمثل
هذه الاشارة الى ما هو معلوم من خارج مما لا يؤول فيه

خلاف ما ذكرناه من التفاضل نفسه تواب اعظم من تواب
الجميع لا ريب فسمع العبد عن اجمع الملة ونهض اليهم علة
للتذكير وتوكل من المصلحة صوابه من الرضخ اذ المصلحة
الحال المتعلقة بالرضخ اعني ان يكون ههنا كما ان العالمية
الحال المتعلقة بالعالم اعني ان يكون عالما وحسن لم يجعل
العلة ان يكون ههنا بل نفس الرضخ فان حجاب يجوز
او قد يرد قلبا الاحاطة لما يجوز ذلك مع انه خلاف
الاختصار ثم قال لمعترض ايضا ما نصده ومع ذلك
فالباقي قوله بان الخ اما للتعددية وهو باطل لا محالة
اول السببية منزلة لانه العلة للتذكير فهي لها علة
ثانية للتذكير وهو باطل لانه قطعاً من الامور ذات
البيان فان اريد انه ليس من مومات ذلك المبالغة بان
الامر بالمبالغة في الحديث ككثرة تبعم كل الافراد واما علة
للعلة وبطلانها ظاهراً البيان لعدم التبيين الكلاسيك
فتأمل بالانصاف وعلمت في السلام انه كلامه واقول
كونها للتعددية للتذكير او الرضخ لا ينوهم عاقل لعدم
لعدم صحته فلا ينبغي التفرص له ولو على سبيل توسيع
دايرة الاعتراض كونها للسببية متعلقة بالتذكير غير
مراد لنا انما هي للسببية متعلقة بالرضخ والمعنى انما
تشبه نفسه بان تاليفه الخ والكلام كذلك في غاية
الالتزام فكيف يجعل عدم صحته لا يحتاج لبيان
ولا يخفى ان كونها علة للعلة وهي ههنا يقتضي تعلقها
بالعلة فهو غير كونها بمنزلة لانه العلة للتذكير المقتضي

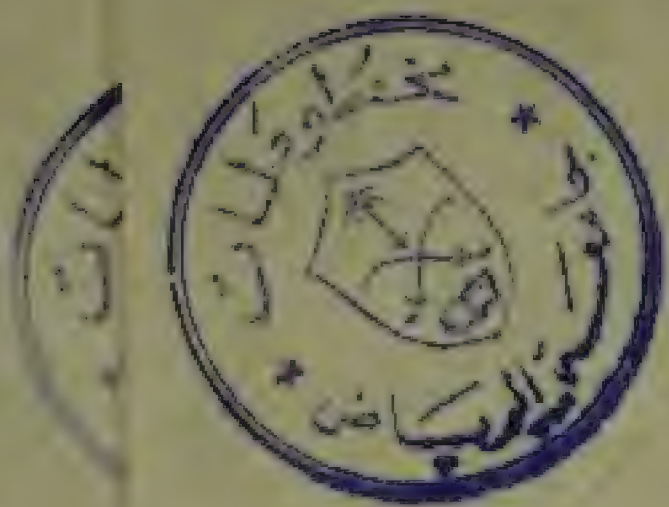
لتعلقها به

لتعلقها به لانه قسم من درج تحتها كما هو صريح عبارته
وليرجع الى المقصود فنقول مقتضى الترتيب الوضعي
في الاسبان ان يبحث فيها اولاً عن الواو ومن حيث كونها اعترا
وغيره مما يأتي ثم عن لا من حيث جواز حذفها وعدمه
وغيرها مما يأتي ثم عن س من حيث الاعراب وغيره ثم
عن ما من حيث كونها موصولة او ذكراً او زائدة وغيره
ثم عما في ثم عن مجموع ولا سيما هل هو من ادوات الاستثنا
ثم عن الاكم الواقع بعدها من حيث اعرابه وحلول الجملة
محذرة وعدمه والمص حالف هذا الترتيب فكانه لان قصد
البيان على وجه كان او انه اهم بما قدمه على غيره
بحسب ما ظهر له فتأمل داخل بالبحث الاول ولستكلم عليه
فنقول فربعض شائخنا ان الواو في ولا سيما اعتراضه
واقول بفضل الله فهو غير متعين اذ لا مانع من جعلها
للمحال وجملة الاسبان اذ حال من الاكم الواقع قبل ولا
سيما في كون محلها تصبياً اذ قلت ساد العلماء
ولا سيما زيد فجملة الاسبان زيد حال من العلماء والمعنى ساد
ويمان انه لا مثل زيد موجود فيهم اي لا مثله في السباد
او في العلم وهما متلازمان اذ المعنى ساد والعلم لان
تعلق الحكم مشتق مؤذن بعلة مبدأ الاشتقاق والعلة
والمقول متلازمان وعلى كل فالمراد ان زيد افضل منهم وان صدق
المراد لفظاً بانه افضل الا انه غير مراد عرفاً ونظيره قولهم
لا احد اعرف من فلان يريدون انه اعرف الناس وان صدق
بالتساوي وكذا القول في كرم العلماء ولا سيما زيد الا انك

ضحية

تقول هنا على المعنى الاول فيما قبله ولا مثله في استحقاق
الاعلام اذ هو من قوة الكلام اذ لا يامر عاقل بشئ الا ان
يستحقه وكان قبل استحقاق العلماء الاكرام ولا مثل زيد موجود
فيهم او نقول المراد ولا مثله في طائفة الاكرام المقادير من الفعل وعلى
هذا فمحل مقارنته في الموضوعين على المعنيين ذلك في موضع
الثاني معنى ثالث وهو ان المراد لا مثله في الاكرام بالفعل وعليه
فمحل منظره ولا مانع ايضا من جعلها عاطفة في المثال الاول
اتفاقا وفي الثاني عند من يجوز عطف الخبر على الاشياء وعلى هذا
فهي تابعة لما قبلها محلا وعدمه فهي في نحو غاية ما تكلمت
به المحقق الحق بالاتباع ولا سيما الواضح في محل رفع اذ الجملة
قبلها خبر عن غاية وفي نحو قلت له انصف المناظر والاشياء
المتادب في محل نصب اذ الجملة قبلها مفعول المفعول وفي نحو
بطلت بساد العلماء ولا سيما العالمون في محل جر واذ قلت بطلت
الكرم العلماء ولا سيما فلا في محل لها لكون الجملة قبلها انشائية
ولا مانع من جعلها للاستئناف وهو ظاهر وعليه لا محل لها
من الاعراب وقد استند على الكلام على الواو الكلام على جملة ولا
سيما لانه من حيث محلها من الاعراب وعدمه وهو ان لم يجد
في النقول مقبول عند اولى العقول ولما الكلام على الواو من
حيث المحذف وعدمه فنقول خبري في المحذف خلاف لذكر
نعت له خطأ ونقلوه مقدمين له على جواز المحذف المنسوق
لغيره فظاهر كلامهم ترجيحهم وذكر القاري جواز ما يقتضي
جواز حذفها وذلك لتجديد سببها لا بما قبلها ودخل عليها
الثاني ومعنى قولك ساد العلماء لا سيما زيد سادوا

لا مماثلين لزيد فاعتز من عليه بان محال المفردة لا تدخل
عليها الواو اذ لم تكن عاطفة لها على حال خبري قبلها كما
هنا فان كانت عاطفة لا نحو يا ايها النبي انا ارسلناك
شاهدا ومشيروا نذيرا وداعيا الى الله باذنه وسراجا
منيرا دخلت فاجيب بانه انما يقول بالمجالية عند عدم
دخول الواو واما عند دخولها في غنائه اسم للالتفات
كما يأتي وهذا معنى قولي في الصغير عند قول المصنف
فما يأتي ولا تحذف لامن سيما وكما لا تحذف لا لا تحذف
الواو واجاز بعضهم حذفها وله قال القاري زاد وهي
حينئذ اي حين حذف الواو نصب على محال اهـ
وقول المعترض هناك ان الشارع اخل بالاعتراض الاول
يعني به هذا الاعتراض سهوا علمت من الاشارة له بذكر
جوابه والاعتراض الثاني ان لا اذ دخلت على وصف
او حال وجب تكرارها ولم تكرر هنا واجيب بانها مكررة
معنى اذ هو في قوة المساوئين لزيد ولا زائد من عليه
بل ناقصون وهذا كاف اذا علمت هذا فقول المصنف
وما يلي لا سيما اما جار على جواز حذف الواو والافه
يلي ولا سيما بالواو ولا مجرد اعني او ان مراده يلي لا
سيما بعد تقدم الواو عليه وحذف الواو مع انها مرادة
ومع ان ذكرها اوقف بالاستعمال للضرورة **ان قيل**
اي ان له تارة نحو اكرم الرجال ولا سيما رجل كرم **فاجرب**
اذا وقع القافي جواب ان لعدم صلاحيته للشرطية
وجملة الشرط وجوابه خبر ما وعائدة ضمير



فلا والله لا إطلاق وكذا مفعول جبر ورفع اذ صله
 جبر ورفع فحذف المفعول موقفاً ويحتمل أنه منزل
 منزلة اللازم فلا يحتاج إلى تقدير مفعول أي فاحكم
 بالجر أو الرفع وليس قصده التخيير المستوي لما يأتي
 من أهم مرتبة في الرتبة كما رتبها ههنا في الذكر **نصب**
أذكر ثم للترتيب الذكرى لا الرئي اذ لم يصرحوا بكون
 النصب أضعفها وسيأتي لمناقضه كلام بفضل الله
نصب وجه المص الرفع والنصب بقوله وعند
 رفع مبتدأ قدر وبقوله والنصب محيزاً وأهل وجه البحر
 وهو بالاضاف كما يأتي فكان ينبغي أن تذكر أيضاً وأن
 تذكر الثلاثة ههنا لم ينشئت التحصيل بالفضل
 حتى هذه الأوجه وبين توجيهاتها بالكلام على ما المشار
 له بقوله في البحر ما زيدت وبين التوجيهات بالكلام على
 سى المشار له بقوله وفي رفع وجهاً عربيتي في رفع
 والأمير هل تنسبه الف اذكر منقلبه عن نون التوكيد
 الخفيفة والسري في الايمان بها انه لما في يتم اوهم ان
 النصب اضعف الاوجه مع انه ليس موجوداً في كلامهم على
 انه يأتي ما يفيد انه أرجح من الرفع فاتي بنون التوكيد
 لتقافل بقوتها ما اوهمه تأمله فانه حسن **في البحر**
 حرقية زيد بين المضاف وهي سى والمضاف اليه وهو الاسم
 المجرور على حدها في ما الأجلين وقوله في بحر متعلق
 الواقع خبراً عن ما فيه تقديم مفعول الخبر الفعلي على المبتدأ
 على مذهب من بحيرة وان منعه بعض محتجايان نفس

الاضحى

البحر

الخبر

الخبر الفعلي لا يتقدم لئلا يلتبس التركيب باللفظ
 والفاعل فكيف يتقدم بقوله ان قلت قد قلت ان ما
 حالة البحر حرقية فكيف تقع مبتدأ في المص قلت هي في
 المص اسم اذا القصد منها لفظاً ان قلت اذا كان اسماً
 فكيف يحكم عليها بانها حرف زائد وهل هذا الاضاف
 قلت المحكوم عليه بالاسمية لفظاً والمحكوم عليه بالحرفية
 والزبادة مدلولها وهو كلمات ما الواقعة في تركيب
 والاسم هو لفظ بسماء لفظاً **وما في رفع** اسمية في محل
 خبر المضاف وهو سى **الف** وحصل لها بالجملة المركبة من
 الاسم المرفوع خبراً والخبر المرفوع كما يأتي في قوله وعند رفع
 مبتدأ ان مائدة واجملة صفة لها المشار له بقوله
قل او تنكر وصف في محل خبر وصف امياً
 راجع للمتكلم المرفوع من تنكر واما للتشكيك راديه النكرة
 فهو استخدام واما له باقياً على معناه وهو من المحذف
 والا يصال والا صل وصف فيه اي وصفت ما في حقه
 الا ان المحذف والا يصال بآية السماع لهذا اذا كان قوله
 وصف ما ضياء مبتدأ للمجهول وعليه فلا فائدة لقوله
 قل الا تكلمة الوزن ويحتمل ان وصف امر من وصف ومفعوله
 محذوف اي وصف انت ما في جملة المتكلم بالجملة والواو
 فيه للمعطف ويكون فائدة قوله قل التوصل لقوله
 صف ليكون عطفاً عليه اذ لا يصح على غيره مما قبله
 لانه انشا وما قبله خبر وان كان يستغنى عنه على من ذهب
 من يعطف الخبر على الانشا او يجعل وصف مستأنفاً

الاضحى

وسكت الحكم عن ما حال النصب ويأتي لنا فيه كلام عند
قولنا والنصب ميمزا **وعند رفع مبتدأ قد** وذلك
المبتدأ هو رابط الصفقة وعائد الصلة وحذفه هنا ليس
شاذاً بل واجب سواء طول الصلة وعبره وذلك أنهم
أحذفوا الأسماء بالاستثنائية في عدم وقوع الجملة بعد
كل جماع مخالفة ما بعد قل ما قبله وإن كانت المخالفة
في الزيادة يخرجها ما قبلها وفي الاستثنائية الأولى منه
بالحكم وهذه التوجيه ذكره المحققون الذين لا يجعلون
ولاسيما من ادوات الاستثناء وهو لا يستلزم أن لا يسمي
من ادوات الاستثناء ادعاءية كحاف ولا سيما بالعدم
وقوع الجملة بعدها بجامع مطلق المخالفة وأما كونها من ادوات
الاستثناء باعتبار ما منها من المخالفة أو لا فقام آخر لا يلزم
بيده ولين هذا فنقول بعض هذا على أن لا يسمي من ادوات
الاستثناء وسيأتي أن الرابع خلافة غلط وما يقتضيه
وجوب المحذف أيضاً أن هذا كلام جري في كثرة الاستثناء
مجرى الأمثال فلا يغير عما سمع من المحذف ثم شرع في الكلام
على سبيل نقال **وفي رفع وجرا عرب سب سب** وأما
نصب لان اسم للالتبرية وهي مضافة لما حال الرفع و
للمدة بعدها حال المحرف فيجب نصبها ولا يلزم على الأول أن
قد رت ما موصولة عمل لا في معرفة لأن سب معناه مثل
فهو متوغل في الأهم فلا يعرف بالاضافة وخبر لا محذوف
أي بوجوده إن قلت هل يجوز رفع سب على أن لا عاملة
عمل ليس قياساً وإن كان لم يسمع إلا بالنصب قلت



لا يجوز لعدم ملاقاته المقصد إذ المراد بقولك سب العفا
ولا سيما زيد بن جئس المماثل لزيد بن جئس جميع أفراد
لا النقي في الجملة الصادق بنقي الواحد الذي لا يثنى في
نسب الأثر كما هو مقام العاملة عمل ليس وقوله
اعربني أي وجوباً كما هو حقيقة الفعل خصوصاً وقد أكد
بالنون وقد مر بحارو الجور ليفيد بحرف فاحذف منه أن النصب
لا يجب فيه إلا عربياً يأتي لنا فيه كلام نسب أصل سي
سبوق دخله ما دخل سبوق وقيل أن غيبة أو لقولهم
في تصرف مادته تساويان وتساويان وتساويان وتساويان
سيان وسبوق من عن الاضافة كما استغنى عن المرادفة
وموزنة مثل في قوله من يفعل محسنات الله يشكرها
والشريعة الشرعية الله مثلاً واستغنى عن التثنية عن
تثنية سواء فلم يقلوا سواء إن الإشاذ الكول
فلا يرتب أن لم يقسم بحسب بليناً سواء من فاعل على أصل
وأنه لا اسم الفاعل ما لم يسمي نفسه فقولون ما ح حرف كاف
عن الاضافة وقصة سب لا فرقاً لها بناءً على ما قاله بعضهم
ونقلته في الصغير وقول قد منع أفراد سب في هذه الحالة نيل
هي شبهة بالمضاف ضرورة أن التمييز الذي اتصل وتعلق به
شيء من تلك المعنى أنه أذهوا في ذلك من النعت لأنه مبنى لذلك
والنعت مبنى للصفة والنعت داخل فيما هو من تمام المعنى إلا أنه
لا يوجب التثنية بالمضاف لا شراً لهم فيما يوجب أن يكون معمولاً
والتمييز معمول لما ميرة قال بن مالك في الخلاصة اسم بمعنى من
مبنى تركة ينصب تمييزاً بما قد فسره أوح ففتح سب على

سي

هذا العراب واما ما بناؤ على ان الذكر ثامة وهي مضافة اليها
 ففتحنا اعرب ثم قلت في المصنف والوجه الثاني اقرب وذلك
 ان التميز عن المميز معنى والاسم الذكر ليس هو عين السبي والمثل
 بل هو عين السبي الذي قصد في المماثلة له وذلك هو عين لول
 ما الله وقولي اقرب فيعين ان الوجه الاول صحيح الا انه غير اقرب
 وكيف لا يكون صحيحا وقد صرح به المحققون ووجه بان المراد
 بالذكر كرجل في قولك اكرم الرجال ولا سيما رجلا كرميا مطلقا
 من ما هيته وهو عين السبي فهو تميز له والسبي مضاف معني
 اليه وهو كرجل كرم معهود ذلك هو الذي قصدت في المماثلة
 له وان كفة ما عن الاضافة لفضا ولا شدة ان هذا التناويل
 في غاية البعد وقولنا والاسم الذكر ليس هو عين السبي المح
 منطوق فيه فيجوز الكلام بقطع النظر عن بعد التناويل
 وح فلا يحتم الفساد حتى ينافي ما يقتضيه قولنا اقرب من
 صحى الثاني اذا عرفت ذلك فبين لك فساد قول المعترض بعد
 نقل النجاسة المذكور مشي را له واذا صح ذلك ارفع الاشكال
 وبطل قول السام والاسم الذكر ليس هو عين السبي والا فهو اقرب
 الى الاطال لانه قريب للصحة كما هو ظاهر عبارته انه ثم
 اشار الى ان قول امرئ القيس **الارث بصالك مني**
 ولا سيما يوم لداره جليل مروي بالوجه الثلاثة بقوله
وقل لا سيما يوم باحوال ثلاثة فاعلموا ودار جليل
 بحسين ام لغير وكان يهوى بنت عم له يقال لها عنزة
 فانعت ان المحي احملوا ونفذهم الرجال وتأخر النساء فلما
 راي ذلك امرئ القيس صار مع الرجال قد رعلوة ثم كثر في

غاية

غاية من الارض حتى ورد النساء الفدير بفلسن فخارهن
 غواقل وجلسن على تيارهن وحلفا يعطى واحدة ثوبها حتى
 تخرج بحرية فابن حتى تقال اليها رخصت فقلن له خستنا
 فاجعنا فخرنا من شاة فتوينا فلما اردن الرجل حملت كل
 واحدة منهن شيئا من متاعه وحملته هو عنزة ففي هذه المعلقة
 عناية وجود المشورة منها هذا البيت وفيها **ويوم دخلت الحدر حذر**
 عنزة فقالت لك الوليات انك رجل تقول وقد مال الغبط
 بنا معا عرفت بعيري يا امرئ القيس فانزل **ويوم عقرت**
للعذارى يطيتي فبنا عينا من رحلتا المحمل **ومرجلي مصيري**
 راجلة اي عايشة بهنك البعير تليها ان الاول
 قال المص في شرحه فانصه قال بين فالك اذا كانت ما موصو
 حار واصلنا بقول اضرف نحو عيني كلاك لا سيما بقطبه و
 بعيني التحد لا سيما عند زيارته قلت وفيها اذا كانت
 لمة حار وصرها لهما وعلى كل فهو معارض لما سبق من ان
 لا سيما ملحقه بالا في عدم وقوع الجملة الظاهرة بعدها فان
 كان هذا معصدا لتمام بطل ما سبق والابطال ما هنا هكذا
 عبارة في المصنف قال المعترض فانصه هذا انما يتمنى على
 على القول بان لا سيما من ادوات الاستثناء وهو ضديف واللام
 خلافة كما نص عليه غير واحد من المحققين لان ما بعدها
 اولي بالحكم مما قبلها فلا مخالفة بالنفي والاشياء الذي هو
 معتبر في الاستثناء ومجرد التخالف بالاولوية وعدمها لا يجب
 كونها من ادوات الاستثناء كما هو ضروري واذا علمت ذلك
 علمت بطلان الترديد المذكور في كلامه كما لا يخفى ومما

في قوله
 الشئ الذي
 بانه ينافي
 معقولة وجوده
 قصة

جليل

يرشح لك قول ابن مالك في التسهيل والمذكور بعد لاسيما
منه على ولو يتبع بالحكم لا مستند في الكلامه واقول قوله
هذا انما يتشبه في قد سبق منه في توجيه وجوب
حذف في المبتدأ فلا يفيد واما قوله لا يخالف بالنعني في
الاثبات ان في محبت عنه القائل بان ادوات الاستثنا
ويقول هو مخبر من المساواة المفهومة من الكلام ومعني
قولك ساد العلماء ولا سيما زيد تساوي العلماء في السيادة
الازيد فانه فاتهم فوجد الخالف بالنعني في الاثبات وان
كان كذلك واما معارضة ما قاله ابن مالك لما سبق قضا
وذلك ان مقتضى ما سبق انه لا يقع بعد ولا سيما جملة
اصلا وهو قد صرح بان الجملة تقع بعدها فيكون جواز
النصرح بالمبتدأ في نحو ساد العلماء ولا سيما زيد فيقال
ولا سيما هو زيد واي فارق بين جملة الفعلية والاسمية
حتى تقع الروي بعدها دون الثانية وشتا فسني
المعترض بان كلام ابن مالك فيما اذا كانت بمعنى خصوص
واقول هو فاسد اذ حال كونها بمعنى خصوص لا يكون
لا سيما معناه خصوصيا وهو في محل نصب مفعول مطلق
وكلام ابن مالك ليس في هذا المقام بل في مقام رفع ما بعدها
وكون ما حال الرفع موصولة او نكرة ولا شك ان هذه الجملة
في المبتدأ بمعنى خصوصيا على ان ابن مالك لا يقول بان
تساويها بمعنى خصوصيا لما ياتي من افراد الرضى به واذ
علمت هذه اعمت صحة قول الفاضل السيد محمد المغربي
في حاشيته على الصغير لمعارضة ظاهرة لا تحتاج لايضا

ونكاتها



٨

في قوله لا سيما هو زيد اي فارق بين جملة الفعلية والاسمية حتى تقع الروي بعدها دون الثانية وشتا فسني المعترض بان كلام ابن مالك فيما اذا كانت بمعنى خصوص واقول هو فاسد اذ حال كونها بمعنى خصوص لا يكون لا سيما معناه خصوصيا وهو في محل نصب مفعول مطلق وكلام ابن مالك ليس في هذا المقام بل في مقام رفع ما بعدها وكون ما حال الرفع موصولة او نكرة ولا شك ان هذه الجملة في المبتدأ بمعنى خصوصيا على ان ابن مالك لا يقول بان تساويها بمعنى خصوصيا لما ياتي من افراد الرضى به واذ علمت هذه اعمت صحة قول الفاضل السيد محمد المغربي في حاشيته على الصغير لمعارضة ظاهرة لا تحتاج لايضا

ونكاتها بكثرة وفساد قول المعترض عليه هذه عبارة
فاسدة ناشئة عن ضلال قائلها وسوء فهمه لعدم اطلا
على كتب العربية خاصة بوصاوين مالك مجتهد في التحويل المكثرة
شليم لمعارضة اه واقول لانه در هذا المعترض من فاعلة
ادوب فسيحان من خصه بتحققات لم يفتح با على عاقل ادا
زادة الله في ما واديا وقوله خصوصيا ابن مالك مجتهد
لا يفيد شي اذ ما سبق عن مجتهدين ونفس ابن مالك مسلم
له فيما يظهر ولو سمع عبارة مجنون لقال له ما مرادك يا لذي
في كتب العربية قال له قد اطلع عليه حتى اورد عليه الاعتراض
وان قال هو ان جملة تقع بعد لاسيما ان كانت بمعنى خصوص
قال له هذا مشهور لكل احد وبين له ان كلام ابن مالك ليس
فيه كما سبق لتتبدل الثاني ارجح الواجهة السابقة لبحر
لانه لا حذف معية وزيادة ما كثرتها لا توجب ضعفه
بخلاف الرفع فان فيه حذف العائد المرفوع وهو في حد ذاته
شاذ قياسا وسماعا اذ لم يحصل طول كما في بعض امثلة
ما نحن فيه نحو كرم الجبال ولا سيما زيد بخلاف نحو ولا سيما
رجل لكرم الطول بالوصف ومقتضى هذا ان يقتد بضعف
الرفع بعدم الطول لكنهم اطلقوا رجحان بحر عليه نظرا
الي ان بحر ليس في جزئياته شذوذا بخلاف الرفع فان بعض
جزئياته شاذ ولا شك ان ما كانت جميع جزئياته غير
شاذة اقوى مما بعض جزئياته شاذ هكذا وان كان الحذف
بالنظر لهذه التركيب غير شاذ كما سبق فاجابه الضعف
من حيث ما هو الشان فيه هكذا قلت في الصغير وقولي

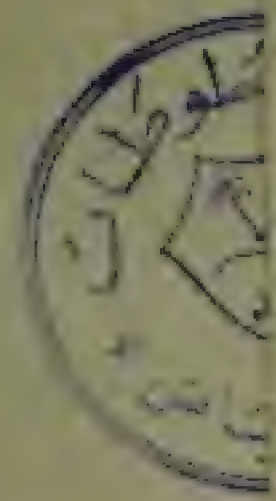
عه

منقول

الاثبات

فإيجابه الضعيف من حيث ما هو الشان فيه كذا إشارة
 الجواب ما وجدته بخط بعض الأديب على طرة شرح المص
 ونعناه أن هذا المحذف هنا مستثنى من قول ابن مالك أو
 لم يستطع المحذف نزر فإمعن الضعيف به والإلزام للضعيف
 في كل مقيس أو التحكم أو بيان الفرق وكتبه المعترض
 اعتراضا على ما رأيت من محاولتي لجواب عن المسئلة فحسبي
 من لا يفهم كلام النكاح كيف يتعرض للمثابة عليه ومن
 الجواب الجواب بأن لا نسلم أنه مستثنى من الشذوذ السماي
 والغياسي مقابل من الأول فقط وهذا لا ينال في ضعفه
 من حيث التزام ما هو شاذ في القياس وأيضا يصفه
 أن في نحو ولا سيما إطلاق ما على من يعقل وسكنوا
 فما أعلم عن النصيب يوحى من تعليل أرجحية المحال السابقة
 أنه أول من الرفع وإن كان أدون من المحرم حيث أطلق
 ما على من يعقل في نحو ولا سيما رجل لا يملك على الوجه الشان
 الذي سبق استغرابه هذا أن اشترى بغير الترفع على النصيب
 في كلامهم بخلافه ثم أخذ في مفهوم قوله أن للرافع قال
والنصب أن يعرف اسم فاسمها أذهو على التمييز
 وهو لا يكون الإشارة وقدم الممول لإفادة التحصير فأخذ
 منه جواز الوجهين السابقين أعني مجرد الرفع وكذا يأتي
 جميع ما يتعلق بسي وما عليها وقيل يجوز النصيب أيضا
 وكأنه مبني على جواز تفريق التمييز كما هو قول الكوفيين
 وقال في المفتي وأما انصاف الاسم المعروفة في ولا سيما
 زيد فمنعه الجمهور وقال ابن الدهان لا أعرف له ولا

ووجهه بعضهم بأن ما كافة وإن لا سيما نزلت منزلة إلا
 في الاستثناء ورد بان المستثنى يخرج وما بعد هذا دخل
 بالاولى واجب بانه يخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواة
 لما قبلها وعليه هذا فيكون استثناء منقطعاً لكلام المفتي
 حرفاً محرفاً وقول المعترض على النقل أن قوله ورد في قوله
 وعلى هذه ليس من كلام المفتي ممنوع فإنه مخرج به هكذا لفعل
 المعترض طمع على شدة حجة إلا أن جعله الاستثناء منقطعاً
 فيه نظراً هو مخرج من المحكوم عليهم بالمساواة ومعنى ساد العلماء
 ولا سيما زلة تساوي العلماء في السيادة لا زلة وح وهو مستثنى
 متصل بقول المستثنى في المستثنى منه وقد بينا ذلك في
 الصفيير عند قولهم واسع على الصحيح الاستثناء الذي
 هو بناء على ما سبق عن المفتي كالألة لقوله هنا والنصب
 أن يعرف اسم فاسمها **وبعد** أي أطلق بي وأراد سيما من
 إطلاق المحرز وإفادة الكل أو أن فيه حذف الواو وما عطف
 والأصل في بعد سي وما لازمها أعني كلمة **ما جاز** **فأوقعا**
 أي حيز وقوعها بعدها وذلك إذا انقلبت سيما وجعلت
 مفعولاً مطلقاً كما هو صريح كلام الرضى الذي وإن كان كلام
 المعص لا يفيد **أجاز الرضى** حيث قال وحذف ما بعد سيما
 على جعله بمعنى خصوصاً فيكون منصوباً المحل على أنه
 مفعول مطلق مع بقائه على نصيبه الذي كان له في الأصل
 حين كان اسماً لا التبرية فإذا قلت أحب زيداً ولا سيما
 راكباً حال من مفعول الفعل المقدر أي وأخصه
 بزيادة المحبة خصوصاً راكباً وكذا في أحبه ولا سيما



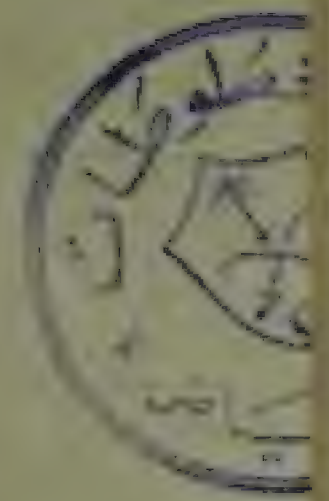
وهو الرابح هكذا انقل المص في شرحه ومحل الشاهد آخر
 العبارة اعني قولنا في احببه ولا سيما وهو الرابح لانه
 هو الذي وقعت فيه جملة بعد ولا سيما واما قولنا احببه
 ولا سيما فلا فليس فيه جملة لا بحسب محال الرخصة وهو
 ظاهر ولا قبل المحذوف اذ المحذوف مفرد هو لفظ زيد والاصل
 ولا سيما زيد لا كما هكذا ينبغي ولا نقول بقول المص ان
 الشاهد فيه ايضاً لانه فيه جملة هي جملة لخصه العامل
 في ولا سيما ونقدرة مؤخر المكون واقفا بعد ها
 لان هذا يجعل امورا اولاً لانه حيث جعل الشاهد اول
 العبارة نفى عليه ان يقدر العامل مؤخر وهو خلاف
 الاصل فلا معنى لتعديته بل ولا لارتكابه لغیر موجب
 وكون الشاهد في اول العبارة كما هو في اخرها لا ينهض
 موجبا ولن سلم ان هذا معنى كلام الرضي لسرده في آخر
 هو اننا اذا سمعنا العرب نقول احب زيدا ولا سيما رابعا
 فمن اين ياتينا ان العامل مؤخر حتى نقدرة كذلك يكون
 من قبيل وقوع جملة بعدها الثاني ان هذا التقدير علي
 تسليمه يمكن في كل مثال فيقتضي ان كل كلام وردت فيه
 لا سيما بمعنى خصوصاً لا يكون بعدها الا جملة هي جملة
 العامل المؤخر وخصوصية بعض الامثلة مع امكانه
 في جميعها تحكم وهذا يقتضي تخالف لقولهم على من ذهب الرضي
 ثاني سيما بمعنى خصوصاً فيقع بعدها المفرد والجملة الثاني
 انه مخالف لتقدير الرضي نفسه اذ هو قد راعى العامل مقدما
 معبراً عن سيما بخصوصاً حيث قال فيما سبق اي واخصه

بزيادة



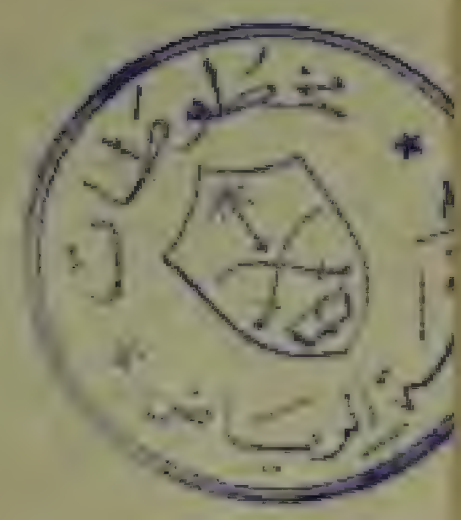
بزيادة المحبة خصوصاً رابعا وجملة على انه محذوف من معنى
 وان الرابح خلافة بعد كل البعد الرابع قولهم ظاهر كلام
 الرضي انه اذا لم يحذف ما بعدها بل ذكر لا تكون بمعنى خصوصاً
 قبل هذا على ان المحذوف شيء يمكن وجوده مع كونها ليست
 بمعنى خصوصاً ولا يسع العاقل ان يقول ان العامل فيها
 على انها بمعنى خصوصاً يمكن وجوده مع كونها ليست بمعنى خصوصاً
 لما فيه من التناهي فالحق ان معنى كلام الرضي ان سيما تأتي بمعنى
 خصوصاً فيقع بعدها المفرد كما هو المثال الاول والجملة كما
 هو المثال الثاني وهو محل شاهدنا ولا نشأ في الكلام اليه
 خلافا لقوله المص ايضاً ان هذا التقدير متناقض لكلامه
 المسم اولاً وذلك انه فرض في الكلام والكم في وقوع الجملة بعدها
 وهذا التقدير يخيد ان الواقع بعدها في المثال الاول مفرد
 قابو نصف لما قال ما قال ايده بقول الحق واليه المال اليه
 وقد عرفت انه لا ينبغي ان يكفينا شاهد اخر للعبارة واما
 المثال الاول فينتهي ان من قبيل المفرد كما عرفت ما عرفت
 لا يكون العامل يمنع تقديره مؤخر كما توهم بعض انه لا يمكن
 فتع علينا بان الحق جواز تقديره مقدما ومؤخرا ومن دعي
 وجوب احدهما فعليه بالبيان اذا الدعوى لا تقبل بلا
 بينه وكنت هذا المقترض شغلا للمص ما قاله المص وقد
 علمت رده لتدبيره ما سبق من نقل لا سيما الى المفقوعة
 المطلقة فتقع الجملة بعدها لم يوجد الا للرضي قال الرضا
 ولا اعرف احدا ذهب الى ما ذكره الرضي من ان لا سيما منقول
 من باب لا التبرية وقال المرادي قولهم قولهم ولا سيما
 والامر لذكر الركب فاسد وقول يرد عليه ايضا انه
 ان كان مراده انها بمعنى خصوصاً من حيث ان ما بعدها

ميني



اولي مما قبلها ومخصوص بالزيادة قبل له هذا ملازم لها
 البينة فلا معنى لقوله علي جعلها بمعنى خصوصيا المفيد ان قد
 لا تكون بمعنى خصوصيا وهو لا ينتج ما ذكره من جعلها تصفيا
 مطلقا ولا يجوز وقوع جملة بعدها وان اراد ان ياقا بمقام
 خصوصيا وان حذف المقام لمخصوصا فثبت عن سبب صلات
 مقول لا مطلقا كما هو قاعدة النايك المصدر فمن اين ياتي هذا
 وما الذي تدل عليه من الاستعمال العربية فالظاهر ان لا نقول
 بالنقل اصلا ويجعل ركبا في مثاله تميزا وقديا في التمييز
 بخوله دية فارسا والمعنى احب زيد متصفا بجميع الاوصاف
 ولا مثل شي هو زيد المتصفا بالركوب اي ان زيدا اذا انصف
 بالركوب اولي بالمحنة واحق منه اذ لم ينصف به ولما المثال
 الثاني فهو قاسدا كما قاله المراد وجزم به السيف على لو قلنا
 بالانفصال فالقيل لا يلزم بالجملة ايضا اذ سبب عدم وقوع
 الجملة بعدها انها قاتلا وسبب الالتحاق لجامع بينهما وهو
 مخالفة ما بعد كل لما قبله على ما سبق وهذا الجامع موجود
 سواء كان بمعنى خصوصيا او لا خصوصيا فالجواب بالادنى
 احدي المحالين دون الاخرى بحكم بل الواجب للاحق في المحالين
 اذا علمت هذا علمت فساد قول المعترض على قوله في الصغير ويرد
 عليه مثل ما ورد عليه من ما كان سابقا اي في قوله بعصلا بالجملة
 الصريحة المعنى ما عرفت ما نصه هذا في محل المنع وقد نص اهل
 العربية على ان اذا كانت بمعنى خصوصيا تقع الجملة بعدها اوثلة
 ذلك اكثر من ان تحصى ثم قال وح فقولهم ان سيبا بمنزلة الاولاد
 يلزم بالجملة بالجملة اذ كانت باقية على معناها ولما اذا كانت بمعنى
 خصوصيا فقد خرجت عن معناها فلا تنزل بل ح ومن زعم انه
 لا بد من التنزيل في المحالين والا كان تخكما فقد ركب

عيا وخبط خط عشوا ولا يدري اين يتوجه ان كلاهما
 واقول نص اهل العربية على ما ذكره من انها لم لوحد كيف
 وقد قال المراد ميني مع سبعة اطلوعه لمره لغير الرضخ على انهم
 لوقا لوابه لورد عليهم ما علمت من التحكم اذ هو مجرد اعتراض
 عقلي وهذا اخر ما اورد المعترض علينا وقد علمت رد جميع ما اورد
 من الاعتراضات الهوائية ولا يرد عليه بمثل ما ذكر من التور
 الزميم **تحذف** لا يتركبه الا كل محقق لييم ثم قال **المهم**
تحذف الاول ان يقول من لا سيما كما هو ظاهر
 اذ حذف الشيء فرع ثبوته وتكافئه ضمن تحذف معنى تفصل
 اي فصلا محققا بحذف لا وانما لم تحذف لما سبق من انه جاز
 محري الامثال **حذف** احدي اليانين ثم يحتج
 ان الاول او الثانية وهو العلم لنظرها **تفضل** كما في
 قولني العلاء المرفي والجماعة الفضيلة كالأوتى ولا سيما
 اذا اشتد الامم وقول الآخر **تفضل** بالعمود وبالاديات
 لا سيما عقد وفاربه من اعظم القرب يكتب فيه ونحوه بها
 السكت ولا ينطق بها في التصحيح وذكر ثعلب انه خطأ
 وظاهر كلامهم ترجيحهم وقد قرأته لم لوحد لا ضرورة والمهم
 حيث احباب بقوله تفضلا يوهم انه المراجع وليس كذلك قال
 البدر خفف بشد كان نسب بقوله تفضلا **وامنع علي**
الوجه الصحيح الاستثنا وقال ابن السراج وابن
 بابشاذ ان بعضهم يستثنى بها وسبق وجهه غير مرة هو
 فلتكتف **الصلاة النبوية** اي صاحب حسن
 وفي كلامهم عيب الا حرق وهو كما في شيخ الاسلام قرآن



انظر في العلاء في
 ديوانه نظم بالمرام و...
 اسد

حركة الروي بحركة متعديتها ثقلاً ومعناه قول صاحب
 الكافي في اختلاف الروي بفتح او غيرة ووجه وجوده في المقام
 ان الروي لا جاز ان يكون الالف لانها في زيادة والالف
 غير الاصلية لا تكون روياً بل هي هنا خروج وهو قدس
 بعد هاء الوصل وان يكون الالف ان الالف صميم كانت
 او اصلية متحركة ما قبلها لا تكون روياً بل هي وصل فتبين
 ان يكون الالف وهو مكسور في الاول ومفتوح في الثاني وعيب
 الاخر في لا يجوز ولا للمولدين كما قاله شيخ الاسلام بعد
 قول من انهم خرجية والكلمة منفي هذا وتوصل الى الروي
 الرحيم بحمدية الكريم ان يعاملني والدي ومتابني
 واحقائي والملتزمين بكلمة في الدارين وان يطيل
 عمرنا ويرزقنا البركة فيه وان يحسن عواقبنا
 ويحمد الله وحده والصلوة والسلام على من لا نبي
 بعده عرفتنا وملاذتنا سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
 وسلم تسليم كثيراً وعلى التابعين وتابع التابعين
 وتابعهم باحسان الى يوم الدين صلاة وسلاماً دائماً
 مثلاً ومن الحمد لله رب العالمين وصلى الله
 على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
 وسلم تسليماً
 اللهم



بكره



الذي في المفردات بل المراد ان كل ما مع نفيها ك
 جهة الضرورية المطلقة مثلاً مع نفيها ل
 جهة المسروطة العامة ولا عكس وتنفرد الثانية
 في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً
 ومباينة للمشرطة الخاصة لا تستلزم الضرورية بحسب
 الذات الدوام بحسب الذات وهو ينافي عدم الدوام الذي
 دل عليه جزء الخاصة وكذلك القضية فيها قيد لادامتها ولا
 بالضرورة فمن مباينة للضرورة المطلقة ثم هي عني
 الضرورية اعني المطلقة اخص من الوقتية المطلقة
 لاجتماعها في نحو كل انسان حيوان اذ تصديقها بالضرورة
 المطلقة والضرورة وقت كونه انساناً وانفراد الوقتية
 المطلقة بنحو كل قمر مختسف بالضرورة وقت حيلولة
 الارض بينه وبين الشمس
 فيما مع المشرطة الخاصة
 في نحو كل انسان حيوان وانفراد الثانية بنحو كل قمر مختسف
 بالضرورة وقتاً ما
 لما مر فيها مع
 المشرطة الخاصة
 لان كل ضروري بحسب
 الذات دأمر بحسب من غير عكس فيجتمعان في نحو كل انسان
 حيوان وانفراد الثانية بنحو كل كاتب متحرك الاصابع ما دام

اي الذات اي
 وهي الدائمة

كاتباً

لما مر فيها مع المشروطة الخامسة
لا اجتماعها في نحو كل إنسان حيوان
والفرد الممكنة في نحو زيد كاتب بالامكان العام والممكنة
العامّة لعموم الجهات
لأن الامكان الخاص سلب الضرورة عن الطرفين
من الممكنة الوقتية وهي المحكوم فيها بالامكان النسبية
في وقت معين كما عرفنا بذلك السعيد وذلك لاجتماعها
في نحو كل إنسان حيوان اذ يصدق فيها الضرورة والامكان
العام وقت كونه انساناً والفرد الثانية بنحو كل إنسان
ميت بالامكان وقت مغادرة الروح له اذ الموت ليس
واجباً عقلاً بل واجب شرعاً والمعتبر في القضايا بالضرورة
العقلية
من الممكنة الدائمة لاجتماعها فيما مر
والفرد الثانية بنحو كل إنسان ميت بالامكان دائماً
من الممكنة الحيزية والممكنة الوقتية مثل ما ذكر
العامّة لاجتماعها في الانسان حيوان والفرد
الثانية في الانسان قائم والمطلقة العامّة في الفعليات
لأن كل فعلية غيرها تعرضت بعد الفعل بالضرورة اود قام
او بالضرورة او الادوام والمطلقة صالحة لذلك
كله ثم هي اعني الضرورية المطلقة مباينة للوجودتين

لاقتضاها بالضرورة واقتضاها لهما عدمها
من الحيزية المطلقة لما ذكر فيها مع المطلقة العامة
فعليه ان الضرورية المطلقة افضل البساط
واما المشروطة العامة فاعبر عن المشروطة الخاصة
لانها حكمت بتبوت الوصف ولم تنقض له واه
ولا عدمه واه في تحمل الامرين والخاصة
لعرضت له واه في اجتماعه في نحو كل كاتب متحرك
الاصابع وتنفرد الاولي في نحو كل انسان حيوان
مادام انساناً ولا عجز بمفهوم هذه القضية
لأن القوم لا يقولون على مفهوم في القضايا
من الوقتية المطلقة لاجتماعها في الضرورة
الوصفية حيث يكون الوصف ضرورياً في وقت
نحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً وانفراد
المشروطة حيث لا يكون الوصف ضرورياً والوقتية
حيث منع الضرورة في جميع اوقات الوصف بل تثبت
في بعضها بنحو كل من يتخلف بالضرورة وقت حيلولة
الارض بينه وبين الشمس هذا اذا شرطنا في
الوقتية كون مرور الوقت ضرورياً وارادنا
في المشروطة الضرورة بشرط الوصف بحيث يكون

له دخل في تحقيق الضرورة ولو لم يكن الوصف ضروريا
ولا علة تامة او لاجل الوصف بحيث يكون له دخل
في تحقيق الضرورة ولو لم يكن الوصف ضروريا ولا علة
تامة او لاجل الوصف بان يكون علة تامة سواء كان
ضروريا ام لا فان اريد للضرورة ما دام الوصف
بحيث يكون المحمول ضروريا في جميع اوقات انقضاء
الموصوف بالوصف وشرطنا فيما اذا كان الوصف والمحمول
مفارقين ان يكون الوصف ضروريا ولو في بعض الاوقات
او لم يشترط في الوقتية ما لم يشترط في المكان
من الوقتية اذ على هذا كلما صادقت المشروطة صدقت
الوقتية وهذا امنسنا النزاع في ان الوقتية هي
اعظم من المشروطة الخاصة الالائية في وجه او مطلقا
والفرق بين اقسام المشروطة الثلاثة بسطت الكلام
عليه في شرح نظري للموجّهات ايضا من وجه
من الوقتية الخاصة والمتشترتين لصدق الجميع في نحو
كل منخسف منطير اذ يصح ان تقول بالضرورة ما دام
منخسفا او وقت الانخساف لا دائما او وقتا ما
لا دائما وانفراد المشروطة بنحو كل كاتب متحرك الاصابع
ما دام كاتبها وانفراد الثلاث في نحو كل منخسف وقت

حيولة الارض بينه وبين الشمس وهذا
ايضا بناء على ما ذكر فيها مع الوقتية المطلقة
من الدائمة لاجتماعها في مادة
الضرورة المطلقة نحو كل انسان حيوان وانفراد
المشروطة في حكمه يدوم بحسب الوصف المفارق
نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام
كاتبها وانفراد الدائمة في حكمه يدوم من غير ضرورة
نحو هذا الغراب اسود دائما من الوقتية
العامة لزيادة قيد الضرورة فيها لان الضرورة
بحسب الوصف دائما بحسبه من غير عكس فيجب
في نحو كل انسان حيوان وانفراد الوقتية
بنحو الغراب اسود ما دام غرابا
من الوقتية الخاصة لاجتماعها في نحو كل كاتب
متحرك الاصابع وانفراد المشروطة العامة
في نحو كل انسان حيوان وانفراد الوقتية الخاصة
بما يدوم بحسب الوصف وليس دائما بحسب
الذات ولا ضرورة بحسب الوصف ولا الذات
قال الامام ابن مروق وهذا هو نظيره عمال
لكنه معقول من الممكنة العامة

وهو واضح من الممكنة الخاصة لاجتماعهما في نحو
 كل كاتب متحرك وانفراد المشروطة العامة في مادة الضروف
 المطلقة في نحو كل انسان حيوان من الممكنة الوقتية
 من وجه لاجتماعهما في نحو كل متخسف ظلم وانفراد الممكنة الوقتية
 بنحو كل قمر متخسف بالامكان وقت جيلولة الارض بينه
 وبين الشمس وانفراد المشروطة العامة بنحو كل كاتب متحرك
 الاصابع بالظروف ما دام كاتباً اذ لا تصدق ممكنة
 وقتية ان اشتراطنا في الممكنة الوقتية كون مرور الوقت
 ضرورياً هو مقتضى جعل بعضهما بينهما العموم الوجهي
 لكننا لم نطلع على التبرير باستراط هذا الشرط لاعد فالظاهر
 ان بينهما العموم المطلق فالمشروطة العامة اخصر الممكنة
 الوقتية والمشروطة ايضا اخصر من الممكنة الدائمة وهو
 واضح اذ الممكنة الدائمة هي الممكنة العامة بزيادة دائمة
 اذ المعتبر في الممكنة الدائمة الامكان العام لا خصوص
 الامكان الخاص واما الامكان لا زمر للامكان فالممكنة
 الدائمة انما ترتب على الممكنة العامة بالتصريح بالدوام
 المفهوم باللازم من الممكنة العامة والمشروطة المذكورة
 اخصر ايضا من الممكنة الجينية والمطلقة العامة وهو واضح
 ايضا واعلم من وجه من الوجود يتبين لصديق جميع في مادة

المشروطة

المشروطة الخاصة بنحو كل كاتب متحرك الاصابع وانفراد المشروطة
 العامة في مادة الضروف المطلقة بنحو كل انسان حيوان
 وانفراد الوجود يتبين فيما ليس بدايمر بحسب الوصف
 بنحو الانسان قائم واخصر من الجينية المطلقة وهو واضح
 واما المشروطة الخاصة في اعلم من وجه من الوقتية
 والمتشترتين لما مر في المشروطة العامة مع اجمع وشي
 ان يحرك الخلاف السابق في جميع ما ذكر ومباينة للدائمة
 لما فيها من نفي الدوام واخصر من العرفية لما مر في المشروطة
 العامة معها واخصر من العرفية الخاصة لانها زادت
 عليها بالظروف فيجتمعان في نحو الكاتب متحرك وتنفرد
 الثابتة في حكمها وبحسب الوصف غير ضروري
 بحسب الوصف ولا الذات ولاداع بحسب الذات
 ومراثة لم يظفر له مثال واخصر من الممكنة العامة
 وهو واضح ومن الممكنة الخاصة لاجتماعهما في نحو كل كاتب
 متحرك الاصابع وانفراد الثابتة بنحو كل انسان قائم بالامكان
 الخاص واعلم ان الممكنة الخاصة اعلم المركبات
 والمشروطة الخاصة اخصر مطلقاً من الممكنة الدائمة والممكنة
 الجينية والممكنة الوقتية لما مر في المشروطة العامة معها
 من انه لا يشترط في الممكنة الوقتية كون مرور الوقت

وبعض ضابط المركب والبسيط فقال
 وانما هو من القضايا لا كذا
 وانما هو من القضايا لا كذا
 وانما هو من القضايا لا كذا
 وانما هو من القضايا لا كذا

ضروريا من المطلقة العامة والحيثية المطلقة
 وهو واضح من الوجود يتبين لانه متى صدقت الضرورة
 بحسب الوصف لادائها صدق فعلية السبب لادائها
 اولاً بالضرورة من غير عكس فيجتمع الجميع في نحو كل كائناً
 متحرك الاصابع وتنفرد الوجود يتبين بنحو كل انسان
 قائم فاعلم من الوقتية الخاصة لزيادة
 قبل لادائها في الثانية من المنتشرتين لانه
 متى صدقت الضرورة في وقت معين صدقت الضرورة
 في وقت ما من غير عكس فيجتمع الثلاثة في نحو كل قمر متخسف
 بالضرورة وقت خيلولة الارض بينه وبين الشمس
 او قسماً وكذا وقتاً ما لادائها وتنفرد المنتشرتان
 في حكم يثبت بالضرورة في وقت ما من غير تعيين وقت
 ولا لعمان العقيان تحت نفس واعلم من وجه
 من الدائمة لاجتماعها في نحو كل قمر متخسف بالضرورة
 وبالتوقيت السابق وانفراد الدائمة في نحو هذا
 الغراب اسود دائماً واعلم من وجه من العرفيتين لما مر
 في المشروطتين مع الوقتين واخص من الممكنة العامة
 وهو واضح واعلم من وجه من الممكنة الخاصة لاجتماعها
 في القمر متخسف وانفراد الوقتية المطلقة في نحو كل انسان

حيوان

حيوان بالضرورة وقت كونه انساناً وانفراد الثانية
 بنحو كل انسان قائم بالامكان الخاص واخص من الممكنة
 الوقتية لما علم مما مر في المشروطة العامة معها
 ومن الممكنة الدائمة لما مر ايضا ومن الممكنة الخيفية لان
 كل ضروري في وقت شئ فهو ممكن في حينه اذ المراد بالممكنة
 الخيفية الامكان العام وليس كل ممكن في حين شئ
 ضرورياً في وقته فيجتمعان في نحو القمر متخسف وتنفرد
 الممكنة الخيفية في نحو كل انسان قائم بالامكان حين
 هو انسان واخص من المطلقة العامة وهو واضح
 واعلم من وجه من الوجود يتبين لاجتماع الجميع في القمر
 متخسف وانفراد الوقتية المطلقة بنحو كل انسان
 حيوان بالضرورة وقت كونه انساناً وانفراد الوجود
 بنحو كل انسان قائم واخص من وجه من الخيفية
 المطلقة لاجتماعها في نحو القمر متخسف وانفراد الوقتية
 المطلقة في نحو كل متخسف معنى بالضرورة وقت عدم
 خيلولة الارض بينه وبين الشمس ولا تصدق حينية
 مطلقة لان المعقبات في الخيفية المطلقة التقييد تحت
 من احياء وصف الموصوع وهو لا يقع في هذا المثال
 وانفراد الخيفية المطلقة في نحو الانسان قائم وامّا

في نحو كل انسان

يتبين

الوقتيّة الخاصّة فاخص من المنتشرتين لما مر في الوقتيّة
المطلقة معها الدائمة لما مر في المشروطة الخاصّة
معها واعلم من وجه من العرفيتين لما مر في المشروطة العامة
مع الوقتيّة المطلقة والوقتيّة الخاصّة وافض من
الممكنة العامة والممكنة الدائمة والممكنة الحيزية
والممكنة الوقتيّة وهو ظاهر واخص من الممكنة الخاصّة
لاحتما عما في القمّ مخسّف وانفراد الثانية في الانسان
نأمر بالامكان الخاص وافض من المطلقة العامة
وهو ظاهر واعلم من وجه من الحيزية المطلقة
لما مر في الوقتيّة المطلقة معها وافض من الوجود
لانّه متى صدقت الضرورة بحسب الوقت لا دأما صدقت
فعليّة النسبة لا دأما ولا بالضرورة من غير عكس
اذ الضرورة المعتبر فيها في الوجودية هي الذاتية
واما الوصفية فهي وان كان يمكن التقييد بغيرها في
الوجودية لم يتغير معنى لها فيجتمع الثلاثة في نحو كل قمر
مخسّف بالضرورة وقت حدوثه لآلة الارضيين وبين
الشمس وتنفرد الوجودية في نحو كل انسان كاتب
واما المنتشر المطلقة فاعلم مطلقا من المنتشر الخاصّة
وهو ظاهر واعلم من وجه من الدائمة المطلقة لاحتما

في كل انسان حيوان وانفراد الاولى في نحو القمّ مخسّف
بالضرورة وقتا وانفراد الدائمة بنحو هذا القمّ اسود
دأما واعلم من وجه من العرفيتين العامة والخاصّة
لما مر في المشروطة العامة مع الوقتيّة المطلقة وافض
من الممكنة العامة والممكنة الدائمة والممكنة الحيزية
والممكنة الوقتيّة وهو ظاهر واعلم من وجه من الممكنة الخاصّة
لاحتما عما في القمّ مخسّف وانفراد الاولى بنحو الانسان
حيوان بالضرورة وقتا والثانية بنحو القمّ اسود
بالامكان الخاص وافض مطلقا من المطلقة العامة
واعلم من وجه من الحيزية المطلقة كنظر ما مر في الوقتيّة
المطلقة معها واعلم من وجه من الوجودية لاحتما عما
في نحو القمّ مخسّف وانفراد الاولى بنحو الانسان حيوان
بالضرورة وقتا وانفراد الوجودية في نحو الانسان
حيوان بالضرورة وقتا وانفراد الوجودية في نحو
الانسان نأمر بالفعل لا دأما ولا بالضرورة
فبأينة الدائمة وهو ظاهر واعلم من وجه من
العرفيتين لما مر في المشروطة مع الوقتيّة والمنتشر
واخص من الممكنة العامة والممكنة الدائمة والممكنة
الحيزية والممكنة الوقتيّة وهو ظاهر وافض من

الممكنة الخاصة لما مر في الوقتية الخاصة معها وأخصر المطلقة
 العامة وأعم من وجه من حيثية المطلقة لما مر في الوقتية
 المطلقة معها وأخصر مطلقاً من الوجوديتين لما مر
 في الوقتية الخاصة معها فيجتمع الثلاثة في نحو كل قمر
 متخسف بالضرورة وقتاً ما لا دائماً وتتعدد الوجوديتان
 في نحو كل إنسان كاتب وأما الدائمة المطلقة فأخص
 من العرفية العامة لأن كل دائمة بحسب الذات دائمة
 بحسب الوصف من غير عكس فيجتمعان في نحو الإنسان
 حيوان وتتعدد الثانية في نحو كل كاتب متحرك الأصابع
 ما إذا مر كاتباً ومبينة للعرفية الخاصة وهو ظاهر
 وأخص من الممكنة العامة والممكنة الدائمة والممكنة
 الحينية والممكنة الوقتية وهو ظاهر أيضاً وأعم من وجه
 من الممكنة الخاصة لاجتماعها في حكم يدوم من غير
 ضرورة كسواد الغراب وانفراد الدائمة بالضرورة
 المطلقة وانفراد الممكنة الخاصة بما ليس بدائماً كالإنسان
 دائماً لا مكان الخاص وأخص من المطلقة العامة
 والحينية المطلقة وهو ظاهر ومبينة للوجودية الدائمة
 وهو ظاهر أيضاً وأعم من وجه من الوجودية الضرورية
 لما ذكر فيها أي الدائمة مع الممكنة الخاصة إلا أنه هنا



يعتبر

يعتبر فعلية السببية وأما العرفية العامة فأعم من العرفية
 الخاصة لاحتمال الأولى الدوافر والثانية وأخص
 من الممكنة العامة والممكنة الدائمة والممكنة الحينية والممكنة
 الوقتية وهو ظاهر وأعم من وجه من الممكنة الخاصة لما
 مر في المسرودة العامة معها فيجتمعان في نحو الغراب
 أسود وتتعدد العرفية العامة بنحو الإنسان حيوان وتتعدد
 الممكنة الخاصة بنحو الإنسان كاتب وأخصر المطلقة
 العامة والحينية المطلقة وهو ظاهر وأعم من وجه
 من الوجوديتين لما في المسرودة العامة معها فيجتمع
 وأما العرفية الخاصة فأخص من الممكنات والمطلقات
 خصوصاً مطلقاً وهو ظاهر وأما الممكنة العامة فإفرادها
 أعم الموجودات أي غير الممكنة الدائمة والممكنة الحينية والممكنة
 الوقتية فالممكنة العامة مساوية لكل واحد من هذه
 الثلاثة إذا لا مكان العام متى ثبت كان ثابتاً دائماً
 وفي حين وقت وبالعكس إذا المقتضي الكلي انتفاء الاحتمال
 الدائمية لا الامكان الخاص ولا يتناقض انتفاء الاحتمال الدائمية
 مع ثبوتها في بعض الأحيان إذا لا يتناقض كون الشيء مستحيلاً
 استحالة دائمة في وقت دون وقت وأما الممكنة الدائمة
 فأعم ما بعدها سوى ممكنة الحينية والممكنة الوقتية

فان الممكنة الدائمة مساوية لها ماد كرواها الممكنة الحينية
 فاعلم مما يورد لها سوى الممكنة الوقتية فهي مساوية لها لما
 ذكره لفرق بين الحين والوقت ان الوقت معين
 وقد يكون بخلاف الحين وهذا مجرد اصطلاح
 واما الممكنة الوقتية فاعلم مما يورد لها وهو ظاهر
 وهذه الممكنات وان كانت متساوية فهي متغايرة في
 المعلوم ولم يستغنوا بواحدة منها لاجل التفرع
 بالمقصود مثلا اذا قصد الامكان في وقت معين
 صرح به وان كان الامكان العام يستلزمه واما
 الممكنة الخاصة فاعلم من وجه من المطلقة العامة
 لاجتماعها في نحو الانسان فاعلم وانفراد المطلقة
 بالضرورة والممكنة الخاصة بنحو كل ذلك ساكن بالامكان
 الخاص وكذا مع الحينية المطلقة واعلم مطلقا من الوجوه
 لانه متى وقعت النسبة بالفعل عند امة او غير ضرورة
 كانت حادثة وليس كلما كانت حادثة وقعت في كل ذلك
 ساكن بالامكان الخاص بل الممكنة الخاصة اعم المركبات
 واما المطلقة العامة اعم الفعليات وهو
 ظاهر ووجه كونها اعم من الحينية المطلقة انها اجتماع
 في نحو الانسان فاعلم وتتفرع المطلقة العامة في نحو كل كائنة

ساكن



ساكن الاصابع بالاطلاق لان سكون الاصابع يثبت
 لكاتب في غير وقت الكتابة ولا تصدق هذه حينية مطلقة
 لانها التي حكم فيها بالثبوت والسلب بالفعل في بعض اوقات
 وصف الموضوع كما عرفها بذلك القطب واما الحينية
 المطلقة فاعلم من وجه من الوجود يثبت لاجتماعها
 في نحو الانسان فاعلم وانفراد الحينية المطلقة
 في نحو الانسان حيوان وانفراد الوجود يثبت في نحو
 الكاتب ساكن الاصابع لادعاء اولها بالضرورة اعني
 انه يثبت له سكون الاصابع في غير وقت الكتابة
 ولا تصدق حينئذ لما مر من الوجودية الدائمة
 فاعلم من الوجودية اللا ضرورية لانه متى كان الحكم
 غير دائم كان غير ضروري ولا عكس وان ثبت
 قلت لان صدق المطلقتين المركب منهما الوجودية الدائمة
 يستلزم صدق المطلقة والممكنة المركب منهما الوجودية
 اللا ضرورية بلا عكس واعلم ان النظر بين هذه
 الموجهات هكذا مشروط باتحادها في الكيف والكم واما
 اذا اختلفت في ذلك فلا يتأتى في هذا التفصيل قال
 السور فان قيل القضا بالايضاح صدق بعضها
 على بعض وهو ظاهر فما معنى اعتبار السبب فيها قلت السبب

كما تعتبر بحسب التضاد وتعتبر بحسب الوجود كما يقال
 السقف اخص من الجدار بمعنى ان كلما وجد السقف وجد
 الجدار من غير عكس فالمراد انه كلما ثبتت هذه القضية
 ثبتت تلك القضية ومعنى ثبوت القضية صدقها في
 نفس الجوهر نفسها لا صدق بعضها على بعض فان قلت
 هذا اذا كان اعتبار النسب بين مواد الموجهات
 فانه يمنع صدق قضية على قضية لكن لم لا يجوز
 ان يكون اعتبار النسب بحسب مفهومات الموجهات
 اعني مفهومات الضرورية والدائمة وغير ذلك فانها مفردات
 يجري فيها التصاق قلت لانه لو اعتد ذلك لم يصح
 ما ذكر من الاحكام والحريكين بين القضايا الامكانية
 لانا اذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة صدق عليها
 انها ضرورية ولا يصدق عليها انها دائمة اذ ليس الحكم فيها
 بالدوام بل بالضرورة فافهم وعلى هذا انعكس وتقابل
 ان يقول لم لا يجوز ان يراد بالحكم بالضرورة والدوام وهو
 ذلك اعم من ان يكون بالمطابقة او بالترام حتى يكون الحكم
 بالضرورة مثلا حكما بالدوام والاطلاق وغير ذلك
 ويصح ان تكون نسب القضايا باعتبار تضاد في
 مفهوماتها حتى ان كل قضية يصدق عليها ضرورة يصدق

عليها

عليها انها دائمة ومطلقة انتهى وقال فدل ذلك في الممكنة
 العامة فان قيل الممكنة العامة لو كانت موجهة لكانت
 اخص من القضية الغير الموجهة ضرورة ان المقيد اخص
 من المطلق ولا توجد عامة لان الكلام
 في نسب القضايا بما هو باعتبار ثبوتها في نفس الامر
 ولا يجوز ان توجد الضرورية بدون الامكان العام
 كضرورة الطرفين قلنا هي اخص من غير الموجهة بحسب
 المفهوم والاعتبار لا بحسب الذات والصدق انتهى
 قلت وعلى هذا يصح ان يقال ان كلاما من الممكنة الدائمة
 والممكنة الجينية والممكنة الوقائية اخص من الممكنة العامة
 بحسب المفهوم والاعتبار لا بحسب الذات والصدق وان
 الممكنة الدائمة اخص من الممكنة الجينية ومن الممكنة
 الوقائية كذلك والحمد لله بالصواب والحمد لله
 والمآب وكان الفراغ من كتابة هذه الرسالة في شهر
 ربيع الاول سنة 1285 الموافق غاية شهر شعبان سنة 1285
 على يد الفقير اليه ساجدة محمد احمد عبد الحق
 الحجاجي القرشي الحبيبي
 المالكي عفا الله عنه
 والحمد لله
 آمين

وجرت بخط بعضهم ما نصه

١٠١
هـ
تخليص الاحترار في حكم تعليق الطلاق
بالابواب الفاتحة الشيخ الامام العالم
العلامة احمد بن محمد الهيثمي
المكي رحمه الله تعالى وتوفاه
ببركانه وعلومه في
الدنيا والاخرة
امين
امين
٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الأحد المنزه عن الشريك والزوج والولد
لجامع بين عبادة والمفرق بينهم بقضاء وقدر لا يتغير
فلا يجمع أثنان ولا يفترقان إلا بسابقة علم من الأزل فيظهر علمي
وفقه في الأبد فيحيا من عزيز جبار انفرد واسمه
أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تكون سببا
للنعيم السرمدة واشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله
وحبيبه وخليفه الذي هو من كل حامد أحمد وعلى الله
وأصحابه الطيبين الطاهرين المصطفى منهم الصديق
المؤيد أما بعد فإني نظرت في البحر من الأبرار
كتاب سيدنا الشريف السمرودي المدي رحمته واجزل
جراه وأفضل عليه وبل بواب الرحمة منواه فوجدته
كتابا معيدا جامعاً لمقاصد تعليق الطلاق بالأبرار
لكن وجدت فيه طولا ونظرا دقيقا يقتصر عنه ويتعب
فيه كثيرون من الطلبة مثالي فاخترت أن أجمع مقاصده
في تلخيص لطيف يجمع فيه المعتمد ولا يقر على ما نقله من
المستبعد وإن لم يكن عليه اعتماد وحذفت تكرير ما فيه
من الفتاوى اكتفا بما جزم به أول المسئلة فإن كان في
بعض الفتاوى مخالفة للمرجح في المسئلة لم أدرج عليها
وإن كان فيها فرع معتمد فذكر فيها ذكرته في فرع هو
مستقل في تلك المسئلة وجعلت هذا التعليق على قسمين
القسم الأول في ابتداء الزوج القول وفيه خمس مسائل **والثاني**
في ابتداء الرجعة وفيه مسالتان وسعيته تخليص الأخرى في حكم

تعليق

تعليق الطلاق بالأبرار القسم الأول فيه خمس مسائل ابتداء
الزوج فيقول لزوجتي إن أبرأتك فانت طالق فتبرئ
من صداقها مثلا أو تقول له أبرأتك فقط والحكم في هذه
أنه إن أطلق الزوج قوله كما قدمناه ولم ينو شيئا معينا من
صداق أو غيره وأطلقت المرأة الجواب كذلك لم يقع
الطلاق أصلا لعدم حصول الصفة المتعلقة عليها وهي
الأبرار نقله الشرف الغزي في باب الصمان من أداب القضا
عن الأنوار وقتا وحي القفال نعم لو أراد الزوج التعليق
على مجرد تلفظها بالبراءة وقع الطلاق وإن أطلق
الزوج القول ولم ينو شيئا وقالت الزوجة أبرأتك عن كذا
وذكرت شيئا معلوما عندها صداقا أو غيره أو نوت
شيئا نقله من مالها في دمنه وعمته البراءة مما عنده
وهو تعلم جميع ما عنده وقع الطلاق رجعا لحصول الصفة
المعلقة عليها كما في فتاوى القاصي حنين ولا يكون بائنا
لأنه يشترط للبينة في التعليق علم الزوجين مقامها
علق الطلاق على البراءة منه فلو نوى شيئا معينا ونوته
الزوجة ونقضت ما علق ذلك حكم بالبينة فصح لو قال
إن أبرأتك فانت طالق فقالت له أبرأتك ولم تعين
شيئا فقال بعد ما طلقتك وانت طالق وقع الطلاق
الثاني رجعا لأنه كلام ملجئ مجزوم به كذا أفتي به المولي
العراقي لكن قال الزركشي لم يقرضوا له والتحقيق أنه
إن كان يعلم أن الأول لم يقع وقع الثاني رجعا وإن كان
جاهلا فاحتمالات ثلثها لا يقع وبشهادة ما قالوه

في المطالب لو أدب النجم الأخير وكان حراما ولم يعلم به السيد
فقال اذهب فانت حر لم يفتق وايدع السيد السهمودي
بما في فتاوي ابن الصلاح ان رجلا طلق زوجته طلقة
رجعية ثم تجا الى من يكتبها فقال له الكاتب وهو لا يعلم
تقدم طلاق منه قل لها خالعتك على ما بقي من صداقك
بطلقة فقال لها ذلك فقالت قبلت وهو يريد الطلقة
الاولى لان شأ طلقة اخرى فلجاب بان الخلع باطل
وله مراجعتها في العدة والقول قوله ان الخلع وقع لذلك
اما لو اقتصر على قوله الاول فقد مر الكلام فيه من انه هو
لاطلاق اصلا فرج لوقال للسفيرة ان ابراهيم فانت
طالق فقالت ابراهيم لم يقع الطلاق كما نقله الولي العراقي
عن شيخه الجلال البلقي قال وقد صرح به الخوارزمي
في الكافي في اواخر الخلع وليست كقوله للسفيرة خالعتك
على الف فقالت قبلت حيث وقع رجعي لان ما نحن
فيه تعليق فلا يقع الوجود الصفة خلافا لما توهمه
بعض السامعين منبها لها بقوله خالعتك على الف قال
الجلال البلقي فلو قال للسفيرة ان اعطيتك الف
فانت طالق فاعطته لم تطلق على الارجح من احتمالين
فان لم يحصل به الملك وليست كالامة لان تلك يلزمها
مهر المثل بخلاف السفيرة تبني لوقال للامة ان
ابراهيم من صداقك فانت طالق فابرايم فهل يكون
كالتمليك باعطاها فتبين بمهر المثل او كالتعليق بابر
السفيرة فلا تعليق للتمليك وتعليقه ابعد وفي التهمة

ما يشهر



ما يشهر لهذا القول اعني انها تبين ويبرأ من صداقها
لكن هو ضعف المذهب في المسئلة لان المتصل فيها
ثلاث مذاهب الاول وفي الفتوى عند الشيخين انه يقع
رجعيا ولا يبرأ وبه جزم ابن المقري في ارشاده ورواه
والثاني انه يقع بائنا بمهر المثل قال السبكي هو المعتمد
والاذرعي هو المختار وهذا المذهب قوي مشي عليه
الخوارزمي وغيره ومشي عليه في الروضة في اخر الخلع
والثالث تبين بالمسعى المبرأ منه فرج لوقالت
ابرايمك عن صداقي عليك بالطلاق او بشرط الطلاق
او على ان تطلقني فطلقها في مجلس التواجب بانته منه
وبري هو عن الصادق ولوقال قبلت فذلك لانها
ابرايم في مقابلة الطلاق فقبول البراءة التزام للطلاق
كما نقله السبكي عن الخوارزمي واقتره والخوارزمي مذهبه
في المسئلة الاولى التي قلنا فيها ان المعتمد وقوعه
رجعيا انها تبين بمهر المثل وقال في هذه انها تبين
ويبرأ من الصداق وكان الفرق ان الاول محض
تعليق لاصل البراءة واما هذه فتشترط مع شرط لان
مرادها يذل البراءة منجزة في مقابلة الطلاق قال
الاذرعي بعد نقل ذلك ايضا عن الخوارزمي محله ما اذا
نوي بقيلت التعليق على المبدول واما المسئلة
السادسة وهي ان تقول للزوج ابراهيمك من صداقي هو
فصلقي فيقول لها انت طالق او ان صحت ابراهيمك
فانت طالق فيقع الطلاق رجعيا ويبرأ الزوج بل لو

لم يقل طلقك برئ وهو الخيار في الطلاق ان شا طلق
وان شا لم طلق صدر به الخوازمي والقاضي حسين لانها
لما قالت ابرأتك انقطع الكلام وتمت البراءة وقولها
فطلقني بعد لا يفرح في صحت ابرائها ولا يوجب عليه
الطلاق وكذا لو قال ان صحت برأتك فانت طالق فغير
ويقع الطلاق رجعي لان مجرد تعليق على صفة فانسب
ما لو عقدت زوجته اجارة او بيعا فقال لها ان صح عقدك
فانت طالق نعم لو قالت اردت الابرأ عوصا عن
الطلاق وصدقها الزوج على ذلك وقع بائنا كذا قاله
السيد تفقها فرع لو قالت طلقني وانت برئ من
صداتي فقصية كلام الرافعي انها تبين بمر المثل وبالمسما
والاول اقرب اي كلامه فانه بحيث فيما اذا قالت انت
طلقتني فانت برئ من صداتي الوقوع بائنا بمر المثل
كما قدمناه عنه في الخامسة فانه قال ويكون كما لو قالت
طلقني وانت برئ من صداتي وهذا يقتضي ان هذه الصورة
لا نزاع في البيئونة فيها لكن يبقى الكلام فيما تبين به
فرع لو قال طلقك فابرأني فقياس ما قدمناه في نظير
المسئلة انها تطلق رجعي وتخبر هي بين الابرأ وعدمه
وبه صرح في الانوار نعم ياتي فيه ما قدمناه عن تفقه
السيد فان توافقا على قصد الطلاق في مقابلة البراءة
وابرأت فلا نزاع في البيئونة على ما يحسنه السيد وان ادعاه
وكذبته لم يبرأ اصلا ففي وقوع الطلاق نظر والظا الوقوع
مطلقا لان ثبت بقوله طلقك فابرأته صحيحة طلقت

في الاولى

في الاولى بائنا ولا يقع في الثانية طلاق الا ان نوي بقوله
طلقك معني فانت طالق **فرع** لو علق الطلاق بالبراءة من
الصدق او غيره فابرأته ثم ادعت الجهل بما ابرأت منه فانت
صدقها الزوج فلا اشكال وان كذبها بانت بقوله لانه يدعي
صحة البراءة التي علق عليها الطلاق هذا ما افتي به الملقين
وهذا لا نزاع فيه في الظاهر واما في الباطن فالامر مبني على
حقيقة الحال وهذا بالنسبة الى الطلاق واما بالنسبة
الى المطالبة بالمال فان كانت مدعية الجهل حين العقد
مجهرة بان كانت صغيرة او كبيرة ولم يدل دليل على علمها
بالمهر فالقول قولها كذا في آداب القضا للسيد والفرع
ونقله عنه السيد وهو ظاهر بالنسبة الى المال واما
باعتبار الحكم عليه بعدم الطلاق فمحل نظر اذ يرجع وصدقها
ولا نزاع في انه يدعي **فرع** لو ابرأ عن دين ويركه عن
ابيه ثم ادعي الجهل بالمهر منه فالقول قوله بخلاف ما لو
عامله ثم ادعي الجهل بالمهر منه فلا يقبل **فرع** لو علق طلاقها
على الابرأ من صدقها فابرأته عالمين بالمعلق عليه فادعي
ابوها انها تحت حجه واقام بذلك بينة وحكم له الحاكم
به فقد تبين عدم وقوع الطلاق لعدم صحة البراءة المعلق
عليها نعم لو وجد من الزوج معارضة للاب وادعي انها
مرشدة واخذناه في الظاهر لتضمنه الاعتراف بالبيئونة
خاتمة فيها مسيلتان الاولى لو قال الزوج ان ابرأت
فلانا من دينك الذي عليه فانت طالق فابرأته وقع
الطلاق رجعي لانه ليس بخلع لان شرط الخلع ان يعود

تقع عوضه على الزوج وليس كذلك ما نحن فيه وإنما تقع به
 الاجنبي وهذه نقلها الشيخان عن القفال **الثانية** ما قدمناه
 من استعراض ابراهيم في مجلس التواجب هو ظاهر فيما اذا كانت
 الصيغة ان ابراهيمي واما لو قال ان ابراهيمي زوجتي من صدقيها
 فهي طالق فهل يشترط الفور نظر الى انه معاوضة اولاً ونظر الى
 التعليق المقصد بعدم خطابه لها فيه كلام والراجح منه انها انت
 كانت حاضرة استعرض الفور وان كانت غائبة فارد الزوج
 ان يعلمها بعض الحاضرين او يرسل اليها رسولاً فتشترط ابراهيم
 فورا عند بلوغ الخبر فان اخرجت لم يقع الطلاق اصلاً ونظر الى
 المعاوضة المقتضية للفورية ولا بد فيه ما في فتاوي ابن
 الصلاح من انه لو قال ان وهبتي من صدقيك فانت طالق
 طلاق رجعية فقالت في غير ذلك المجلس ابراهيمك تطلق
 ولا يعتبر في هذا ما يعتبر في نظيره من الخلع اي لانه صرح
 بقوله طلاق رجعية وحيث صرح بذلك تجردت المسئلة
 للتعلق بالصيغة ومعنى النظر في وقوع هذا الطلاق
 رجعيان فان التعليق على هذا الصداق لا ابراء منه فان نظروا
 الى المعنى سلم الوقوع وان نظر الى اللفظ فقد صرح الوحي
 العراقي في قوله ان ابراهيمي فقالت ابراهيمك الله انه لا يقع
 كما تقدم وهو نظير ما نحن فيه فببطله قد علمت ان الراجح
 ما قدمناه في **الثانية** من **الخاتمة** ونقل الناصري عن ابن
 عجيل انه لا يشترط الفور لانه لم يستدع منها جواباً
 لكن هل يكون رجعي على مقابلة او بائناً كل محتمل
 ونقل عن بعض اهل اليمن انه رجعي والتحقيق ان يقال ان

اطلق



اطلق وقع رجعيان وان خص شيئاً بالبراءة في اللفظ والنية
 وطابقت عليه وقع بائناً وهذا كله على قول ابن عجيل
 رحمه الله والمعتمد استعراض الفور نظر للمعاوضة **واما**
 المسئلة الثانية وهي ان يقول الزوج ان ابراهيمي من صدقيك
 ومن نفقة العدة والمنعة ونحو ذلك مما يجب في الحال
 فانت طالق فتقول ابراهيمك فلا يقع به طلاق لانه علقه
 بصفتين بالابراء عن الصداق وعن نفقة العدة وهي غير
 واجبة في الحال والبراءة عنها غير صحيحة فلا طلاق كما قاله
 الخوازمي والقفال والسبكي والاذريعي والبدري والركبسي
 وغيرهم وبه افني شيخنا الامام البكري ولا فرق في ذلك
 بين ان يعلم عند التعليق ام لا نعم لو اراد التلغظ بالبراءة
 وقع رجعيان وحيث قلنا لا يقع هل يبرأ الزوج من
 صداقها لانها ابراهيمك منه عاملة به ام لا لانها انما ابراهيم
 طامعة في طلاقها ولم يقع قال السيد الذي يفهم من
 كلامهم من نظايره ان يبرأ وبه صرح الاذريعي فاقتلا
 له عن بعض الفضلاء واقوه نعم لو قصدت حمل البراءة
 عوضاً عن الطلاق لم يبرأ النصف من هذا التعليق ثانية
 المعاوضة **فزع** لو قال ان ابراهيمي واخرجت مالك على
 من الدين الى سنة فانت طالق فقالت ابراهيمك واخرجت
 ديني الى سنة وهي عاملة بما ابراهيمك منه في نظر فان ابراهيم
 بقوله واخرجت الدين تاخيراً يصير به موجلاً لم يقع الطلاق
 لانه محال سرعاً وان اراد بالناخير الرضي به فقد وجدت
 الصفة فيقع الطلاق بائناً لان الصفات عوض معلوم

لها وان اراد به التاخير بالفعل فلا يقع الطلاق الا بعد
مضي السنة ويكون بائنا ان ابرأت فوراً وان اطلق فمسل
يقع في الحال ام بعد مضي السنة ولا يقع اصلاً الذي
يقضي به كلام الاذرعى انه لا يقع في الحال حيث قال يشبه
ان لا يكتفى بقولها اخرت لان المعلق عليه وجود التاخير
لا يلفظها به فلا تطلع ما لم تمض السنة بلا مطالبة والذي
يقضي به كلام ابن الصلاح انه يقع في الحال قال السيد
وهو المتبادر الى الفهم وفي فتاوى السراج البلقيين ما
يشهد له لانه سئل عن رجل اشهد على نفسه متى ابرأته
تزوجته عن صداقها واقترت انها لا تستحق عليه كسوة
ولا نفقة ولا حقاً من حقوق الزوجية وتبرعت بالاتفاق
على ابنتها منه فلانة سنة من غير رجوع كانت طالقاً
فاجاب بانه يقع الطلاق بمجرد شهادتها على ذلك
وظهر ان هذا عند طلاقه او ارادته الاشهاد بذلك هو
فان اراد بالتبرع التزامها لذلك وانه يلزمها شرعاً
فينبغد وقوعه كما تقدم قريباً **فزع** لو قال لها انت
ام هليني بحقك ثلاثة اشهر فانت طالق فان اراد
التعليق على قولها ام هلنت او الرضي به وقع في الحال وان
اراد التاخير والصبر به فلا تطلق في الحال **فزع** لو قال
لزوجه ان اخذت بنتك بكفالة سنتين فانت طالق
فكانت اخذتها لم يقع حيث كان مراده التزام ذلك
وان اطلق فينبغي ان لا يقع ايضاً ولا يقاس على مسئلة
ان ابرأيني واخرت دينك لوجود الفارق فان المتبادر

هنا

هنا الكفالة المعلومه اي القيام باليمنت هذه المدقة
والمتبادر في مسئلة التاخير الرضي به **فزع** لم يعلقه صداق
الف مثلاً فقال ان اسقطت صداقك على عشرة اشهر
مثلاً فانت طالق فقالت له سقطت فان اراد التعليق
على وجود التاخير منها المدقة التي عيها ووقع الطلاق جميعاً
عند انقضاء تلك المدقة من غير مطالبة كما قاله الاذرعى
وان اراد التعليق على رضاها بذلك ولفظها به وقع
جميعاً ايضاً عند تلفظها ولا يسقط الصداق وان
اراد ان يصير الدين الحال مؤجلاً على وفق التقسيط
الذي اصلاً لانه تعليق على ما لا يمكنها الا ثبات به هو
تبيين ما قدمناه كله من التفصيل في التقسيط هو
والتاخير محله اذا كانت الصفة تعليقاً فلو تجزى
فقال حاله عليك على تقسيط صداقك او تاخير دينك
فكانت قبلت ووقع بائناً بمهر المثل كما لو قال لها
على مسروق او مقصوب ونحو مما يكون مالا ويمكنها
تملكه فيفسد ويوجب مهر المثل لان القاعدة ان
الطلاق اذا بدأ به الزوج منجز غير معلق وانما جاز الفساد
من جهة الصفة وما اشتملت عليه من عوض فانه
يقع بائناً بمهر المثل ومتى كان معلقاً ولم يوجد
شرطه لم يقع اصلاً واما المسئلة الرابعة وهي ان
يقول الزوج ان ابرأيني من صداقك ولم يكن لها عليه
في نفس الامر صداق لتقدم ادعاء ابرأ او هوالة عليه
فتلفظت بالبراءة لم يقع الطلاق لعدم حصول الصفة الا ان يريد

التعليق على التلخيص فيقع رجعيها هذا هو المقدم ولا ينافيه ما في
اصل الروضة عن فتاوى البغوي أنه حكى وجهين فيما واختلفت
بتفسيرها على بنية الصداق فتألفها عليه ولم يكن بقي لها عليه شيء
تبيين بمر المثل ورجح أنها بائنة لأن الصورة هذه لا تعليق
فيها وأما ما نحن فيه فالصفة صفة تعليق ولا طلاق قبل وجود
الصفة وإذا لم يكن في الصفة تعليق وقلنا تبين ولا فرق بين
أن يعلم الزوج بكمال أو لا كمال الوفاة خالفك على ما في يدك وهو
يعلم أن لا تبين بها ويحك الراجح أنه إن كان عالما بالحال وقع
رجعيها وكذا نقله السراج البلقين عن الخوازمي وقال إنه الحق لكن
تعيبه النووي بما حاصله أن المقدم وقوع البتة بمر المثل **فزع**
لو قال إن أبرأني من صداقك فانت طالق فابراة وكانت قد
أقربت به لتألت لم يقع الطلاق لعدم حصول الصفة لأن الأقرب
به منع من صفة البراءة ولا يغير بما وقع في الأنوار من صحة الطلاق
بأينا بمر المثل وأعلم أن التعليق بالبراءة خلع بعوضات علم
الزوجان المبرأة منه وحصلت البراءة من مطلقة التصرف في مجلس
التواجب الذي قرأه أولا والا فتعليق بصفة ثم ينظر أن
جهلها الزوجات أو الزوجة فقط فلا طلاق وإن جهلها الزوج
فقط وقع رجعيها كما تقدم هذا حاصل المقدم خلاف لما تقتضيه
عبارة الأنوار فزع أحالت المرأة بصداقها ثم قال لها الزوج إن
أبرأني فانت طالق فتلقظت بالبراءة ثم طالبه المختال هـ
بالصداق وأقام بينة بالحالة فإن صدق الزوج البينة هـ
أو سكت لم تطلق والابانة منه باعترافه ويؤخذ منه المال
لقيام البينة وإن لم يكن معه بينة وانكرت المرأة الحوالة

فإن

فإن وافقها الزوج على الانكار فلا إشكال في وقوع الطلاق وإن
انكرت وصدق الزوج بالحالة وقع الطلاق ولزمه ما اقترن به
المختال ووجه لا تطلق ولا يلزمه هذا حاصل ما نقله الزركشي
عن الجمهور ولكن بقي ما لو صدقت وكذبها الزوج فالقول قوله
لأنه يدعي الصحة فزع لو قال إن أبرأني من صداقك فانت
طالق فابراة منه فلا يقع البراءة من بعضه لتعلق حق به بان
أقربت به أو حالت عليه لم يقع الطلاق لأن الشرط البراءة من كله
ويتفرع عليه ما لو اصدقها عشرين مثقالا وحال الحول عليها
وهي في ذمته ثم علق طلاقها على البراءة منها فابراة لم يقع
التعليق لحق الفقهاء بمقدار الزكاة منها لأن حق الفقراء يتعلق
به تعلق الشركة فالبراءة من مقدار الزكاة غير صحيحة وقيد
صرح التقي السبكي بدقيقة تبين التبيين لها في الدعوى بالصداق
والديون وهي إذا ادعى بدين أو ادعت بصداق فيختار ع
في الدعوى في مقدار حق الزكاة لكن له ولاية القصر ولو
حلف فيحلف أن ذلك باق في ذمته إلى حين حلفه لم يسقط
وإنه ليس بحق قصده حيث حلف ولا يقول أنه باق له **ولما**
المسئلة الخامسة وهي أن تبدأ الزوجة فيقول إن طلقني
فانت بري من صداقي أو فتبري من صداقي أو فقد أبرأتك
منه فيقول لها أنت طالق فيقع الطلاق رجعيها وإبرأ
من شيء لأن تعليق الإبراء لا يصح وهذا جزم الشيخات
ثم يجزم أنه لا يبعد وقوعه بأينا بمر المثل لأنه طلق طامعا
في شيء وبهذا صرح القاضي حسين في فتاويه لكن في تعليقه أنه
يقع رجعيها نقله الاستاذي وقال إن المشهور أنه يقع رجعيها

واشار ابن المقرئ الى الجواب عن بحث الدافعي بان طبع
الزوج في البراءة من غير لغضا صحيح في الالزام لا يوجب
عوضا فيقطع رجعيها وعليه منسني في الارشاد والروضة
وظاهر كلام القاضي تركيا في شرحه مخالفة واختار
السيبونية وقال ابن ابي الدم الذي يظهر عنه التحقيق
ويجب القطع به جواب القاضي حسين من وقوعه
بائنا بغير المثل ولا يبرأ بل لو قيل ببراءة لم يبعد في
القياس فلا يظهر فرق بين قولها ان طلقني فلك
الف وبين قولها فانت بري من صداقي فان كان هذا
تعليقا للبراءة فذاك تعليق فلا يقع شيئا لعدم حصول
البراءة فيه نظر ولا نزاع في انه لو اراد ان يبرأني ابراء
صحيحا انه لا يقع جزميا بل لو قال ان اعطيتني وازاد صحيحا
ينبغي ان لا يقع ايضه ويجعل قولهم على ان اعطيتني على ما
اذا اطلق ولا قرب انه لا يقع ايضه في التعليق على ابرائها
لعدم حصول الصفة المتعلقة عليها وبغير فرق بين اعطائها
وهذه بانه وجد صورة الاعطاء فوقع الطلاق كذلك
كم لما تعلق حق السيد بالذي اعطته اياه افسدناه
رجعيها لم يبرأ المثل خاتمة قال لها ان ابرأيتني فانت
طالق فقالت ابرأك الله فهذا كناية في البراءة عند الولي
العراقي كالقزالي وغيرهما والاصح تضمنه في البراءة هو
كطائفة الله صريح في الطلاق بخلاف باعك الله فكناية
في البيع لكن هل يقع بهذه الطلاق المتعلقة على براءتها
قال الولي العراقي لا يقع وجود الصفة لان التعليق على

اللفظ



اللفظ خاصة ولم يوجد ولا يقوم مقامه ما يودي معناه
واما المسئلة الثانية وهو ان يقول الزوج ان ابرأيتني
من صداقي فانت طالق فان ابرأته في مجلس التواجب
وصرحت بصداقها او نوته وهما يعلمان الصداق وهي
مطلقة التصرف سريعا وقع الطلاق بائنا كما نقله الشيخان
عن فتاوي القفال وبه جزم الامام في النهاية وبه افتى
القاضي ابو بكر الشافعي وابن الصباغ والقزالي والولي
العراقي والبلقيين وقال ابن الاستاذ وابن الرفعة انه
الحق ومنسني عليه ابن ابي الدم والقاضي عليه الاذرع
مشير اليه انه الحق وكذا الزركشي وحكي تغييره عن فتاوي
القاضي حسين انه يقع رجعيها لكن نقب بان الذي
في الفتاوي ليس فيه التصريح وانما فيه ان ابرأيتني فقط
وهذا ظاهر في وقوعه رجعيها اذ لم ينو شيئا معينا ولم
توافق المرأة عليه كما قدمناه تنبيه ما قدمناه
كله فيما اذا علم الزوجان بالبراءة منه فاذا لم يعلما
فلا طلاق اصلا وكذا لو علم الزوج فقط وان علمته
المرأة وحدها وقع الطلاق رجعيها كما قدمناه في
المسئلة الاولى لحصول الصفة المتعلقة عليها واعلم
انه متى علق الطلاق على البراءة فلا يقع بالابراء المجهول
ولا يقال يقع بائنا ورجع اليه المثل كما لو قال هو
خالعتك على شيء لئن هذه الصفة صفة معا وضد فاذا
تمت الصفة صححت الخلع واذا افسد العوض الجهالة فيه
او نحوها وقع رجعيها بغير المثل بخلاف التعليق فلا يقال

فيه ذلك الا في مسئلة واحدة وهي ما لو قال ان اعطيتني
عبد فانت طالق فيقع بائنا باي عبد كان ويرجع
لمهر المثل وكانهم اختلفوا فيه بصورة الاعطاء فاجلوا
التعليق على البراء فلا يقع بالمجهول لان انتفاء الصفة
سرها وعرفا ولا يعتبر بما وقع لصاحب له على الخلع
بالمجهول ومودين له بمسئلة التعليق بالاعطاء **فرع**
لو قال خالعتك على دينك الذي علي فقالت قبلت
في مجلس التواجب وقع بائنا بقولها ان علما والا فمهر
المثل لان الصيغة صيغة معاوضة لان تعليقها غتقت
للمهالة في الفرع ويرجع لمهر المثل **فرع** لو قال لها ان ابرأيتني
من صداقتك فانت طالق طلقة رجعية فابرأته وقع
رجعيا وان كان عالمين بالصداق فان التصريح بقوله
رجعية سلب التعليق عن سايبة المعاوضة فاستبه
ما لو قال طلقتك بالف على ان لي الرجعة فيقع رجعيا
يقولها ويلغو اذكر العوض لان بين ذكر العوض
واستراط الرجعية تنافيا فالعينا ذكر المال صه
واستراطنا في وقوع الطلاق رجعيا فيقولها لان
اللفظ يقتضي القبول **فرع** لو قال ان ابرأيتني من
حقك فانت طالق فابرأته من حقها عليه وهي تعلم
مقدار منه وقع الطلاق رجعيا ووجهه انها لما
ابرأت من جميع حقها وهي تعلم بقضه فقد حكت
البراءة فيما قد علمته فقد وجد المعلق عليه لصدق
مطلق البراءة عليه وهذا بخلاف ما لو قال ان ابرأيتني

من صداقتك

من صداقتك مثلا فابرأته وهي تعلم بعضه فلا يقع
لان الطلاق معلق على شيء مخصوص ولم يوجد كله
فلا طلاق كما لو قال ان اكلت الرغيف فانت طالق
فاكلت بعضه وبقي من البعض الذي علمته **فرع**
لو قال طلقتك ان ابرأيتني من صداقتك او ان ابرأيتني
من صداقتك طلقتك فابرأيتني ولكن الحال فيها
استد من مسئلة ابرأيتك فطلقتي **فرع** هل
البراءة عليك او اسقاط اضطرر كلام الشيخين
في المسئلة وقال النووي في باب الرجعة من زيادة
الروضة والمختار انه لا يقع القول بترجيح واحد
من القولين وانما تختلف الراي بحسب المسائل
وظهر واحد الطرفين قال السيد وقد يقال ان قرينة
المقابلة بين البراءة والطلاق ظاهرة في ان
المعتمد هنا التملك لوجود ما يدل عليه فهو
المعتمد هنا وابرأته بهذا وقوع الطلاق بائنا
كما قدمناه في الخامسة عن الخوازمي فيما لو
قالت ابرأيتك علي ان تطلقني ثم حكت السيد
فيما لو قالت استأويت منك هذا الثوب
ابرأيتك من دين او ابرأيتك منه بهذا الثوب
او قال له الولي تزوجتك بنت علي برأتها
من دينك فقال قبلت تزويجها **فرع** قال في اصل
الروضة لو قالت طلقني ولكن علي الف
فقال طلقتك بانك ولزمها الف لانها صفة

التزام وان قالت

رجعيا لان الاعطاء لا يسير بالالتزام
بخلاف الضمان واذا تصور ذلك فلو قالت
للزوج طلقني علي برأتك من صداقي او اضمن
لك برأتك من صداقي او ابرأتك منه فقال طلقتك
فهل يخرج علي المسائل الثلاث السابقة فيقع في
الاولين بائنا وفي الثالثة رجعيا لان نقل فيه
لكن قال السيد وهو القياس ثم قال وهو في الثالثة
واضح فيقع رجعيا واما في الاولين اعني لو قالت له
طلقني علي برأتك او اضمن لك برأتك فليس بواضح
فيهما لان التزام الالف علي سبيل المعاوضة
صحيح لصلاحية لها بخلاف التزام البراة عوضا
لان الصالح للمعاوضة البراة نفسها لان التزامها
لانها لا تثبت في الدمة بل لا يرجع القول الي
الوعد كالثالثة فيقع رجعيا او يلحق بالخلع
بموضع فاسد فتبين بمرء المثل ثم قال وهذا
اصح **واما** المسئلة السابعة وهي ان يبرأ الزوج
فيقول ابرأني من صداقك وانا اطلقك فتقول
ابرأتك منه فيقول لها انت طالق او طلاقك
يصحح برأتك او ببرأتك او ان صحت برأتك
فانت طالق فالمتيار الي الفهم ان الزوج وعدها
بالطلاق اذا ابرأته انها تجري البراة
من غير ان تقابل بها الطلاق فقد صحت

البراة



البراة بحيث لو اختار الزوج ان لا تطلق لم يجبر علي
الطلاق فتطلق بقوله السابق طلقة رجعية ثم
ان صحت البراة وذلك ظاهر في قوله ان صحت برأتك
فانت طالق لانه شرط وصفا وعرفا واما قوله طلاقك
بصحت برأتك او ببرأتك فقد سئل البلقين عن
ذلك **فاجاب** بما حاصله انه ان اراد التخليق كان
الحكم كذلك فحيث صحت البراة وقع الطلاق رجعيا
ولا يكون خلعا ابتداء وان لم تصح البراة لم يقع به شيء
اصلا وان اراد به تجيز الطلاق في مقابلة برأتها
المذكورة مع قطع نظر عن التخليق وقع رجعيا
ايضا صحت البراة ام لم تصح لانه جاز ولم يعلق
فيطلقوا قوله ببرأتك او بصفة برأتك وان اطلق
ولم يقصد تخليقا ولا تجيزا فالظاهر حمله علي
التخليق وهذا هو المعتمد في المسئلة كما استقر
عليه كلام الاصل مع كلام بطول ذكره قال في الاصل
فلو قالت اردت بقولي ابرأتك جعل الابرأ في
مقابلة الطلاق الذي توقعه او اردت ربطه به
فهذا يكون خلعا فتبين ان ساعد الزوج علي
انها ارادت ذلك وانه قصد بما قاله جواب **فقه**
ما فهمه عنها من مقابلة الابرأ بالطلاق وهذا
محل اطلاق الطبري وغيره البينونة في هذه المسئلة
فرع لو قال الزوج اردت بقولي طلاقك ببرأتك
ابتداء خلع معها الاجواب بالقولها السابق ابرأتك يانت

بمهر المثل ان صححت برأتها السابقة لان ذمتها برئت
فيكون خلعا يعوض فاسد ويرجع بمهر المثل فيكون
كالو خالها على ما في ذمتها من صداقتها بعد ان برئ
منه وان كانت السابقة ما صححت بجرها لانه فيها هو
وكانت الثانية معلومة بانها بما ابرأت منه وبرئ
فان لم يجب في مجلس التواجب لم يقع صلاق اصلا
فقد صرح في الروضة بنظيره حيث قال لو قالت
طلقتني على مائة فقال انت طالق ثم قال اردت
ابتداء طلاق ليوقع رجعي قبل في الحكم فان اتممت
خلفته **فرع** في تناوي ابن الصلاح لو قال ان وهبتين
صداقك طلقتك فقالت ان الله قد وهبك فطلق
طلقة وبرئ منه ان كانت ارادت بتلفظها المذكور
البراءة وان لم ترد بها به لم يبرأ فان انضم الى ارادتها
ارادة الزوج ايقاع الطلاق في مقابلة برأتها لم
يقع وان ارادت بذلك اللفظ ابرأتك ان طلقني
فيه الخلاف المذكور في تعليق البراءة على المطلق
فعلى الاصح يكون خلعا صحيحا وبرأ من الصداق
بها على ان هبة الصداق وان كان ديننا صحيحة وان
لم ترد البراءة وارادتها ولكن ارادت غير ما اراده
الزوج من المهر لم يبرأ وينظر في الطلاق فان كان
اوقعه بجائنا وقع وان كان اوقعه على ما لم ترد
لم يقع لانه لم يوقعه الا على ذلك ولم تقبل قلت
ولا بد من التنبه على امرين في هذه المسئلة

احدها

احدها لم يبين رحمه الله في قولها وهبك الله مراد
البراءة وقوعه رجعي ام بائنا والظاهر انه يقع هو
رجعي بل لو لم يطلق برئت ذمتها ولا يجبر على الطلاق
وقد نص الشافعي رحمه الله على انه لو قال ان اعطيني
الفا طلقتك كانت وعدا بالطلاق ولا يلزمه ان يطلقها
ثانيتها انه قال ان تعليق البراءة على الطلاق خلع
على الاصح وليس كذلك فقد قدمنا في الخامسة انها
ان علق البراءة على الطلاق فطلق يقع رجعي
ولا يبرأ كما جزم به الشيخان فراجع في المسئلة هذه
الخامسة تجد مبسوطا نعم ما قاله قوي وعليه
جماعة ونقله الشيخان انه ايضا اواخر الخلع واقره
لكن المعتمد ما قدمناه من انه رجعي **فرع** قوله طلاقك
برأتك ليس فيه تعليق من حيث لفظه اما اذا اريد
به التعليق قدمنا عن البلخي ان يكون تعليقا
وفي كلام الولي العراقي ما يقتضي انه لا يصح فيه
للتعليق بوجه لان المعتمد طريقة الاصحاب
وهي ان يطابق اللفظ والعرف الواضح والقديم
الموسوع اللغوي عند عامة الاصحاب استقرا
مسائل من قولهم ان اللفظ مقدمة منها
ما لو قال انت طالق لولا ابوك طلقتك فهذا
عرف اهل بغداد نقله الرافي واقره ومنها
ما لو قال لانت طالق لا دخلت الدار فهذا عند
اهل بغداد تعليق ومنها طلقك ببرأتك

لعله
عنه

او بصحة برأتك مرید التعلیق كما قاله البلقين ومن
 منع من ذلك في هذه الصور يقول هذا التحيز هو
 المطلق فيقع رجعيا مطلقا وهو قضية كلام
 ولي الدين العراقي ومنها ما لو قال مبتدأ من غير
 تقدم هكذا وبك استجاب من المدة أنت طالق
 ولي عليك الف مریدا بقوله معنى طلقتك هو
 لكن خلعاً سباً لصند فان لم يرد ذلك وقع رجعيا
 صرح به الاصحاب **فزع** لو قال أنت طالق على تمام
 برأتى من صداقك فابراة او قبلت في مجلس
 التواجب يانت فيكون كقوله أنت طالق ان
 ابرأتني من صداقك وهذا اخر ما سهل به من
 جمع هذا المختصر جعله الله خالصا لوجه الكريم
 ونفع به بحاجه النبي العظيم تمت وكان الفراغ من هذا
 النسخة المباركة في ١٨ شهر ذوالقعدة ١٢٧٦

سنة وسبعين ومايتين والفاء على يد

كاتبها العبد الفقير الحقير

صدقة احمد للحاج عثقه الله

له ولوالديه ولاخوانه

ولجميع المسلمين

آمين

آمين

٣

